

مقاومة التغيير في المجتمع السعودي
افتتاح مدارس تعليم البنات أنموذجاً



الدكتور، عبدالله بن ناصر السدحان
١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

مقاومة
افتتاح

مقاومة
افتتاح

مقاومة
افتتاح

مقاومة
افتتاح

مقاومة
افتتاح

مقاومة
افتتاح

سدحان

عبدالله بن ناصر السدحان
١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

مقاومة التغيير في المجتمع السعودي

افتتاح مدارس تعليم البنات أنموذجاً

الدكتور عبد الله بن ناصر السدحان

٢٠١٠/٥١٤٣١ م

⊙ عبدالله بن ناصر السدحان، ١٤٣١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السدحان، عبدالله بن ناصر
مقاومة التغيير في المجتمع السعودي. / عبدالله بن ناصر

السدحان. - الرياض، ١٤٣١هـ

٢١٠ص، ٢١×١٤سم

ردمك: ٦ - ٤٥٢٦ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - السعودية - الأحوال الاجتماعية أ. العنوان

١٤٣١/١٩٥٦

ديوي: ٣٠٩، ١٥٣١

الطبعة الأولى

٢٠١٠هـ/١٤٣١م

جميع الحقوق الفكرية والطباعية محفوظة للمؤلف

أصل هذا الكتاب ورقة علمية بعنوان:

(بداية تعليم البنات في عهد الملك سعود: الموقف الاجتماعي ومنهج الدولة في التعامل معه)

تمّ تقديمها في ندوة (تاريخ الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود) التي نظمتها داره الملك
عبدالعزيز بالرياض عام ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م وقد أضيف عليها إضافة كثيرة جدا بعد الندوة

للتواصل مع المؤلف: ansadhan@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وصحبه
أجمعين وبعد:

فلقد اتخذت الدولة خلال المدة التي حكم فيها الملك سعود ابن عبدالعزيز آل سعود المملكة العربية السعودية والتي استمرت إحدى عشر سنة (١٣٧٣هـ - ١٣٨٤هـ) (١٩٥٣م - ١٩٦٤م)، سياسة التنمية الشاملة للمجتمع السعودي عبر بوابة التعليم الواسعة فكانت هذه المرحلة تتصف بكثرة إنشاء المؤسسات التعليمية مثل وزارة المعارف، وجامعة الملك سعود بالرياض، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وكلية البترول والمعادن بالظهران وكلية الشريعة واللغة بالرياض، وإنشاء كلية التربية بمكة المكرمة، وإنشاء معاهد المعلمين ومعاهد المعلمات، وتعميم نظام محو الأمية، والبدء بتأسيس رياض الأطفال، وافتتاح مدارس للبنات، وهذه المرحلة هي

المرحلة التي كانت فيها أحداث هذه الدراسة وهي إنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات، وظهور اتجاهات معارضة لهذا القرار، إلا أنه مما يلحظ على هذه الفترة الزمنية وما قبلها ندرة الدراسات والأبحاث التي تُعنى بالقضايا المجتمعية في ذلك الوقت، فالدراسات الاجتماعية العميقة والتحليلية عن المجتمع السعودي قليلة جداً أبان تلك المدة وما قبلها، مما يجعل المتخصص في حال حرج علمي لرسم صورة اجتماعية للمجتمع آنذاك سوى ما يجده من خلال بعض الدراسات التي حاولت رسم الحياة الاجتماعية في كل منطقة بشكل منفرد -وهي محدودة جداً- أو ما كان في كتب بعض الرحّالة الأجانب الذين زاروا المملكة وإن كان تركيزهم في العادة يكون على الجانب السياسي أو الجغرافي للمناطق التي زاروها وشيئاً من المباحات عن الواقع الاجتماعي خلال زيارتهم في تلك الفترة، وحتى هذه الدراسات لا تشفي غليل الباحث، ذلك أن فترة بقائهم قليلة جداً ولا تكفيهم لرسم صورة كاملة أو شبه متكاملة عن الوضع الاجتماعي للمنطقة التي زاروها.

ويأتي الحديث عن الجانب التعليمي في المجتمع السعودي مع الجانب الاجتماعي تحت مظلة واحدة، من حيث الشح في المعلومات عن واقع تلك الفترة، فهناك من

يقرر أن الحياة العلمية في معظم مناطق المملكة العربية السعودية في القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر الهجري ما زالت مجهولة المعالم غير واضحة السمات (الشامخ: ١٤٠٢هـ، ص ٢٤)، ويؤكد باحث آخر في معرض حديثه عن التوثيق في تاريخ المملكة بشكل عام أن هناك من جوانب التاريخ السعودي ما قد استكملت فيه جوانب العناية، ومنه ما لمست العناية بعضه، ومنه لا يزال ينتظر الالتفاتة (الخويطر: ١٤٢١هـ، ص ١٤٧)، ولاشك أن الجانب الاجتماعي وتطوره من التاريخ السعودي يندرج في النوع الثالث الذي ينتظر الالتفاتة العلمية والتدوينية من الباحثين والدارسين.

وتشير (الحربي: ١٤٢٢هـ، ص ٦) إلى أن تاريخ المملكة لازال في حاجة إلى دراسات كثيرة شريطة أن تكون ذات حدود زمانية، ومكانية محدودة وأن يركز فيها على الجوانب الاقتصادية، والعلمية، والاجتماعية. وصفا وتحليلا لتلك المرحلة وطبيعة المتغيرات التي تمت وكيف تمت، وكيف تعايش معها أفراد المجتمع السعودي بعمومه. ومن هنا قد يكون من النافع للجيل السعودي الناشئ أن يسهم القادرون من الكتاب ممن عاش وعاش فترة انفتاح هذا المجتمع على العالم وتفاعله السابق معه في رصد هذه الفترة في جوانبها

الثقافية والاجتماعية، وما طرأ عليها وما نتج عنها (الزنيدي:
١٤١٤هـ، ص ٤٤٥).

وإن كان ذلك في الشأن الاجتماعي والاقتصادي والعلمي بشكل عام فإن الحاجة تتزايد حينما يكون البحث متجها نحو المرأة وجوانب حياتها، ودورها الأسري والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، ذلك أن الكثير من الدراسات التي كتبت عن تاريخ المملكة العربية السعودية خلت من الإشارة إلى الحديث عن المرأة ودورها وجوانب حياتها، وأثرها في مجتمعتها الصغير (الأسرة) أو مجتمعتها الكبير، مما أوجد قصور في المعلومات المتداولة عن المرأة في الجزيرة العربية بشكل عام، على الرغم من أن مجموعة كبيرة منهن كن ذوات تأثير كبير في الحياة الاجتماعية (الحربي: ١٤١٩هـ، ص ١٨٩). ولعل هذه الدراسة تحاول أن تحقق شيئاً من تلك المطالبات من المهتمين بالتاريخ الاجتماعي للمجتمع السعودي.

وهذا التقرير العلمي من بعض المعاصرين المهتمين بتدوين تاريخ المملكة الاجتماعي هو تأكيد لمقولة المؤرخ عثمان ابن بشر المتوفى عام (١٢٩٠هـ/١٨٧٣م) وتقريراً لها حينما قال في مقدمة كتابه (عنوان المجد في تاريخ

نجد) وهو يصف قلة الكتابة عن تاريخ المنطقة بشكل عام، ومنطقة نجد بشكل خاص، ويشير إلى أن التركيز فيما يكتب عنها يكون فقط على جوانب المعارك والقتال فحسب فيقول: (وأعلم أن أهل نجد وعلماهم القديمين والحديثين لم يكن لهم عناية بتاريخ أيامهم وأوطانهم ولا من بناها، ولا ما حدث فيها، وسار منها وسار إليها، إلا نوادر يكتبها بعض العلماء، هي عنها أغنى، لأنهم إذا ذكروا السنة قالوا: قتل فيها فلان ابن فلان ولا يذكرون اسمه ولا سبب قتله، وإذا ذكروا قتالا أو حادثة قالوا: في هذه السنة جرت الواقعة الفلانية ونحن نعلم أن من زمن آدم إلى اليوم كله قتال، لكن نريد أن نعرف الحقيقة والسبب، وما يقع فيها من الغرائب والعجب، وكل ذلك في تاريخهم معدوم) (ابن بشر: ١٤٠٢هـ، ج ١، ص ٢٩).

وهذا الضعف في التوثيق الذي يشير إليه المؤرخ ابن بشر يمكن تعميمه على بقية مناطق المملكة دونما تردد أو حرج علمي، بل إن وسط المملكة قد تكون أوفر حظا من غيرها من المناطق من حيث التدوين والتأريخ باعتبارها قاعدة الدولة السعودية: الأولى، والثانية، والثالثة وأساس الحكم فيها، مما جعلها تنال حظاً أوفر من حيث التدوين التاريخي للحوادث والوقائع السياسية، ولكن ليس الجانب

الاجتماعي أو التعليمي، مما يعني أن شكوى ابن بشر قائمة وهي أن التركيز ممن كتب عن تاريخ المنطقة غالباً ما يكون منصبا على تدوين الحوادث والقتل والمعارك دونما تفصيل ودونما احتفاء بجوانب الحياة الأخرى الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية عدا إشارات يسيرة والمباحات لا تكاد تُذكر، ولا تلبى مطلب المحلل الاجتماعي أو الراصد لتطور المجتمع.

لذا لا عجب أن نجد إلى يومنا الحاضر صورة ضبابية عن كُنه المجتمع السعودي منذ بداية تأسيس الدولة السعودية الثالثة (١٣١٩هـ/١٩٠٢م) وحتى وقتنا الحاضر، ولاشك أن ذلك الضعف في التعرف على الحياة المجتمعية امتداداً للضعف التوثيقي عن المدة التي سبقتها، ودراسة المجتمع في ذلك الوقت يتطلب دراسة جوانبه المختلفة حتى يمكن الربط فيما بينها وتكوين صورة واضحة المعالم عنه من خلال التعرف على محددات المجتمع، وطبيعة الأنساق والعلاقة بينها وأثر كل منها على الآخر وتأثره بها، مما يُمكن رسم خارطة اجتماعية للمجتمع.

لقد كان المجتمع في عهد الملك سعود يمر بمتغيرات عدة متأثراً بالحال السياسية والاقتصادية التي مرت بها

المنطقة بشكل عام، وشيوع العديد من الأفكار والطروحات القومية السائدة آنذاك، ولا يمكن بحال عزل واقع المجتمع السعودي عن تلك المؤثرات، فقد تزامن مع تلك المرحلة مزيداً من الانفتاح على مستوى الأفراد بخاصة - وإن كان بشكل محدود- على بعض الدول العربية ومحاولة استقاء العديد من التجارب لديهم سواء منها: السياسة، أم الثقافية، أم الاجتماعية، أم التنمية، أم التعليمية، ولكن مما يؤسف له أن لا يوجد دراسات اجتماعية معمقة وتحليلية عن كثير من التحولات الاجتماعية والثقافية عن المجتمع السعودي في تلك المرحلة، ومن هذه الموضوعات التي تستحق الالتفاتة التوثيقية موضع بداية تعليم الفتاة في المملكة العربية السعودية، وكيف تعامل المجتمع السعودي معه، فلقد كان تعليم البنات في المجتمع السعودي حسب تعبير (الغذامي: ٢٠٠٤م، ص ١٤٠) "حدثاً اجتماعياً من حيث أنه أعاد صياغة المنزل والتفكير العائلي.. فقد كان تحولاً في ذهنية المجتمع كله". على الرغم من كونه للجانب التعليم أو الثقافي أقرب، ولكنه تحول إلى ظاهرة اجتماعية بكل ما يحمله المصطلح من مدلول.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة محاولة استطلاع الجانب الاجتماعي في تلك المرحلة من مراحل المجتمع السعودي،

كما تحاول رصد كيفية تعامل المجتمع السعودي آنذاك مع صدور الأمر الملكي إيذاناً بالبداية للانطلاق الرسمي للتعليم النظامي للفتاة. هذا الحدث الذي كان يتوقع أن يكون مجرد واقعة تعليمية أو ثقافية. ولكنه بالفعل تحول إلى موقفاً اجتماعياً وحدثاً مجتمعياً أكثر منه تعليمياً، كما تسعى هذه الدراسة لتبيان واقع ردود الأفعال الاعتراضية على افتتاح المدارس النظامية للبنات، وتحديد مصادر تلك الاعتراضات، ومدى قوتها، وتأثيرها في مجرى الحدث، وتفاعل الموقف الرسمي والشعبي معها، ثم التعرف على نوعية التعامل الرسمي من قبل الدولة تجاه الموجة الاعتراضية للأمر الملكي القاضي بإنشاء المدارس النظامية للبنات.

وعلى الرغم من تداخل موضوعات الدراسة وترباطها المنهجي، إلا أن الدراسة ستكون على خمسة أقسام على النحو الآتي:

أولاً: مقدمات أساسية وفيها الإشارة بشكل موجز إلى معنى كلمة (التغيير الاجتماعي)، والفرق بينها وبين (التغيير الاجتماعي)، وكيف تتم عملية (التغيير) وكذلك عملية (التغيير) في المجتمعات، وما هي مراحلها والعوائق التي قد تعترض هذا (التغيير)، أو (التغيير). وفي ذلك

محاولة لمعرفة حقيقة ما تم في المجتمع السعودي بعد صدور الأمر الملكي القاضي بإنشاء المدارس النظامية للبنات، وهل ما حدث آنذاك يُعدُّ عملية (تغيير اجتماعي)، أم (تغيير اجتماعي) ثم الإشارة بشكل موجز إلى موضوع تعليم المرأة في الإسلام باعتبار الاحتكام إلى الشرع في جميع قضايا المجتمع السعودي حكومة وشعباً، واستناد دستورها إليه فضلاً عن كون هذا المرتكز الشرعي هو المستند الأساس لكل من تناول موضوع تعليم المرأة في تلك الفترة سواء المطالبين به أم المعارضين عليه، إضافة إلى أن ذلك المرتكز، كان هو المظلة العامة التي استطاعت الدولة من خلاله احتواء الموضوع بشكل عملي تنفيذي، وليس تنظيرياً مجرداً من قبل صانع القرار السعودي. وسيكون ضمن المقدمات الإشارة إلى واقع تعليم المرأة في الدولة السعودية الثانية التي استمرت حاكمة للجزيرة العربية خلال الفترة (١٢٤٠-١٣٠٩هـ الموافق ١٨٢٤-١٨٩١م) أي قرابة سبعين عاماً. وهذا التعرف العلمي على واقع تعليم المرأة في الفترة السابقة، يسهل تصور التطور الاجتماعي للعملية التعليمية بشكل عام وتعليم المرأة بشكل خاص في الدولة السعودية الثالثة، كما يُفسر العديد من المواقف التي حدثت خلال مناقشة تعليم المرأة في المجتمع،

وقد يبرر كذلك بعضاً من المواقف التي اتخذها البعض من المعارضين على تعليم الفتاة.

ثانياً: خصائص المجتمع السعودي، وفيه الحديث عن الواقع الاجتماعي، والثقافة للمجتمع السعودي بعمومه، ولأفراد أفراداً خصوصاً، وكيف أثرت تلك الخصائص للمجتمع ولأفراده في الكثير من التصرفات والمواقف في التعامل مع هذا الحدث (الاجتماعي الثقافي) آنذاك، كما سيتضح كيف أثرت هذه الخصائص المجتمعية بشكل متداخل وتأثير متبادل فيما بينها في المواقف تجاهه.

ثالثاً: استعراض لواقع تعليم المرأة في بداية الدولة السعودية الثالثة التي بدأت منذ دخول الملك عبدالعزيز مدينة الرياض عام (١٣١٩هـ/١٩٠٢م)، وهي المدة التي تمثل فترة ما قبل تبني الدولة بشكل رسمي لتعليم المرأة بصورة منظمة، والتي استقرت فيما بعد بإنشاء كيان إداري مستقل يعرف بـ (الرئاسة العامة لتعليم البنات) في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز، عام (١٣٧٩هـ/١٩٥٩م)، وفي هذا المبحث سيكون الحديث عن واقع التعليم الأهلي الذي تصاحب جنباً إلى جنب مع (الكتاتيب) حيث كان سائداً قبل بدء مرحلة التعليم شبه النظامي، ثم الحديث تفصيلاً عن التعليم شبه النظامي،

وهي المدارس التي تبناها أفراد الأسرة المالكة سواء في مدينة الرياض أم في مدينة جدة، أم في غيرها من مدن المملكة. وهذه المرحلة (التعليم شبه النظامي) يمكن اعتبارها فترة انتقالية بين مرحلة الكتاتيب، والتعليم النظامي، بل كانت ممهداً أساساً لقبول المجتمع لفكرة التعليم النظامي للبنات وافتتاح مدارس خاصة بهن كما سنرى.

رابعاً: الحديث عن افتتاح مدارس تعليم البنات بشكل رسمي بعد صدور الأمر الملكي القاضي بإنشاء (الرئاسة العامة لتعليم البنات)، ومحاولة رصد مظاهر المعارضة للمشروع، وتحديد من كان المعارض لافتتاح مدارس تعليم البنات والمواقف العملية التي اتخذها المعارضون في المجتمع سواء تجاه ولي الأمر، أم تجاه الكيان الإداري ذاته (الرئاسة العامة لتعليم البنات)، والقائمين عليها والمكلفين بافتتاح المدارس في مناطق المملكة المختلفة. بالإضافة إلى تحديد من هم المعارضون الحقيقيون، وما درجة تأثيرهم في المجتمع، وعلى ماذا كانوا معترضين، وما هي خطواتهم العملية التي اتخذوها لإبداء مواقفهم الراضية للمشروع، بخاصة مع ولاة الأمر آنذاك وهم الملك سعود بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمير فيصل بن عبدالعزيز، وسماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم.

خامساً: تبين تعامل الدولة مع المعارضين لافتتاح مدارس تعليم البنات، والخطوات التي اتخذتها بهذا الشأن تجاههم، وتجاه مواقفهم العلمية من المشروع، وكيف استطاعت المضي قدماً بالمشروع على الرغم مما واجهه من عقبات اجتماعية، مستندة في ذلك بعوامل عدة ساندت بشكل أو بآخر نجاح ذلك المشروع (التعليمي الاجتماعي).

ومما يحسن ذكره أن هذه الدراسة ليس من أهدافها إيراد الروايات التفصيلية الدقيقة عن الوقائع التاريخية المصاحبة للحدث مما يجعل الباحث في حل علمي من اتخاذ المنهج التاريخي بعلميته المعروفة طريقاً إلى ذلك بقدر ما تحاول هذه الدراسة تلمس ردود الأفعال إثر قرار تبني الدولة لتعليم البنات بشكل رسمي، والمنهجية العملية، والسياسية، والإدارية التي استطاعت الدولة من خلالها تجاوز الأصوات المعارضة المجتمعية التي ارتفعت في حينه، وكيف تأتي للدولة احتواء هذه المعارضة بمنهج حضاري وأسلوب في التعامل السياسي من خلال مواقف الملك سعود، وولي عهده الأمير فيصل، وسماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم عليهم جميعاً من الله رحمة واسعة. مع محاولة التحليل الاجتماعي لما حدث من مواقف اجتماعية مصاحبة لافتتاح مدارس البنات في المملكة قبل أكثر من

خمسين عاماً، مع إيراد مقارنة لمواقف المجتمع ذاته مع حدث مشابه في الشكل وهو افتتاح المدارس النظامية للبنين في المملكة.

تبقى الإشارة إلى أن هذه الدراسة سبق تقديمها في ندوة علمية عن تاريخ الملك سعود في عام ١٤٢٧هـ، وتمت الزيادات عليها بعد ذلك من واقع المناقشات التي تناولتها أثناء الندوة، بالإضافة إلى الرجوع إلى بعض المراجع التي توافرت بعد انعقاد الندوة.

وأختم قولي بالكلمة المشهورة للعماد الأصفهاني التي يقول فيها: إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن.. ولو زيد كذا لكان يُستحسن.. ولو قُدِّم هذا لكان أفضل.. ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل.. وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر. وما أجمل قول الشاعر:

ما خطَّ كف امرئ شيئاً وراجعه

إلا وعنَّ له تبديل ما فيه

وقال ذاك أولى وذاك كذا

وإن يكن هكذا تسمو معانيه

أخي القارئ لقد بذلت في هذا البحث جهداً كبيراً نظراً

لجدة الموضوع وعدم وجود من كتب عنه، أو حوله قديماً وحديثاً^(١)، بل يظهر أن هناك تحاشياً عن الحديث تفصيلاً وتحليلاً عما حدث في تلك الفترة، لدرجة أن بعض من كتب عن تاريخ التعليم في المملكة نجد أنهم يشيرون إلى وجود

(١) تستوجب الأمانة العلمية الإشارة إلى أنه بعد الانتهاء من إعادة صياغة البحث الأصلي ليكون على هيئة كتاب، وكان ذلك في شهر صفر من عام (١٤٣١هـ) وخلال إعداد الكتاب اطلعت على كتاب الدكتور عبد الله بن صالح الوشمي المعنون (فتنة القول بتعليم البنات في المملكة العربية السعودية) الصادر عن المركز الثقافي العربي في بيروت في عام (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م) وقد استندت منه كثيراً في توثيق بعض المواقف وبعض المعلومات الجديدة على الباحث، ومن هنا يتضح للقارئ الكريم أنه حين إعداد البحث الأصلي المعنون: (بداية تعليم البنات في عهد الملك سعود: الموقف الاجتماعي ومنهج الدولة في التعامل معه) المنشور في ندوة (تاريخ الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود) التي نظمتها دار الملك عبدالعزيز في عام (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م) لم يكن ثمة من كتب عن هذا الموضوع أو حوله، فكان للبحث الأسبقية، ولكتاب الأخ الدكتور عبد الله الوشمي الأولوية في نشر الموضوع في كتاب متداول. وإن كان ثمة عتب علمي على الدكتور عبد الله في كونه نقل من البحث المذكور ولم يذكر اسم البحث أو الباحث مكتفياً برقم الصفحة ورقم المجلد بين المجلدات الخمسة المنشورة فيه جميع بحوث المؤتمر، على الرغم من ذكره لباحثين آخرين بأسمائهم وأسماء بحوثهم في المؤتمر نفسه! كما تجدر الإشارة إلى وجود محاضرة ألقاها معالي الدكتور/ محمد بن سعد الشويمير حول الموضوع في ١٥/٨/١٤٢٨هـ في نادي مكة الثقافي ولما طبع بعد.

اعتراضات في بداية تعليم الفتاة فحسب، دونما دخولا في تفاصيل تلك الاعتراضات وطبيعتها ومن أهلها. فأرجو من الله وحده المثوبة عليه، وأن يرزقتي الإخلاص فيما قدمته، وأن ينفع بما دونته، وأن يكتبه من العلم الذي ينفع الإنسان بعد مماته إذا انقطع عمله في الحياة الدنيا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والله الموفق والهادي إلى سواء الصراط،،،

المؤلف

عبدالله بن ناصر السدحان

ansadhan@gmail.com

أولاً

مقدمات أساسية

- أ) التغير والتغيير.
- ب) تعليم المرأة في الإسلام.
- ج) تعليم المرأة في العالم العربي.
- د) تعليم المرأة في الدولة السعودية الثانية.

مقدمات أساسية

(أ) التغيير والتغيير:

من المناسب قبل أن نلج في مادة هذا الكتاب أن نحدد المصطلح الذي هو عنوان الكتاب وهو (التغيير الاجتماعي)، وتوضيح الفرق بينه وبين مصطلح (التغيير)، فالتغيير في اللغة هو: التحول والانتقال من حالة إلى حالة (ابن منظور: بدون تاريخ، ج ٥، ص ٤٠)، أما لدى المختصين في علم الاجتماع فتتقرن هذه الكلمة غالباً مع كلمة (الاجتماعي) أو قد تُقرن مع كلمة (الثقافي) لتكوّن مصطلح واحد هو: (التغيير الاجتماعي) أو تكون مع كلمة الثقافى لتكون مصطلح جديد مختلف هو: (التغيير الثقافى)، والاختلاف كبير بينهما فالتغيير الثقافى أشمل من التغيير الاجتماعي، والمقصود هنا أن (التغيير الاجتماعي) (Social change) وهو: الانتقال من نظام اجتماعي إلى آخر، ووفق تعريف (بدوي: ١٩٨٦م،

ص ٣٨٢) هو «كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية معينة».

وغالباً ما يكون الدافع وراء التغيير، هو أن الواقع الموجود قد لا يعبر عن إرادة الأفراد المكونين للمجتمع، ومن هنا فإنه حيثما وجدت فجوة بين ما هو قائم وما ينبغي أن يكون أو ما يريده المجتمع أو ما تريده القيادة السياسية كما قد يحدث في بعض المجتمعات التي تتدخل فيها الحكومات لإحداث تغيير ما في نظام اجتماعي أو ثقافي فإن التغيير يحدث غالباً.

وهناك فرق بين مصطلحي (التغيير) و (التغيير)، وكما يوضح ذلك (السيف: ١٤١٨هـ، ص١٢) فإنه كلما تدخل الإنسان في إحداث التغيير أطلق على هذه العملية تغييراً، وغالباً ما يكون هذا التغيير مخططاً له ومقصوداً لذاته. ويكون قائماً على تخطيط مسبق قبل التنفيذ للوصول إلى أهداف محددة ومعروفة. ويكون نتيجة لجهود الإنسان الإرادية وعادة ما تقوم به الدولة أو أي جهة تابعة لها، وخير مثال على ذلك: افتتاح مدارس تعليم البنين النظامية في عهد الملك عبد العزيز، ومثل إنشاء الهجر وتوطين البدو في وقته كذلك، ومن ذلك أيضاً البدء بتعليم البنات في عهد الملك سعود، أما (التغيير الاجتماعي) فإنه يكون تلقائي وعشوائي وليس مقصوداً نتيجة

تأثير خدمات وبرامج أحدثها الإنسان في واقعه الاجتماعي، ومثال ذلك ما حدث في العلاقات التبادلية بين أفراد المجتمع والأسرة من تباعد جراء التوسع العمراني في المدن، وبسبب موجات التحضر التي تمر بها المجتمعات.

وقد يحدث التغيير في المجتمع بشكل تدريجي وغير ملاحظ، ولكنه في بعض الأحيان قد يكون مفاجئاً، وحاداً. وقد يكون التغيير نتيجة للتخطيط المسبق، وقد يكون دونما عمد، كما ذكر أنفاً. وبكل حال فكل مجتمع يتغير سواءً لاحظ ذلك أفراد المجتمع أم لم ينتبهوا له، فالتغيير الاجتماعي سنة كونية ماضية في البشر والمجتمعات والأمم، وهي ما يعبر عنها القران الكريم (بالمداولة) أو (التدافع) ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة: ٢٥١). فهذا قانون اجتماعي مبني على الصراع، إذ من خلال حركة الوجود والمجتمع يشهد الصراع، وتتصادم المفاهيم والقيم، ويكون البقاء وورثة الأرض للأصلح. كما يقول تعالى في محكم كتابه: ﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ فَرَحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَرَحٌ مِثْلُهُ، وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَّوْهُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ (آل عمران: ١٤٠). ومداولة الأيام بين الناس لا يمكن أن تأتي إلا

نتيجة للتغيير الذي لا بد أن يحدث تبعاً للصراع المشار إليه
أنفاً (عبد الحميد: ١٤٠٣هـ، ص ١٧).

ومن أبرز من تناول ظاهرة (التغيير الاجتماعي) من
العلماء المسلمين، عالم الاجتماع (ابن خلدون) في مقدمته،
حيث سبق فيها كل من كتب عن (التغيير الاجتماعي) ويؤكد
على أنه سنة كونية وإن كان يسميه باسم آخر خلاف عبارة
(التغيير الاجتماعي)، حيث أطلق عليه عبارة (عدم دوام
الحال) في أكثر من موضع في المقدمة سواء كان ذلك في واقع
الأشخاص أم في واقع الدول، والأقطار، والمجتمعات (عثمان:
١٩٩٩م، ص ٣٤٦).

ومما تحسن الإشارة إليه في هذه العجالة أن (التغيير)
قد يحدث بشكل فجائي وسريع وهذا غالباً ما يكون نتيجة
لأحداث سياسية مفاجئة، أو كوارث طبيعية كبيرة وشاملة،
أو حروب على مساحات واسعة سياسية وجغرافية، ومن
ذلك التغييرات التي حدثت في المجتمعات في دول الخليج
العربي أثناء حرب الخليج الأولى والتداعيات العسكرية
والسياسية في المنطقة التي تلتها، وإن كانت هذه التغييرات
يمكن مشاهدتها بشكل أوضح في المجتمع الكويتي خاصة
كونه مسرح الحدث العسكري ثم السياسي أثناء وبعد

الحرب، بالإضافة إلى التغييرات التي حدثت في المجتمع العراقي نتيجة الاحتلال الأمريكي، وما ترتب عليها من حدوث أزمات مالية واقتصادية وانقسامات دينية في المجتمع العراقي. وقد يحدث (التغيير) بصورة تدريجية بطيئة لدرجة أن الأفراد الذين يعيشون في المجتمع لا يلاحظون متى بدأ هذا (التغيير الاجتماعي)، وقد لا ينتبه له إلا القليل، ومن ذلك على سبيل المثال (التغيير) الذي حدث في بنية الأسرة الخليجية نتيجة لتطورات اقتصادية وعمرانية في شكل المدينة الخليجية^(١).

ويمر (التغيير الاجتماعي) بعدد من المراحل الزمنية، سواء كان ذلك التغيير بطيئاً أم سريعاً، ويمكن رصدها على نحو تقريبي، وإلا فهي متداخلة بشكل تبدو وكأنها مرحلة واحد، ويوجز (ناصر: بدون تاريخ، ص ٢١٧) هذه المراحل في النقاط الآتية:

- مرحلة التحدي: وتعد هي نقطة البداية في (التغيير الاجتماعي)، إذ أن أي مجتمع ينظر إلى عملية

(١) للمزيد حول التغييرات الاجتماعية التي حدثت في بنية الأسرة الخليجية عموماً والأسرة السعودية خصوصاً خلال العقود الخمسة الماضية انظر (السدحان: ١٤٢١هـ) في كتابه (ماذا فعلت المدينة بسكانها ٩: الآثار الاجتماعية المترتبة على التوسع العمراني في المدن).

(التغيير) في أي مظهر من مظاهر الحياة وكأنها عملية تحد للقيم والعرف والعادات المتبعة، فتقابل بالرضى أو الرفض والمعارضة، وكلما كان (التغيير) في صفة من الصفات الثقافية المتأصلة في طبيعة المجتمع أو التي تطاول عليها الزمن، كانت المعارضة أقوى وأشد، وكلما بُد (التغيير) عن اللب الثقافى للأمة أو المجتمع قلّت المعارضة له، هذا إذا لم يجد التشجيع والمؤازرة من مختلف قطاعات المجتمع وأفراده.

- **مرحلة الانتقال:** وفي هذه المرحلة من مراحل (التغيير الاجتماعي) تظهر فئة من أفراد المجتمع يتبنون الأفكار الجديدة أو يطالبون بها، ويدافعون عنها على الرغم من وجود فئة أخرى معارضة، وهنا ينشأ جدل ونقاش مجتمعي ويحاول كل طرف إيجاد نقاط ضعف لدى الآخر، ويمكن اعتبار هذه المرحلة على أنها من أخطر المراحل في (التغيير الاجتماعي) لما تحدثه من بلبلة لدى الرأي العام، بسبب الطروحات المتناقضة بشكل حديّ ومتعاكسة بشكل مخالف لطرح الطرف الآخر تماماً.
- **مرحلة التحويل:** وفي هذه المرحلة تقل مقاومة الفئة المعارضة (للتغيير الاجتماعي) وتصبح القوة للأفكار

الجديدة سواء عن قناعة الفئة المعارضة أو لمجرد عدم جدوى المعارضة، أو لتدخل قوى أخرى في العملية التغييرية، ومن ذلك على سبيل المثال تدخل الحكومات في الصراع بين الفئات المختلفة لصالح الفئة المطالبة بالتغيير، ويبدأ هنا تحول كثير من المعارضين إلى مؤيدين أو -على الأقل- محايدين، وهذا بطبيعة الحال لمن كان من غوغاء الناس الذي انقاد لمعارضة (التغيير الاجتماعي) دونما رؤية واضحة. ولا ينطبق هذا غالباً على من كان يطرح الفكر المعارض عن اقتناع بالفكرة التي يطرحها ويتبناها.

- **مرحلة التطبيق:** وهي المرحلة التي تصبح فيها الأفكار مطبقة في المجتمع ككل، أو الغالبية العظمى منه، وتصبح مستقرة، ولا تعود مجالاً للنقاش أو الجدل، وتستقر كنظام أو واقع لا جدال فيه، ويصبح الحديث فيها قصة من قصص التاريخ الاجتماعي في المجتمع. وبطبيعة الحال لا يمكن وضع نقاط فاصلة بين مرحلة أخرى فكلها متداخلة، وقد تندمج مرحلة بأخرى، وكل مرحلة لها فترة زمنية قد تطول وقد تقصر، بحسب معضدات كل مرحلة للتجاوز إلى المرحلة التي تليها.

أما مصادر (التغيير الاجتماعي) فهي كثيرة ومتداخلة ومتعددة، ومن أهمها البيئة الجغرافية، والأفكار، والتجديد الثقافي، الذي يأخذ أشكالا متعددة مثل الاكتشاف والاختراع والفعل الإنساني، بمعنى أن الأفراد والجماعات والهيئات (مثل الحكومة) تستطيع أن تؤثر تأثيرا كبيرا في عملية التغيير الاجتماعي، وتدفع به إلى الأمام قدما من خلال وسائل عدة سياسية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية في الكيان الإداري للدولة. (الهاجري: ١٤٢٨هـ، ج ١٢، ص ٣٦٠)

ومما تحسُن الإشارة إليه هو وجود عدد من العوائق التي تقف أحيانا في وجه (التغيير الاجتماعي)، أو (التغيير الاجتماعي)، وهي عوائق يمكن تطبيقها في أي زمان، وفي أي مكان. إلا أننا سنلاحظ أن بعضها ظهر بشكل واضح في موضوع معارضة افتتاح مدارس نظامية لتعليم البنات في المملكة العربية السعودية، ومن هذه العوائق التي يذكرها (الرشدان: بدون تاريخ، ص ٢٣٩) العزلة الاجتماعية التي تُصاب بها بعض المجتمعات أما طوعية، أو إجبارية، ذلك أن التغيير يتطلب انفتاحاً على مجتمعات أخرى واحتكاكا معها، ومن هنا فقد يكون الموقع الجغرافي لمجتمع ما حجر عثرة في طريق التغيير لهذه المجتمعات نتيجة إحاطتها بصحراء أو مناطق وعرة يصعب الوصول إليها ويعيق عملية الاتصال

بالمجتمعات الأخرى. كما أن انخفاض المستوى الثقافي والعلمي للمجتمعات قد يكون أحد العوائق، إضافة إلى أن نقص الموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية وعدم توفر القدرات المادية غالباً ما يكون عائقاً في طريق تغير وتطور المجتمعات، ولعل أبرز هذه العوائق هو مقاومة التجديد والرغبة في المحافظة على كل ما هو قديم خوفاً من الآثار المترتبة على هذا التغير فيكون هناك مواجهة بين ثقافة المجتمع أو ما يمكن أن نسميه (المعايير الاجتماعية) وبين سياسة التغير، مثل الصعوبات والاعتراضات التي واجهت تعليم المرأة في بدايتها في المملكة العربية السعودية كما سنرى.



ب) تعليم المرأة في الإسلام:

ساوى الإسلام بين الرجال والنساء في العلم والتعلم، حيث أوجب على المرأة أن تتعلم ما يلزمها لعبادة ربها والقيام بشؤونها الدنيوية فيروي ابن ماجه رحمه الله في سننه أن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**» (ابن ماجه: ١٤٢١هـ، ص٢٤) والحديث صحيح (الألباني: ١٤٠٢هـ، ج٤، ص١٠)، وكلمة مسلم الواردة في الحديث تشمل الذكر والأنثى كما قرر ذلك بعض من تناول الحديث بالشرح، ووفقاً لما يرى (رضا: ١٤٠٨هـ، ص ١٨) فإن «المسلمون مجمعون على أن كل ما فرضه الله تعالى على عباده، وكل ما ندبهم إليه فالرجال والنساء فيه سواء، إلا ما استثني مما هو خاص بالنساء لأنوثتهن في الطهارة والولادة والحضانة». بل يرى (عفيفي: ١٤٠٢هـ) أن شراح الحديث ورواته قد بلغ من حرصهم على مبدأ تساوى الجنسين في مسألة التعلم أن أدرج لفظ (مسلمة) إلى الحديث وهذه الرواية وإن لم تصح لفظاً ولكنها صحت من حيث المعنى وذلك أخذاً من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يرويه البخاري رحمه الله في صحيحه الذي يقول فيه: «**أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ عِنْدَهُ وَوَلِيدَةٌ - أَيْ جَارِيَةٌ - فَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا وَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا ثُمَّ**

أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ» (البخاري: ١٤٢١هـ: ص ٩٠٩) ولقد دلت الآثار على أن هناك من الصحابييات رضي الله عنهن من كن يمارسن الكتابة ويعلمنها غيرهن من الصحابييات فيروي أبو داود رحمه الله في سننه أن الشفا بنت عبد الله العدوية رضي الله عنهما قالت: دخل النبي صلى الله عليه وسلم وأنا عند حفصة، فقال لي: «أَلَا تَعْلَمِينَ هَذِهِ رُقِيَّةَ النَّمْلَةِ كَمَا عَلَّمْتِيهَا الْكِتَابَةَ» (أبو داود: ١٤٢١هـ، ص ٥٥٢).

ويرى علماء المسلمين أن تعلم المرأة أمور دينها واجبٌ عليها مع تفاوت فيما كان فرض عين أو فرض كفاية، وذلك أخذاً من آيات عديدة وردت في القرآن الكريم مثل قول الله عز وجل: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (المجادلة: ١١)، وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمَلُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْمَلُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر: ٩). وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (طه: ١١٤). وغيرهما من الآيات التي تحث على العلم والتعلم وسؤال أهل العلم كما وردت أحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم في الحث على التعلم والتفقه في الدين لعل من أبرزها قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» (البخاري: ١٤٢١هـ، ص ١٧).

ويقرر مؤرخو التربية الإسلامية أن المرأة في العصور الإسلامية وإن كانت قد أخذت من التعليم بنصيب جيد إلا أن هذه النسبة لم ترق إلى نسبة المتعلمين من الرجال، ولعل مرد ذلك كما يرى (العريني: ١٤٢٤هـ، ص ٨٥) إلى اعتقادهم أن ذلك تكريم للمرأة واعتقاد بعض المسلمين أن تعليم المرأة يُعرضها لنصب الحياة وشطف العيش، إلا أن هذا الفهم القاصر للتكريم لم يكن شاملاً للأمة الإسلامية، فقد وجد في المجتمع الإسلامي فئات فهمت التكريم على حقيقته بإتاحة الفرصة للمرأة لتلقي التعليم، فوجدت نساء كثيرات في الأمة الإسلامية تغلبن على تلك الصعوبات فحصلن على قدر جيد من الثقافة والعلم.



ج) تعليم المرأة في العالم العربي:

يُعدُّ تعليم المرأة في الوطن العربي حديث النشأة مقارنة بتعليم الذكور، فعلى الرغم من انتشار الكتاتيب، وحلقات العلم في السابق في مدن الوطن العربي وقراه وحواضره وبواديه، إلا أن اهتمامها الأول كان موجهاً بالدرجة الأولى للذكور، وستأتي أسباب ذلك تفصيلاً. أما المرأة فلقد كان نصيبها من التعليم في هذه الكتاتيب محدوداً، وحتى بعد نشأة المدارس الحديثة كان السبق لمدارس البنين بعشرات السنين في جميع الدول العربية، ولم تبدأ مدارس البنات إلا متأخرة عن مدارس البنين في الدول العربية بلا استثناء، ويوضح الجدول التالي تواريخ افتتاح أول مدرسة للبنات سواء كانت تلك المدرسة أهلية أم حكومية، وذلك بحسب الأقدمية في بعض الدول العربية.

ولا يقتصر تأخر ظهور تعليم الفتاة في الدول العربية فقط بل يمتد إلى دول أخرى في مختلف بقاع الأرض، فيذكر (الوشمي: ٢٠٠٩م، ص ٣٨) عدد من الدول في قارة أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا تأخر تعليم الفتاة فيها إلى عام (١٣٩١هـ/١٩٧١م)، بل قد يصل الأمر إلى ممارسة العنف ضد الراغبات في الالتحاق بالتعليم في بعض الدول كما في دولة (بوركينافاسو).

م	الدولة	تاريخ افتتاح أول مدرسة نظامية للبنات ^(١)
١	مصر	١٢٤٨هـ الموافق ١٨٣٢م
٢	الجزائر	١٢٥٢هـ الموافق ١٨٣٦م
٣	ليبيا	١٢٨٦هـ الموافق ١٨٦٩م
٤	سوريا	١٣٠٤هـ الموافق ١٨٨٦م
٥	العراق	١٣١٧هـ الموافق ١٨٩٩م
٦	السودان	١٣٢٥هـ الموافق ١٩٠٦م
٧	البحرين	١٣٤٠هـ الموافق ١٩٢١م
٨	الإمارات	١٣٤٩هـ الموافق ١٩٣٠م
٩	الكويت	١٣٥٦هـ الموافق ١٩٣٧م
١٠	السعودية	١٣٦٠هـ الموافق ١٩٤١م
١١	قطر	١٣٧٥هـ الموافق ١٩٥٥م

ولاشك أن أسباب تأخر ظهور التعليم الرسمي للمرأة في الوطن العربي، يعود إلى عدة أسباب من أهمها الآتي:

١. السياسة الاستعمارية التي كان ينتهجها المستعمر في الوطن العربي، حيث دأب على استمرار سياسة التجهيل على أبناء الوطن المستعمر، ويتضح هذا

(١) هذه التواريخ مستقاة من المراجع الواردة في هذه الدراسة بحسب كل بلد وخوفاً من الإطالة في سردتها كلها تم التوثيق لها بهذا الشكل.

بجلاء في الجزائر والشام. بل تقرر (محرز: ١٩٦٨م) أن الاستعمار في ليبيا قام بنشر أوهام وأفكار خاطئة عن تعليم البنت لكي يمنع الآباء عن تعليم بناتهم، وقد تحقق لهم ذلك بالفعل.

٢. رغم قيام الاستعمار بإنشاء بعض المدارس هنا وهناك، وفق أهدافه التي حضر من أجلها، إلا أن المواطنين كثيراً ما أحجموا عن دفع أبنائهم وبناتهم لهذه المدارس لكون هذا التعلم أجنبياً في ثقافته، وأهدافه، ولغته ولا يخرج عن مخططات المستعمر، فعلى سبيل المثال يذكر (رابح: ١٩٨٤م، ص ١١) أن الشعب الجزائري وقف موقفاً حذراً من المدارس التي قامت بإنشائها فرنسا لأنها تتعارض مع مقومات الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري. وبالتالي لم يكن ثمة إقبال على هذه المدارس.

٣. وجود التعليم المختلط بين الجنسين، حيث ظهر مثل هذا النظام على المستوى الابتدائي في بعض الدول العربية وكذلك في بعض الدول الإسلامية، وهذا النظام أوجد إجماعاً من قبل الكثير من الآباء عن دفع بناتهم للتعليم لما فيه من المحاذير الشرعية كما لا يخفى، وبخاصة في مناطق الأرياف أو البوادي.

٤. ضعف الحال الاقتصادية للوطن العربي بشكل عام، خاصة قبل اكتشاف البترول في أجزاء منه، فكثير من مناطقه كانت تعيش على الزراعة أو الرعي وما يستتبعهما من جهد وانشغال، وحاجة هاتين الحرفتين، وبخاصة الزراعة إلى أكبر عدد من الأيدي العاملة ذكوراً وإناثاً، لذلك فإن إرسال الابن أو البنت لتتعلم في مدرسة يعني التنازل عن يد عاملة وهذا ما لا يمكن التفكير فيه فضلاً عن ممارسته.

٥. الأوضاع التي وصلت إليها المرأة في بعض الدول العربية من تحرر من بعض أحكام الإسلام، ومن ذلك: نزع الحجاب الشرعي نتيجة لخروج الفتاة للدراسة في مدارس خارجية، وما نتج عن ذلك من دعاوى لتحرير المرأة حسب مفهومهم، فلقد كانت دعوة (قاسم أمين) المشتهر بالمطالبة بتحرير المرأة تركز في خطابها التحرري على "تعليم المرأة لكي تستطيع أن تشهد وترى ما يدور حولها من إحداث وتطورات ومستجدات على صعيد المجتمع والسياسة والعلم والفن والثقافة عامة إذ لعلها تتبصر في وضعها فتقارن بين تخلفها وتقدم بنات جنسها في بلدان أخرى متقدمة وعندئذ يصبح بمكانتها أن ترفع صوتها مطالبة بحقوقها وحريتها" (أبو حمدان: ١٤١٤هـ، ١٤٧). فمن ذلك ومن غيره من الدعوات التحررية جعل مناطق أخرى

من الوطن العربي تمنع من تعليم المرأة لديها خوفاً من وصول المرأة لديهم إلى ما وصلت إليه أختها هناك. مما كان يصل إليهم من أخبار عنها سواء كان ذلك صحيحاً أم غير صحيح، فهذا ما كان يتم تناقله بين الناس. ويتضح هذا بجلاء في الأدبيات الشرعية التي تناولت الموضوع في المملكة وفي بعض دول الخليج.

٦. الزواج المبكر بالنسبة للمرأة حيث ستتفرغ للبيت، وإن كان هذا عائناً عن مواصلة التعليم وليس عن ابتدائه، فأياً كان فلن تتزوج المرأة قبل العاشرة من العمر، وفي هذا السن ستكون الفتاة قد أمضت ما لا يقل عن ثلاث سنوات من التعليم، ولكنه سبباً للتسرب من التعليم وليس من ابتدائه.



(د) تعليم المرأة في الدولة السعودية الثانية :

من المناسب تصور واقع تعليم المرأة في الدولة السعودية الثانية باعتبار أن الوضع المجتمعي والتعليمي في الدولة السعودية الثالثة سيكون امتداداً لما قبله من أوضاع تعليمية واجتماعية في الدولة السعودية الثانية، إلا أنه قبل الحديث عن تعليم المرأة إبان الدولة السعودية الثانية التي امتدت من (١٢٤٠-١٣٠٩هـ/١٨٢٤-١٨٩١م) لابد أن نضع نصب أعيننا عدداً من الاعتبارات التي كان لها أثر مباشر، أو غير مباشر في تعليم المرأة ومن ذلك أن مدة الدولة السعودية الثانية كانت قصيرة زمنياً، وصاحب ذلك كثرة الاضطرابات التي حدثت بها خاصة بين أفراد الأسرة الحاكمة أنفسهم، وما نتج عن ذلك من تردٍ في الأحوال الاقتصادية إثر كثرة الغزوات والاضطرابات السياسية، وبالتالي كان هناك انخفاض في المستوى العلمي والثقافي بشكل عام في الجزيرة العربية كلها، إثر تقتيل أو نفي كثير من العلماء وطلبة العلم من قبل القوات الغازية على الدولة السعودية الأولى، وكما يصف الواقع (العثيمين: ١٤١٩هـ، ج ١، ص ٢١١) أن إبراهيم باشا ارتكب أعمالاً إجرامية في البلاد فعذب عدداً من زعمائها، وقتل آخرين، وكان ممن ذهب ضحية جوره وجور ضباط جيشه الشيخ سليمان بن عبد الله حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأخوه علي.. بل بلغ من

جوره أنه أمر بعزف آلات اللهو أمام الشيخ سليمان قبل قتله إمعانا في إيذائه، ثم أطلقت عليه النيران حتى ذهب جسده قطعاً في المقبرة، ولم يكتفِ بذلك بل بلغ به الأمر أنه أرسل كل من وقعت عليه يده من آل سعود، وآل الشيخ إلى مصر.

أما إذا أردنا أن نتحدث عن تعليم المرأة بشكل خاص فينبغي أن نضيف إلى ما مضى من الاعتبارات السياسية، العوامل الآتية:

- وضع المرأة بشكل عام في المجتمع والنظرة التي كانت تحوطها من قبل الرجل. وبغض النظر عن صحة هذه النظرة من عدمه، ولكنها كانت أسيرة لها فترة طويلة من الزمن، والغريب أن (العريني: ١٤٢٠هـ، ص ١٥٦، ٢٦٧) يذكر أن تلك النظرة القاصرة للمرأة كانت توجد لدى الرجال في الحضر. بخلاف المرأة في البادية التي كانت تعيش في فسحة تقديرية نسبة لأختها في الحضر، ما عدا عادة واحدة وهي قضية (التحجير) وهي عادة منع البنت من الزواج إلا على ابن عمها وتحجر له لأجل ذلك إلا أن يسمح هو ويفك حجرها لنتزوج غيره، فيقول: "إن البدوي النجدي لم يذكر عنه معاملة المرأة بأي قسوة، ولو حصل شيء من

هذا لأبرزه الشعر العامي سواء كان لدى البدو وصفا للحال، أو لدى الحضر من باب ذم البدو.. لذلك حفلت الرسائل الوعظية التي كان يوجهها أئمة الدولة وعلماء الدعوة بالحث على تكريم المرأة".

- التباين في المناشط الاقتصادية في كل منطقة من مناطق المملكة، كالاتحاد على الرعي، أو الزراعة ودور المرأة في الإسهام في اكتساب موارد الرزق للأسرة ومشاركتها للرجل في تلك المناشط الاقتصادية، وبالتالي يتضح أثر ذلك على مستوى تعليمها.

وحيثما ننظر إلى تلك الاعتبارات مجتمعة يتضح لنا سبب الضعف الذي اتصف به تعليم المرأة في الدولة السعودية الثانية، وعلى الرغم من أن البعض يشير إلى عدم العثور على ما يفيد وجوداً لتعليم المرأة في قلب الجزيرة العربية خلال تلك الفترة، وإن نسبة المدارس تصل إلى الصفر في ذلك الوقت - أي فترة الدولة السعودية الثانية -، أو قول بعضهم: إن وسط المملكة وما جاورها يكاد يكون خالياً من أي كتاتيب أو مدارس للبنات قبل قيام الدولة السعودية الثالثة. (أبوعلية: بدون تاريخ، ص ٢٧١)، (شليبي: ١٤٠٧هـ، ص ٢٤٨)، (البكر: ١٤٠٨هـ، ص ٢٥).

إنه على الرغم من الصورة القاتمة التي رسمها بعض من كتب عن التعليم في الدولة السعودية الثانية، إلا أنه يمكننا اكتشاف بعض النقاط المضيئة في تلك الصورة القاتمة، فلقد ذكرت بعض المصادر الأخرى وجود مراكز لتعليم المرأة في الدولة السعودية الثانية ويقصد بهذه المراكز الكتاتيب، وهي كثيرة بالفعل ولم تكن المنطقة خالية كما ذكر، فلقد كانت هذه الكتاتيب الوسيلة الرئيسية لنشر التعليم بين أفراد المجتمع (ذكوراً وإناثاً) وانتشالهم -إلى حد ما - من براثن الأمية، بل يرى (السلمان: ١٤٠٧هـ، ص ٣٦٦) أن هذه الكتاتيب كانت موجودة وأدت دورها بإتقان وسدت فراغاً ثقافياً رغم محدوديتها. فعلى سبيل المثال يذكر (علي بن موسى) في وصف المدينة المنورة عام (١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م) إن هناك ٣٢ مكتباً لتعليم الصبيان وهناك مكاتب للبنات (ملحقة مجلة العرب: ١٣٩١هـ). أما في مكة المكرمة فهناك إشارات تاريخية إلى وجود كتاتيب موزعة للفتيات في بعض أحياء مكة المكرمة والذي يظهر أن كتاتيب النساء كانت كثيرة، إلا أن الفكرة والمعلومات غامضة وتضن المصادر بالحديث عنها (أمين: ١٩٧٢م، ص ١٥٣)، أما في المنطقة الجنوبية فيشير (أبوداهش: ١٤٠٦هـ، ص ٤٩) إلى وجود عدد من كتاتيب للنساء.

كما يذكر (لويمر) وجود سبع مدارس في بريدة يتعلم

بها الطلاب معالم السنة النبوية وأحكام القرآن، كما توجد مدارس للبنات لتعليم القراءة والكتابة وأشغال الإبرة، ويقوم بالتدريس فيها مدرسات من النساء كما ذكر أنه يوجد في عنيزة أربع مدارس منها واحدة للبنات (السلمان: ١٤٠٧هـ، ص ٣٦٥) وكان ذلك في حدود عام (١٢٩٨هـ/١٨٨١م).

ويشير (السبيعي: ١٤٠٩هـ، ص ٩٠) إلى إشارات محدودة عن هذه الكتابات في المنطقة الشرقية، أما المنطقة الشمالية من المملكة فالباحث يتوقع وجود مراكز لتعليم الفتيات من خلال الكتابات فيها، إلا أن المراجع المتوافرة بين يدي الباحث عنها لا تشير إلى وجود مراكز تعليمية للبنات، وهذا يؤكد ما ذكره (الشامخ: ١٤٠٢هـ، ص ٢٤) عن واقع تدوين التاريخ التعليمي للمملكة، من أن الحياة العلمية في معظم مناطق المملكة في القرنين الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر ما زالت مجهولة.

وبكل حال فإنه من غير المستغرب عدم وجود تعليم في بعض المناطق أو ندرته فالجزيرة العربية جزء من هذا العالم الذي شهد تأخراً في تعليم المرأة بشكل عام، فعلى المستوى العربي يمكن اعتبار المدرسة التي افتتحتها الإرساليات التنصيرية أو القوى الاستعمارية في كل من مصر والجزائر من أوائل

المدارس المعنية بالنساء وكانت في عام (١٢٤٨هـ/١٨٣٢م) و(١٢٥٢هـ/١٨٣٦م) على التوالي، وبكل حال لا يمكن عزل أهداف هاتين المدرستين عن أهداف من قام بإنشائها، وهي الإرساليات التنصيرية.

لذا من الطبيعي أن تقل فرص تعليم المرأة خلال الدولة السعودية الثانية بشكل عام، إلا أنه يظهر أن هناك نهضة تعليمية نسوية في منطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة خلال حكم الدولة السعودية الثانية ولكن لم تدون بعد، ويدل على هذا وجود عدد من المدارس الخاصة بالبنات أنشئت قبل وحدة الجزيرة العربية منها أربع في مكة المكرمة وخمس في جدة وواحدة بالمدينة المنورة. (أمين: ١٩٧٣م، ص ١٥٤)، وهذا يؤكد وجود أساس إنشائي لها، فلم تكن تخرج بشكل فجائي، أو على حين غفلة من التطور التاريخي للمجتمعات.

أما إقبال النساء على ذلك التعليم فلا يوجد ما يشير إلا ذلك من عدمه، إلا أنه يظهر أن ذلك الإقبال مرتبط بالناحية الاقتصادية للأسرة، فعندها تكون الأسرة غنية فهي في غنى عن جهد الفتاة وكدها، وعملها في المزرعة، أو الرعي وتبعاته. وبالتالي تجد لها فرصة للذهاب للتعليم والعكس بالعكس. وكما تشير (الزهراني: ١٤٢٥هـ، ص ٤٠٣) من كون كثير من الأسر

ترى أن تعليم البنين يأتي في الدرجة الثانية بعد الاهتمام بسبل العيش، وهذا بالنسبة للذكر، فكيف الحال بالنسبة للفتاة التي كلما كبرت زادت نفقاتها، كما أن قسماً من الأسر الغنية ترى أن مكان البنت الطبيعي هو بيت والدها أولاً ثم بيت زوجها ثانياً، وأن ما تحتاجه من التعليم فقط هو تعلم أحكام الطهارة وأداء الصلاة وحفظ عدد من السور القصيرة دون محاولتها معرفة القراءة أو الكتابة.

أما الاهتمام به من قبل الحاكم في ذلك الوقت، فقد كان ضعيفاً جداً، والصرف عليه محدود، أو معدوم، فمن يقوم بالتدريس للصبيان يتقاضى أجره من الأهالي أنفسهم فعلى سبيل المثال يورد (الشويعر: ١٤٢٤هـ، ج ١، ص ٢٢٢) واقع المصاريف الدراسية في نجد، أنه لكل طالب ريال في الشهر يضاف إليه إكرامية الأعياد، وهدية عند قدوم ولي أمر الطالب من السفر، أو الحج، وضيافة المناسبات. ولم يكن هذا الوضع مقتصرًا على وسط نجد فحسب، وحتى المدارس التي كانت في منطقة مكة المكرمة أو المدينة المنورة، كان الأهالي هم الذين يتحملون مصاريفها كما تشير إلى ذلك المصادر التي تحدثت عن الكتابات عموماً. وهذا كان للبنين فمن باب أولى تعليم الفتاة

ومما تحسن الإشارة إليه إلى أن العناية بتعليم البنين والاهتمام به على حساب تعليم البنات تُعدُّ مشكلة عامة على مستوى غالبية دول العالم فتقارير منظمة الأمم المتحدة تؤكد شيئاً من ذلك قديماً وحديثاً وإلى هذا يشير (ديبلي: ١٩٨١م، ص ٥) في كتابه عن تعليم البنات الصادر عن المنظمة نفسها، وما المملكة العربية السعودية إلا جزء من ذلك العالم حتى لا نتصور أن وضع المملكة وضع نشاز يؤدي بنا إلى إصدار أحكام خاطئة نخصُّ بها المجتمع السعودي دون غيره من مجتمعات العالم، وسنتناول ذلك بالتفصيل حين الحديث عن بداية تعليم البنات في المملكة العربية السعودية في فصل قادم.



ثانياً

خصائص المجتمع السعودي

خصائص المجتمع السعودي

في عام (١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م) قام الملك عبد العزيز باسترداد مدينة الرياض، إيداناً ببدء تاريخ الدولة السعودية الثالثة وهي ما تعرف الآن بالمملكة العربية السعودية، واستطاع أن يوحد ما بعد شتات، ويجمع مناطقها المختلفة تحت راية واحدة، ولم تكن هذه مهمة سهلة، فقد كانت تحتاج إلى جهود ضخمة ومتنوعة وشاملة للجوانب: السياسية، والاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، والثقافية، فبدأ الملك عبد العزيز خطواته العملية، لتحقيق ذلك التحول الكبير في المجتمع السعودي، وكما يذكر (آل عبد الله: ١٩٤١هـ) فإن المراحل التي مر بها المجتمع السعودي في الدولة السعودية الثالثة هي: مرحلة التوحيد، ومرحلة التوطين، ومرحلة اكتشاف النفط، وأخيراً مرحلة التنمية المخططة. ويمكن وصف تلك المرحلة بأنها عهد التخطيط للبحث عن مصادر الحياة الكريمة، وهذا المعنى يوضح وضع المجتمع إلى حد كبير في كون المجتمع بكامله - حاضره وباديته - منشغلاً

بهذه المهمة مما يرسم صورة الحياة اليومية لأفراد المجتمع فقد تتابعت الفتوحات وضم المناطق إلى الدولة الوليدة.

ففي عام (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م) تم ضم منطقة القصيم، ثم منطقة الأحساء عام (١٣٣١هـ/١٩١٣م)، ومنطقة عسير عام (١٣٣٨هـ/١٩٢٠م)، ومنطقة حائل عام (١٣٤٠هـ/١٩٢١م)، ومنطقة الحجاز عام (١٣٤٤هـ/١٩٢٥م) وأخيراً جازان عام (١٣٤٩هـ/١٩٣٠م)، ولم يكن الوصول إلى هدف التوحيد نهاية المطاف، بل تلا ذلك سنوات تقرب من العشر تشيئاً لذلك التوحيد السياسي للكيان الجغرافي للمملكة العربية السعودية، وذوداً عن حياض الوطن، وما كاد أن يتم حتى بدأت عجلة التطوير الحضاري والإداري والتنظيمي بالسير شاملة جميع أرجاء الدولة، فهذه المعارك المتتالية أثرت بدوره في طبيعة البناء الاجتماعي بشكل عام للمجتمع، وكذلك في طبيعة الممارسات والأعمال لأفراده.

ثمَّ شهد عهد الملك عبدالعزيز عدداً من العوامل البارزة التي أثرت بدورها في الحياة الاجتماعية في المجتمع والدولة بشكل واضح، وقوي في بعض الفترات، ومتميز في بعض المناطق الأخرى، وهذه العوامل هي:

توطين البادية^(١). وضم منطقة الحجاز، واكتشاف النفط. وهذه العوامل الثلاثة أدت وبشكل كبير إلى إعادة صياغة المجتمع السعودي وإحداث العديد من التغيرات الاجتماعية التي كانت تقصدها الدولة وتغيرات أخرى حدثت نتيجة طبيعة لمسيرة المجتمعات والتحرك الاجتماعي، وسنتعرف في الفقرات القادمة على طبيعة المجتمع السعودي في تلك الفترة.

لقد اتصف الواقع الاجتماعي في المملكة العربية السعودية في بدايات القرن الرابع عشر الهجري بالضعف العام متأثراً بمختلف الجوانب: العلمية، والصحية، والثقافية، والمادية التي كانت سائدة وقد كان لطبيعة البلاد الصحراوية والعزلة التي تعيشها الأثر الكبير في هذه الحالة مع تفاوت لا يخفى بين المناطق في المملكة آنذاك، إضافة إلى انشغال أهلها بالبحث عن الرزق، والتنقل من مكان إلى آخر، وعدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق، وهذا بطبيعة الحال امتداد لواقع المجتمع في الدولة السعودية الثانية التي اتصفت "بعهد الفتن والمنازعات في الدولة فظهرت داخل البيت السعودي أولاً، وما

(١) () للتوسع انظر: آل سعود، موضي بنت منصور بن عبدالعزيز (١٩٩٣م)،

الهجر ونتائجها في عصر الملك عبدالعزيز، دار الساقى، بيروت.

يخضع لها من أقاليم ثانياً" (الزهراني: ١٤٢٥هـ، ص ٣٤)، وما نتج عن ذلك من تردٍ في الأحوال الاقتصادية إثر كثرة الغزوات وتلك الاضطرابات السياسية.

ولئن كانت الوقائع السياسية، والاقتصادية، أو التعليمية يمكن رصدها بالتاريخ الزمني المحدد فمما لا يمكن تحديده زمنياً التحولات الاجتماعية، فالتغيير الاجتماعي الذي يُصيب المجتمعات قد يحتاج إلى عقود من الزمن حتى تتضح صورته وتتبلور هذه التحولات في المجتمع، إلا أنه يمكننا القول: إن تاريخ إنشاء الهجر في عهد الملك عبدالعزيز بداية تغيير اجتماعي حقيقي ليس للبادية فحسب، بل حتى لبقيّة قبائل ومناطق المملكة، حيث شمل مشروع التوطين بعد نجاحه في نجد كثيراً من مناطق المملكة، وبطريقة تقارب ما تم في نجد وتحقق ما تم إنجازه من أهداف في الهجر التي أنشئت سابقاً.

فالتجمعات البشرية منطلق كل حضارة وتنمية، ولقد أخذ الملك عبدالعزيز هذه الحقيقة فجعلها منطلق التنمية البشرية والعلمية، فكانت نشأة المراكز الحضارية هنا وهناك، ليبدأ منها منطلق التحول الاجتماعي.

وقبل الحديث عن الأوضاع الاجتماعية في المجتمع السعودي لا بد من الإشارة إلى أن هناك عوامل اجتماعية

كثيرة يعدّها علماء الاجتماع حقائق مشتركة تعين على فهم أي مجتمع وبخاصة لمعرفة نظمته وتقاليده وطباعه، ومن أبرز هذه الحقائق الدين الذي يعتنقه أفراد المجتمع، فهو الذي يجعل أفراد المجتمع ينتظمون في مجموعة مترابطة، ثم اللغة على أساس أنها وسيلة مهمة لوضع قواعد مشتركة للتفاهم بين أفراد المجتمع وصياغة ثقافته في منظومة واحدة.

إن مما يمتاز به مجتمع المملكة العربية السعودية عقيدته الإسلامية، وهي دين جميع أفراد الشعب، ثم لغته العربية الموحدة. ولقد أثر هذان العاملان بشكل بيّن وواضح في جميع مناحي حياة المجتمع كما سنرى. ولا عجب في ذلك وكما يذكر (أبو زيد: ١٤٢هـ، ص ٧٦) عن المجتمع السعودي بأن بلدهم "هي معقل الإسلام والمسلمين، وعاصمته الخالدة، وقلب العالم الإسلامي كمركز القلب في الجسم الإنساني، ورأس مال المسلمين والخط الأخير في الدفاع عن الوجود الإسلامي.. فالرسالة الإسلامية مهما كانت عالمية، فلا بد لها من مركز يُعد مقياساً وميزاناً لعمليّتها وواقعيتها، وأسوة وقدوة لجميع المدن والقرى والمجتمعات التي تؤمن بهذه الرسالة وتحتضن هذه العقيدة والدعوة"، بل قد يصل الأمر إلى أكبر من ذلك وهو الرغبة في بقاء هذا السمت المحافظ للمجتمع السعودي، لدرجة أن هناك من يرى أن

المجتمع السعودي أشد المجتمعات العربية محافظة وحسب تعبير (الغذامي: ٢٠٠٤م، ص ١٠) فإنه "مجتمع أتفق لا على محافظته فحسب، ولكن على الرغبة في أن يظل كذلك ولو عمل استفتاء عربي لوجد إجماعاً عند كل العرب والمسلمين في أن يظل المجتمع السعودي محافظاً، وكأنما ذلك مصدر تطمين تاريخي وحضاري لا يمكن التفريط فيه" .. إذن هناك سمت معين ومحدد للمجتمع السعودي "من حيث صبغته الإسلامية: إن في قاعدته الجماهيرية، أو في الإرث المكين لسلطته الحاكمة" (الزنيدي: ١٤١٤هـ، ص ٤٥١).

لقد كان المجتمع في سالف عهده القريب، ينقسم إلى قسمين أساسيين مع تداخل بينهما والقسمان هما: بادية وحاضرة، فالبادية تعتمد على الترحال، ويجوبون الصحراء بحثاً عن الماء والكلاً وتتبع مواطنه في كل عام، وغالباً ما كانت حياتهم غير مستقرة، وهذا أثر بدوره على جوانب عدة في حياتهم، بخلاف الحاضرة الذين فضلوا عيش الاستقرار في التجمعات السكانية (مدن، قرى) فبنوا البيوت وأنشأوا التجمعات العمراني في القرى والبلدان، وعملوا في الزراعة، والتجارة، والصناعة القائمة على الحرف اليدوية، فضلاً عن محافظتهم على قدر معين من الثقافة والتعليم بحكم استقرارهم المعيشي، والاجتماعي، وهذا ما جعل

كلاً من القسمين يعتمد على الآخر، ويغذي كل منهم الآخر باحتياجاته.

كما أثر التباين الجغرافي بين مناطق المملكة، في اختلاف الحرف والمهن، والأدوار الاجتماعية للأفراد في كل منطقة، فالمنطقة الغربية من الجزيرة العربية بما عُرف عنها من انفتاح على العالم من خلال استقبالها للملايين من الحجاج والمعتمرين والزوار سنويا، نجد سكانها وقد انتشرت بينهم التجارة على أنها حرفة رئيسة، في حين نجد المنطقة الجنوبية، والمنطقة الشمالية إلى حد ما وبما اشتهرتا به من مراعي وأمطار امتاز سكانها بحرفة الرعي والزراعة في الجنوب، والرعي في الشمال، وهكذا فكل منطقة لها تميزها الحرفي والمهني الخاص بها، مما يترتب عليه رسم الصورة الاجتماعية للحياة اليومية لأفراد المجتمع بناء على هذا التفاوت الجغرافي والتباين الاقتصادي والمهني، وما يترتب على ذلك من اختلاف في بقية مناحي الحياة اليومية ومنها طبيعة التعامل مع المستجدات، وما يحدث من تغيير في المجتمع نتيجة لدرجة انفتاح المجتمع مع من حوله من المجتمعات الأخرى.

ويمكن القول: إن الحياة السكنية لأفراد المجتمع كان يغلب عليها البساطة في مظاهرها العمرانية بدءاً من البناء

وحتى الأثاث المنزلي، فلقد كانت طريقة البناء متماشية مع ظروف العصر وخاماته، فالمنازل طينية أو حجرية يراعى فيها أن تكون ساترة من الخارج منفتحة على صحن الدار من الداخل، ويغلب على مجموع البناء في القرية أو المدينة الجانب العسكري، وذلك بوضع سور للبلدة يحميها من أي عدوان خارجي، وهذا كان قبل توحيد الجزيرة العربية على يد الملك عبدالعزيز. كما انعكس النمط العمراني السائد سابقاً على الجوانب الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وبخاصة العلاقات التبادلية بين أفراد المجتمع، والترابط الاجتماعي بشكل عام بين أفراد المجتمع، نتيجة لاعتماد الكل على الكل، وكذلك التباين في التعامل مع العلم، والثقافة، والتعليم بشكل عام، وتعليم البنات بشكل خاص كما سنرى.

أما ما يتعلق بالحالة المادية للدولة فقد كانت ضعيفة حتى دخلت منطقة الأحساء الغنية بثرواتها الزراعية والحيوانية تحت حكم الملك عبدالعزيز حينها تحسنت الأوضاع المالية للدولة وتبع لذلك أفراد المجتمع فقد برز مورد مالي آخر للدولة، وهو الرسوم الجمركية التي كانت تُحصل على البضائع التي تصل موانئ المنطقة الشرقية مثل: ميناء العقير والجبيل، ثم زاد التحسن مع دخول منطقة حائل وعسير والحجاز تحت حكم الملك عبدالعزيز، وبذلك تحسنت الأحوال

المادية بشكل محدود للدولة وتبعاً لذلك التحسن في الموارد المالية للدولة، تحسنت الأحوال المادية لأفراد المجتمع، إلا أن التحسن الأوضح بدأ مع تدفق النفط في المنطقة الشرقية من المملكة بكميات تجارية عام (١٣٥٧هـ/١٩٣٨م)، ومنذ ذلك التاريخ، أصبح للمملكة مورد مالي ثابت يتنامى بازدياد، وهذا المورد المالي هو المحرك الرئيس لاقتصاد البلاد، وهو أحد العوامل الرئيسية في النهضة التي عاشتها البلاد، وأثر بدوره في الجوانب الاجتماعية.

من خلال النظرة السريعة لجوانب المجتمع السعودي بشكل عام، يمكن إيراد أبرز خصائص المجتمع آنذاك على النحو الآتي:

١. هناك عوامل اجتماعية كثيرة يعدها علماء الاجتماع حقائق مشتركة تعين على فهم أي مجتمع وبخاصة في معرفة نظمه وتقاليده وطباعه (الفوزان: ١٤٠١هـ، ص ٢٣٣)، ومن أبرز هذه الحقائق الدين، فهو الذي يجعل أفراد المجتمع ينتظمون في مجموعة مترابطة، ثم اللغة على أساس أنها وسيلة مهمة لوضع قواعد مشتركة للتفاهم بين أفراد المجتمع وصياغة ثقافته في منظومة واحدة، ومما يمتاز به مجتمع المملكة عقيدته

الإسلامية، وهي دين جميع أفراد الشعب، "وتعدُّ المملكة العربية السعودية من الدول النادرة في العالم التي يعتنق جميع سكانها ديناً واحداً وهو الإسلام بنسبة (١٠٠٪) وهذه الوحدة الدينية في الواقع هي نقطة القوة الكبرى في بناء الوطن" (الفقير: ١٤١٩هـ، ص ٢٤٢)، كما أن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة والرسمية في المملكة كما أنها الدولة التي لم تخضع في تاريخها للاستعمار الأجنبي الذي قد يفرض لغته على البلاد التي يستعمرها أو يعمدُ إلى تشويه لغة البلاد الأصلية ومن هنا بقيت لغة المجتمع فيها هي اللغة العربية صافية سليمة النسيج وصارت وسيلة واضحة للتفاهم بين السكان ونقل أفكارهم وترابطهم والتعبير عن آمالهم وطموحاتهم، "ويزداد المعنى السياسي وضوحاً لميزة اللغة عند مقارنة مساحة دولة كالمملكة العربية السعودية بنظيراتها من الدول العربية والأجنبية والتي يمثل فيها تعدد اللغات واللهجات أحد الفتائل المفجرة للقلق والنزاعات الداخلية" (الفقير: ١٤١٩هـ، ص ٢٤١). ولقد أثر هذان العاملان - الدين الواحد واللغة الواحدة - بشكل بيّن وواضح في جميع مناحي حياة المجتمع كما سنرى وكانا عاملين قويين لترابط المجتمع وتماسكه.

٢. تأثير الدين الإسلامي في جميع مناحي الحياة في المجتمع وانصبغ المجتمع بصفة التدين العام في تلك الفترة وما زال - ولله الحمد - إلا أنه في تلك الفترة كان أظهر، وبخاصة أن الإسلام يمثل العامل الأول الذي انبثقت منه الدولة وانصبغ به المجتمع، وذلك بعد التحالف بين الإمام محمد بن سعود، والشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهذا أسهم بدرجة كبيرة وملموسة في استقراره. " فالدين الإسلامي ساهم في صهر كافة شرائحه في بوتقة واحدة، كما ساعد على القبول الجماعي بدرجة كبيرة بين أفراد المجتمع لمرئيات وقرارات السلطة نحو قضايا التنمية، كما أن مجريات الأمور الخاصة والعامة تتقاطع بشكل واضح مع مواعيد وأوقات وفترات أداء الواجبات الدينية من الصلوات والصيام والحج، كما أن عادات الملابس والمأكل والمشرب وكذلك مراسم الزواج والمناسبات العامة لا يمكن فهمها بعيداً عن المعاني والمقاصد الدينية... فثقافة المجتمع ذات الطابع الديني والإسلامي تنعكس بشكل واضح على تفاعلات الناس في حياتهم اليومية، بل وفي ثقافتهم المحكية والمتداولة بينهم بشكل يومي، ومن ذلك انصبغ الكثير من الأمثال التي يرددونها بينهم بالطابع الديني، فقد رصد (السدحان: ١٤٣٠هـ) في كتاب له عن

الأمثال الشعبية في الجزيرة العربية قرابة خمسمائة مثل من الأمثال الدارجة بين أفراد المجتمع كلها مُستقاة من نصوص شرعية (آية أو حديث نبوي) بشكل شبه حريفي، مما يعكس مدى تأثير جانب الدين الإسلامي في حياة الناس، الأمر الذي يؤكد على أن العمليات الصغرى للحياة اليومية في المجتمع السعودي قد تحددت وتشكلت في ضوء البناء الديني للمجتمع (الخليفة: ١٤٢٨هـ، ج ١٢، ص ٤٨١)، ومن الغرائب التاريخية، أن تلك الصفة لازمت أهل الجزيرة العربية حتى في الأماكن التي هاجروا إليها، فنجد أحد الرحالة الغربيين وهو الرحالة الدانمركي (باركلي راونكيير) يصف مدينة الزبير عندما زارها في عام (١٣٣١هـ - ١٩١٢م) بأنها مدينة على تماس دائم مع نجد والأثر السلفي فيها قوي ويتضح هذا الوصف من تناقص المقاهي فيها وعدم انتشار التدخين بها، كما وصفها بأنها مدينة تختلف حضاريا عن العراق وفارس فهي مدينة ذات طابع سلفي، بخلاف مدينة البصرة المجاورة لها التي وصف تناول الخمر والمخدرات فيها بالحرية نفسها التي يتم بها تناولهما في بلاد فارس (آل عمر: ١٤٢٤هـ، ج ١، ص ٥٤-٥٦). ومن المعلوم أن هذه المدينة العراقية - الزبير - كانت مقصد

هجرات متتالية إليها قادمة من قرى نجد وبلدانها، وقد نزحوا إليها بإعداد كبيرة على مدى العشرات من السنين وما زال لبعضهم أملاك زراعية فيها حتى بعد عودتهم لموطنهم الأصلي المملكة العربية السعودية. ومما تحسن الإشارة إليه هذه الخاصية استمرت في المجتمع السعودي حكومة وشعباً ومنهجاً، ويمكن ملاحظة ذلك حتى على أجهزة الدولة ووزارتها حيث تمت هيكلتها بصورة تعكس أسس المجتمع وثوابته فالأنظمة المعمول بها في المملكة حالياً أنظمة وجدت تمشياً مع ما تتطلبه الشريعة الإسلامية وبشكل لا تتعارض مع أصول الشريعة الإسلامية. (السنيدي: ١٤١٨هـ، ص ٩٦)

٣. كان الجو العام السائد في المجتمع يتصف بالجدية، والشدة، وشيء من الخوف، فالمجتمع لم يزل يعيش ذكريات المعارك والغزوات وداعي النفير والجهاد لا يزال يرن في الآذان ويتردد في الأسماع، فمن المعلوم أن حالة الحرب والغزوات والاستنفار بدأت قبيل عام ١٢١٩هـ وحتى آخر معركة تمت في جازان عام ١٢٤٩هـ ولم تتضح معالم نهاية الفتن الداخلية التي تلت توحيد البلاد عملياً إلا عام في ١٣٥١هـ (العثيمين: ١٤١٩هـ، ج ١، ص ٣٠٨).

بل إن كثيراً من الأسوار التي كانت تحيط بالمدن والقرى

لحمايتها من الاعتداءات استمرت فترة طويلة وكان من بينها سور عاصمة الدولة مدينة الرياض الذي لم تتم إزالته إلا في عام (١٣٧٠هـ/١٩٥٠م) (الجاسر: ١٤٢٢هـ، ص ٨٦). أي أن حالة الأجواء الحربية استمرت أكثر من ثلاثين عاما مما أوجد روحا من الجدية بين أفراد المجتمع وتحفزا عاما، إضافة إلى شيوع روح الاهتمام بجوانب أخرى من مناحي الحياة لدى الدولة ومؤسساتها - بالرغم من بساطة هذه المؤسسات - خلاف التعليم مما يُرى أنه أكثر أهمية منه، ومن ذلك استكمال جوانب الدولة التنظيمية وأركانها الإدارية والاقتصادية والعلاقات الخارجية فالدولة ورجالها مشغولون بمناحي الحياة الإدارية والتعليمية والقضاء والحسبة والدخل والأمن والجيش بالدرجة الأولى، وهذه الفعاليات لاشك أنها تعمل على إشغال المجتمع بعمومه.

٤. غلبة الحياة البدوية على عامة السكان، فعلى الرغم من أن بعض الكتاب الاجتماعيين يقسمون المجتمع السعودي في تلك المرحلة إلى فئات فحسبما يرى (أبو عليّة: ١٤١٨هـ) " أن هناك عدة فئات أخذت أسماؤها من واقعها الاقتصادي كالبدو الرعاة العاملين في الرعي، والبدو أشباه الرعاة، وهم رعاة وجناة محصول عند

نضوجه، والحضر القرويون الذين يعيشون في القرى ويعملون في زراعة الأراضي، والحضر الذين يعيشون في المدن وأشباه المدن ويعملون في التجارة والحرف، ثمَّ يقرر أن البدو أكثر عدداً من الحضر، بل ربما تصل نسبتهم إلى ثلثي مجموع السكان" (أبو عليّة: ١٤١٨هـ، ص ١٤). ونجد بعض الإحصاءات تقدر نسبتهم عشية توحيد المملكة العربية السعودية عام (١٣٥١هـ) بنحو (٦٨٪) من مجموع السكان، ثمَّ تناقصت إلى (٢٨٪) في تعداد ١٣٩٤هـ، وإلى (٧٪) في تعداد عام ١٤١٣هـ، ويعود ذلك إلى أن البوادي السعودية شهدت حركة نزوح أشبه ما تكون بالتفريغ السكاني منها إلى مناطق إنتاج النفط والتجمعات الحضرية الرئيسية. (مشخص: ١٤١٦هـ، ص ٧٥) في حين نجد هناك من المؤرخين من لا يفرق كثيراً بين فئات مجتمع تلك الفترة فكما يذكر (الرويشد: ١٤٢١هـ) "أن السكان في المملكة العربية السعودية منذ عهد الإمام فيصل بن تركي إلى منتصف عهد الملك عبدالعزيز ينتمون إلى مجتمع مزدوج وخليط من البداوة المتأثرة بالبيئة الحضرية، وبيئة حضرية متأثرة إلى حد ما بالبداوة ولم تكن حضرية محضة تتصف بخصائص الحياة الحضرية" (الرويشد:

١٤٢١هـ، ص ١٧١). وبكل حال فالصفة الغالبة على المجتمع بعمومه أو غالبيته أنه أقرب إلى الحياة البدوية من الحياة الحضرية أو من التحضر، وهذه الصفة للسكان لها تبعات عدة من الناحية الاقتصادية ومن ثم من الناحية الاجتماعية والتواصل بين السكان وطريقة المعيشة والاعتماد المتبادل، فحياة البادية أكثر بعدا عن حياة الترف أو حتى الميل إلى الترف، لذا نجد ابن خلدون يقرر "أن البدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم العاجزون عما فوقها وأن الحضر المعتنون بجادات الترف والكمال في أحوالهم وعوائدهم، ولا شك أن الضروري أقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه ولأن الضروري أصل والكمالي فرع ناشئ عنه فالبدو أصل المدن والحضر وسابق عليهما لأن أول مطالب الإنسان الضروري ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلًا" (ابن خلدون: ١٩٨٦م، ص ٨٤). وهذا القانون الاجتماعي الذي يقدمه ابن خلدون يمكن تصوره على واقع فئات المجتمع السعودي قبل وفي أثناء بداية الدولة السعودية الثالثة فالبداوة غالبية عليهم والتحضر فيهم قليل، لذا كان الاهتمام بالضروري مقدما ولم يكن ثمة عناية أو احتفاء بالجوانب التكميلية،

بل قد لا تكون متاحة أو متيسرة، ومن ذلك التعليم المنظم للبنين فضلا عن تعليم البنات في حياة إنسان الجزيرة العربية الذي تغلب عليه البداوة من قريب أو من بعيد فهو متلبس بها بشكل مباشر أو من طرف خفي.

٥. انشغال أفراد المجتمع بعمومه في موضوع طلب الرزق وتأمين ضروريات المعيشة اليومية، وذلك قبل وجود الوظائف الحكومية ذات الرواتب الشهرية أو العوائد السنوية، وحيث أن الغالب على ممارسات المجتمع العمل في الزراعة أو الرعي أو التجارة فقد كان أفراد كل أسرة بمجموعهم يكرسون جل وقتهم للعمل فتتكاثف جهودهم للمهمة الأساس وهي تأمين الرزق، وبالتالي فقد "أملت طبيعة الحياة القاسية وقلة الموارد الاقتصادية والتقاليد الاجتماعية المحافظة قبيل اكتشاف النفط على الفرد سواء كان رجلا أو امرأة شابا أم طفلا أن يكرس جل وقته للعمل المنتج من أجل تأمين ضروريات المعيشة له ولأسرته... ونتج عنه نظام العمل، وانهماك كامل أفراد الأسرة في العمل اليومي" (السبيعي: ١٤٠٧هـ، ص ١٦٩) وعلى الرغم من كل ذلك الانشغال الحياتي إلا أنه يمكن للراصد الاجتماعي للمجتمع آنذاك أن يلحظ ثمة فعاليات تعليمية للبنين بخاصة وإن كانت بشكل محدود،

فقد كانت تمارس هنا وهناك، إلا أن الطابع العام للحياة اتسامها بالجد والشدة فالיום مزحوم بالعمل من جميع أفراد الأسرة صغارا وكبارا ذكورا وإناثا. (الوشمي: ١٤٢٤هـ، ص ٢٠٧).

٦. شيوع ما يسمى (الأسر الممتدة)، والمقصود بها سكن الابن بعد زواجه مع أبيه، وكذلك بقية الأخوة الذكور، حيث تضم الأسرة الوالدان، والأبناء وزوجاتهم وأبناء الأبناء، وبخاصة أن الزواج المبكر كان شائعا في غالب مناطق المملكة، مما يعني عدم قدرة الأبناء على الاستقلال عن والديهم مادياً، واجتماعياً. ويقابل ذلك شبه انعدام للأسر النووية، وهي استقلال الأبناء مع زوجاتهم وأبنائهم في مساكن مستقلة بعيدة عن والديهم. وإن كان (الثاقب: ١٩٨٦م، ص ٢١٩) يرى أن الأسرة الخليجية بشكل عام لا يمكن تصنيفها ضمن نمط (الأسر الممتدة) سواء في الماضي أم الحاضر، ولكنها أقرب ما تكون لنمط العائلة (شبه الممتدة) وليست (الأسر الممتدة). ولكن واقع الحال في المجتمع يدفع هذا الرأي وبقوة، إضافة إلى أنه لا مشاحة في الاصطلاح سواء كانت (ممتدة) أو (شبه ممتدة)، ولاشك أن ذلك الوضع الاجتماعي للأسرة سواء كانت الأسرة (ممتدة)

أو (شبه ممتدة)، يُعدُّ من خصائص المجتمع البارزة في تلك الفترة، فالأسرة الممتدة أو شبه الممتدة أثر كبير على تصرفات الفرد فيها، فالسلطة تعتبر مطلقة لرب الأسرة الذي غالباً ما يكون الجد، ومن هنا فليس بالضرورة أن القرارات المتخذة في أفرادها تكون من اقتناع بها، بقدر ما تكون تقديراً واحتراماً لمصدر الأمر أو القرار، وهذه خاصية أخرى مرتبطة بما قبلها، وهي طاعة الوالدين طاعة عمياء قي غير معصية الله واحترام كبار السن وتقدير حنكتهم في الحياة وخبرتهم في الحياة.

٧. وجود صور من مظاهر الانغلاق لدى البعض من المجتمع السعودي آنذاك سواء على نفسه أم على أسرته، وممارسة نوع من الانكفاء على الذات وهذا ما يشير إليه بعض الدارسين للمجتمع السعودي، وإن كانت ليست صفة عامة إذ وجد من أفراد المجتمع من رحل إلى بعض دول الخليج وبلاد الهند وبلاد الشام، وبكل حال فإن ممارسة نوع من الانغلاق تُعدُّ صفة لا تنفك من طبع إنسان البادية وتكاد تكون ملازمة له إلى حد كبير، فطبيعة العيش في الصحراء يولد مثل هذه الصفة، لذا نجد هناك من يصف المجتمع السعودي في مجال العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبعضهم

والأسر وبعضها أنه تغلب عليه النزعة الفردية والميل إلى الاستقلال سواء في ناحية المعيشة أم في الناحية الاقتصادية (الجوير: ١٤٢٨هـ، ص ٤٤٠). وهناك من يصف المجتمع السعودي بأنه مجتمع مقفل على نفسه بشقيه البدوي وكذلك الحضري منه (الخريجي: ١٤٢٨هـ، ص ٣٣٧). وامتد أثر تلك الصفة التي يتصف بها المجتمع السعودي حتى على تصميم المباني والمسكن المنزلية في ظل "مشاركة التقاليد والعادات المنبثقة من مجتمع متدين محافظ في عمليات تصميم المباني، فالحرص على توفير الخصوصية، والفصل التام بين الرجال والنساء والمبادئ الراسخة في إكرام الضيف، كل هذه التقاليد والعادات لعبت دورا مهما في إعطاء المساكن الشكل المغلق من الخارج والمنفتح من الداخل" (الفقيه: ١٤٢٦هـ، ص ٣٣).



ثالثاً

تعليم المرأة في بداية الدولة السعودية الثالثة

تعليم المرأة في بداية الدولة السعودية الثالثة

إن مما لاشك فيه أن الوضع التعليمي للمرأة في بداية الدولة السعودية الثالثة التي بدأت في عام (١٣١٩هـ/١٩٠٢م) كان امتداداً لما كان عليه الوضع في الدولة السعودية الثانية بدرجة كبيرة جداً، وبخاصة في بدايتها إلا أنه يمكن رصد مظاهر تطور نوعي في تلك المدارس وخصوصاً في منطقة مكة المكرمة، حيث ظهرت بعض المدارس شبه النظامية وإن كانت من خلال مبادرات أهلية بحتة ولكنها لا تخلو من دعم حكومي وفق الإمكانيات التي كانت متاحة وليس بالضرورة أن يكون الدعم مادياً، بل يلاحظ أن أغلب الدعم كان يتخذ الشكل المعنوي، وأبرز ذلك السماح لهذه المدارس بالاستمرار، مع وجود مدارس قام بإنشائها بعض أفراد الأسرة المالكة كما سيأتي الحديث عنها تفصيلاً.

ومن هنا يمكن رصد مظاهر تعليم الفتاة في الدولة السعودية الثالثة من خلال المراحل الثلاث الآتية:

(أ) مرحلة الكتاتيب.

(ب) مرحلة المدارس شبه النظامية.

(ج) مرحلة المدارس النظامية

وسيكون تفصيل الحديث فيها على النحو الآتي من حيث التسلسل التاريخي على الرغم من التداخل بين كل مرحلة والمرحلة التي تسبقها، بحيث يصعب وضع حدود فاصلة بين تلك المراحل، فضلاً عن إكمال كل مرحلة لما بعدها في المسيرة التعليمية في المجتمع، واعتماد كل مرحلة على مخرجات المرحلة التي سبقتها، بحيث أصبحت داعمة لها بشكل أو بآخر.



أ) مرحلة الكتابات:

وهذه المرحلة من أظهر صور التعليم للمرأة في بداية الدولة السعودية الثالثة، بل قبل هذا التاريخ كما مر بنا في المبحث السابق، وهي كثيرة جدا وفي الغالب أنها امتداد للكتابات التي كانت موجودة في الدولة السعودية الثانية، ولن يكون المجال هنا للحديث عنها باعتبار أن هذه الدراسة ليست توثيقية لهذه الكتابات، وليست معنية كذلك بالقيام بالرصد التاريخي لها، بل هناك كتب عدة تناولت بالشرح والتفصيل مرحلة الكتابات في تعليم المرأة أبان بدايات الدولة السعودية الثالثة، كما قامت تلك الدراسات برصد وتوثيق جميع أسماء النساء اللواتي كن يقمن بالتدريس في تلك الكتابات وفي كل مدينة وقرية من المملكة^(١).

(١) انظر للمزيد عن مرحلة الكتابات، وتفصيل أكثر عنها، وعن الدور العلمي والثقافي الذي قامت به في بنية المجتمع السعودي خلال مراحل الدولة السعودية الثالثة، المؤلفات الآتية: الكتابات في عهد الملك عبدالعزيز ودورها الثقافي في نجد، محمد سلمان، مجلة الفيصل، عدد ١٩١. وكذلك: الكتابات في الحرمين الشريفين وما حولها، عبداللطيف بن دهيش. وكذلك: تاريخ مكة، أحمد السباعي. وكذلك: التعليم في المدينة المنورة، ناجي الأنصاري. وكذلك: الحياة العلمية والثقافية في المنطقة الشرقية، عبدالله السبيعي. وكذلك: الحياة الفكرية والأدبية في جنوبي البلاد السعودية، عبدالله أبوداهش.

ومن المؤكد أنه لا توجد مدينة أو قرية في المملكة العربية السعودية إلا ووجد فيها كُتّاب للفتيات، مع تفاوت فيما يُقدم فيها من مواد تعليمية، وإن كان الأصل هو تدريس القرآن الكريم فقط، ولكن قد يصاحب هذا العلم الشريف، تعليم للكتابة أو الحساب فقط. مع ضرورة الإشارة إلى أن كتاتيب البنات أقل بكثير من كتاتيب البنين على مستوى جميع مناطق المملكة، وهذا ما تكاد تجمع عليه جميع المصادر التاريخية التي تناولت موضوع الكتاتيب.

ولاشك أن هذه الكتاتيب كانت الوسيلة الرئيسية لنشر التعليم بين طبقات الشعب، وانتشالهم من براثن الأمية، ولقد أدت دورها بدرجة جيدة وفق الظروف السياسية والاقتصادية للمجتمع، وسدت فراغاً ثقافياً كبيراً في حينه، كما يمكن اعتبارها مرحلة تمهيدية مهمة للبدء بتعليم الفتيات في المملكة، حيث أوجدت قاعدة من الفتيات المتعلمات ممن يرغبن في المزيد من التعليم، وهذا أدى إلى المطالبة بوجود محاضن تعليمية متقدمة تستكمل الفتاة فيها تعليمها، فضلاً عن كون بعض المعلمات اللواتي تخرجن من تلك الكتاتيب استعانت بهن الرئاسة العامة لتعليم البنات عند بداية قيامها عام (١٣٧٩هـ/١٩٥٩م) وتمّ تعيينهن معلمات في المدارس الناشئة، وبعضهن كُلفن بالعمل مديرات

في تلك المدارس النظامية (الحربي: ١٤١٩، ص ١٤٧)،
وكذلك (الشويعر: ١٤٢٨هـ، ص ١٦).



ب) مرحلة المدارس شبه النظامية:

وهذه المرحلة ويمكن اعتبار بداياتها من عام (١٣٦٠هـ/١٩٤١م) حيث نشأت بعض المدارس النسوية في شكل جديد مختلف عن الكتايب ومتأثرة بطبيعة مدارس البنين المتطورة نسبياً، وأصبحت شبيهة في بعض خصائصها بالمدارس النظامية (الدخيل: ١٤٢١هـ، ص ٦٦)، كما بدأت بعض المدارس النسائية بتنظيم نفسها بطريقة أخرى وذلك من خلال وضع منهج لها استفادة من مناهج مدارس البنين التي سبقتها بالنشأة، وبدأ هذا النوع من المدارس في منطقة مكة المكرمة بشكل أظهر، وتشير بعض المراجع إلى وجود قرابة خمس عشرة مدرسة من هذا النوع في المملكة عشية قيام الرئاسة العامة لتعليم البنات وهذه المدارس شبه النظامية أصبحت فيما بعد نواة للمدارس الحكومية النظامية النسائية التي أنشأتها الرئاسة العامة لتعليم البنات. (السلمان: ١٤١٩هـ، ص ١٧٨). (البكر: ١٤٠٨هـ، ص ٣٠).

وسيتّم التركيز على خمس مدارس منها فقط، وذلك لاعتبارات عدة أبرزها: تبني بعض أفراد الأسرة المالكة لها ورعايتها مادياً ومعنوياً، إضافة إلى وضوح التنظيم التربوي فيها بشكل أكبر من غيرها من المدارس الأخرى، كما أن

وضع هذه المدارس وبعض المواد التي احتوتها تلك المدارس -كما سيتضح لاحقاً- كان له أثر في الموقف الاجتماعي الذي ساد عشية اعتزام الدولة إنشاء مدارس رسمية للبنات وهذه المدارس هي: مدرسة كريمات الملك سعود أو ما سُمي لاحقاً بمعهد الكريّمات وتمّ افتتاحها في مدينة الرياض عام (١٣٧٠هـ/١٩٥٠م)، ودار الحنان التي أُفتتحت في مدينة جدة عام (١٣٧٥هـ/١٩٥٥م)، ثم مبرة الكريّمات في مدينة الرياض والتي أنشئت عام (١٣٧٦هـ/١٩٥٦م)، ومدرسة الأمير عبدالعزيز السديري في مدينة القريات الواقعة في أقصى شمال المملكة العربية السعودية وقد افتتحت عام (١٩٧٦هـ/١٩٥٦م). وأخيراً مبرة الملك عبدالعزيز في الرياض (١٣٧٨هـ/١٩٥٨م):

١) مدرسة كريمات الملك سعود في الرياض (١٣٧٠هـ/١٩٥٠م).

كانت بداية هذه المدرسة قيام الملك سعود بإحضار مُدرستين من مصر عام (١٣٦٧هـ/١٩٤٧م) لتعليم بناته القران الكريم في داخل القصر، وفي عام (١٣٧٠هـ/١٩٥٠م) قام بإحضار أربع مُدرّسات من فلسطين رغبة في التوسع في المدرسة، وتذكر (الزهراني: ١٤٢٧هـ، ص ٤٣١) أن

المدرسات الأربع حضرن باسم مربيّات وليس مدرسات حتى لا يكون الاسم الحقيقي لهن عائق أمام قدومهن أمام معارضي التعليم. وقد لا نتفق مع ما ذكرته (الزهراني) بحكم أن علم معارضي التعليم آنذاك بحضورهن شبه متعذر، باعتبار الدراسة كانت في القصر الخاص للملك، ولم يكن ثمة نشر أخبار عن وصولهن أو إحصارهن، فما المانع أن يكن مربيّات بالفعل، فواقع مدرسة الكريّمات أنه مكان للتربية الخاصة لبنات الملك سعود أكثر منها مدرسة عامة. وكان عدد الطالبات آنذاك لا يتجاوز (١٣) طالبة فقط. ولم يكن ثمة إعلام واسع يمكن من خلاله أن يتداول وصول معلمات لقصر الملك. ومن هنا فحضور النساء الأربع كان أقرب للتربية الخاصة لبنات الملك منه للتعليم المنظم، بدليل أن ما يمكن أن يُسمى مدرسة تجاوزاً انتقلت بعد ذلك من قصر المربع إلى فندق صحارى وذلك مع انتقال الملك سعود إلى الفندق ليتخذ سكناً خاصاً له وعائلته، قبل انتقاله إلى قصوره في الناصرية، وأصبح هناك فصول على نمط النظام المدرسي الحديث، وعندما بنى الملك سعود قصره المعروف في حي الناصرية قام ببناء مدرستين داخل القصر إحداها للبنين وهي مدرسة الأنجال، والأخرى للبنات وهي مدرسة الكريّمات أو ما عُرف لاحقاً باسم معهد الكريّمات.

وبدأت الدراسة الفعلية في قصر الناصرية عام (١٣٧٦هـ/١٩٥٦م)، وكانت المدرسة تدرس جميع المواد المعتمدة في وزارة المعارف آنذاك، بالإضافة إلى عدد من المواد ومنها: التربية المنزلية، والموسيقى، والتربية الرياضية، واللغة الانجليزية، واللغة الفرنسية، وبعد عام (١٣٨٤هـ/١٩٦٤م) أصبح اسم المدرسة معهد الرياض النموذجي وفي عام (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م) تمّ ضم مدرسة الكريّمات إلى الرئاسة العام لتعليم البنات (آل سعود: ٢٠٠٥م، ج ٣، ص ٨٢).

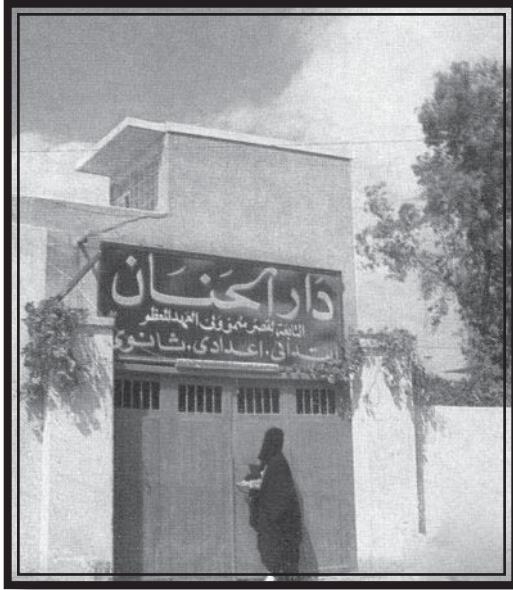
٢) دار الحنان في جدة (١٣٧٥هـ/١٩٥٥م).

تعدُّ دار الحنان أول مدرسة شبه نظامية للبنات وإن كان ظاهرها هو رعاية اليتيمات في المملكة العربية السعودية، فلقد أنشأها الملك فيصل حين كان ولياً للعهد على نفقته الخاصة، ووضعت منذ تأسيسها تحت رعاية حرمه الأميرة (عفت)، بل كُتب على لوحاتها الرسمية في بداياتها (التابعة لقصر سمو ولي العهد المعظم)^(١).

والهدف الأساسي من إنشاء دار الحنان، كما تشير مطبوعات الدار هو تنشئة الفتيات السعوديات تنشئةً بارّة بهن

(١) انظر صورة لمدخل الدار في عدد من مواقع الانترنت.

وتهيئتهن لعمل شريف، وذلك بتدريسهن الدين الإسلامي الحنيف وتثقيفهن ثقافة إسلامية صحيحة، وإعدادهن إعداداً مهنيّاً يلائم طبيعة الفتاة المسلمة، كالخياطة، والتطريز، وأشغال الإبرة، والتمريض، وأصول رعاية الطفل (دار الحنان: بدون تاريخ، مادة ٢). وتم بناء الدار الجديدة على أرض تبرع بها الملك فيصل قبل وفاته (معهد الإدارة العامة: ١٣٩٨هـ)، ويضم المبنى أقسام الدراسة، والسكن الداخلي للطالبات والموظفات ومديرة الدار، وقسم آخر للملاعب والأنشطة الترويحية. (دار الحنان: ١٤٠٦هـ، ص ٧).



صورة قديمة لدخول دار الحنان في مدينة جدة

وقد بدأت دار الحنان مشوارها التعليمي للفتيات منذ عام (١٣٧٥هـ/١٩٥٥م) بافتتاح فصلين دراسيين للفتيات اليتيمات. وفي عام (١٣٧٧هـ/١٩٥٧م) رأى القائمون على الدار التوسع في قبول الفتيات وإيجاد قسم خارجي تقدم فيه الدراسة للراغبات من الفتيات السعوديات وغير السعوديات وتزايد عدد الطالبات، وأصبحت الدار تضم المرحلة الابتدائية والمتوسطة. وفي عام (١٣٨٤هـ/١٩٦٤م) ومع تخرج الطالبات من المرحلة المتوسطة تم افتتاح المرحلة الثانوية، وكان قاصراً على القسم الأدبي وما لبثت الدار أن افتتحت القسم العلمي في العام التالي (١٣٨٥هـ/١٩٦٥م)، وما زالت حتى الآن تضم جميع المراحل التعليمية: الحضانة - والروضة - والتمهيدي - والابتدائي - والمتوسط - والثانوي بقسميه العلمي والأدبي. وتعدُّ دار الحنان كأى مدرسة في الوقت الحاضر من الناحية التعليمية، إلا أنها تزيد عنها بثلاثة أمور: وجود قسم داخلي للفتيات اليتيمات، وجود مركز للتدريب المهني والتعليم المستمر، إضافة إلى كثافة الأنشطة غير المنهجية المقدمة للبنات، حيث يوجد بالدار عدة أنشطة خارج النظام التعليمي ومنها: الأنشطة الرياضية في الصالات المغلقة مثل كرة الطائرة، والسلة، والجمباز، وتنس الطاولة، والإسكواش، والجري، والتنس الأرضي، والسباحة،

والأنشطة الثقافية، والأنشطة الترفيهية والحفلات وتقام في مسرح الدار المجهز مخصص لمثل هذه الأنشطة، وبجواره سوق خيرى يعود ريعه إلى الفتيات اليتيمات داخل الدار. (دار الحنان: بدون تاريخ).

٣) مبرة الكريمات بالرياض (١٣٧٦هـ/١٩٥٧م).

تذكر المصادر التاريخية أن سبب إنشاء المبرة، هو الاحتفاء بعودة الملك سعود من إحدى رحلاته الطويلة في العالم الإسلامي عام (١٣٧٦هـ/١٩٥٧م)، فلقد أعلنت الإذاعة السعودية أنه احتفاءً بعودة الملك سعود بسلامة الله إلى البلاد، ومشاركته للأمة الكريمة في أفراحها، تصدقت الأميرات كريمات جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز بإقامة مبرة ميمونة لإقامة اليتيمات في دار تضمنهن. وقد افتتح الملك سعود هذه المبرة يوم ٧/٨/١٣٧٦هـ (١٩٥٧م) بحضور الكريمات ووالدتهن. (صحيفة أم القرى عدد ١٣/٨/١٣٧٦هـ).

ولقد أفتتح فيها ومنذ أول يوم مدرسة داخلية، وأصبحت تستقبل حتى الفتيات غير اليتيمات، فكانت المبرة تحوي قسمين: قسم داخلي خاص بالفتيات اليتيمات، وآخر خارجي خاص بالفتيات غير اليتيمات، وتذكر الأميرة فهدة بنت الملك

سعود في مقابلة هاتفية معها أن المبرة استمرت حتى انتقل الإشراف على القسم الداخلي إلى وزارة الشؤون الاجتماعية عام (١٣٨٣هـ/١٩٦٣م) بحكم مسؤولية الوزارة عن الأيتام في المملكة، فكان هذا القسم نواة لأول دار لتربية اليتيمات في المملكة. أما المدرسة فاستمرت حتى انتقلت تبعيتها إلى الرئاسة العامة لتعليم البنات عام (١٣٨٥هـ/١٩٦٥م). (آل سعود: ١٤١٨هـ).

بدأت هذه المبرة أول ما بدأت لإيواء الفتيات اليتيمات في مدينة الرياض، فكانت أول دار لإيواء الفتيات اليتيمات في مدينة الرياض، وانتهت إلى كونها أول مدرسة للبنات في مدينة الرياض، وتذكر (الزهراني: ١٤٢٧هـ، ص ٤٣٣) أنها سميت (مبرة) وليس (مدرسة) لشدة المعارضة لافتتاح مدارس للبنات. وهذا الاستنتاج من (الزهراني) ليس في محله، فبسبب الإنشاء من أول يوم لها، هو إيواء الفتيات اليتيمات ثم تعليمهن في تلك المبرة فهي مأوى لليتيمات وأقرب ما تكون داراً اجتماعية لهن، ثم كان تدريسهن تابع للسكن، ومن هنا كان اسمها مبرة، ومن غير المتوقع أن المعارضة شديدة في تلك الفترة لدرجة تحاشي إطلاق اسم مدرسة لو كانت مدرسة في أساس إنشائها، ولكن الأساس فيها أنها دار لإيواء الفتيات اليتيمات، ومن هنا كان هذا الاسم لها. ولم تبدأ خطابات المعارضة عليها إلا بعد

أن توسعت وبدأت بقبول الفتيات غير اليتيمات وتدرسهن بعد عام من افتتاحها. ويؤكد ذلك الرأي أن القسم الداخلي الذي كان معني برعاية الفتيات اليتيمات تم ضمه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية عام (١٣٨٣هـ/١٩٦٣م) ليكون نواة لدار التربية للبنات في الرياض وأصبح الإشراف عليه من قبل الوزارة وحتى يومنا الحاضر. كما أن من أسباب تسميتها باسم (مبرة) هو للتفريق بينها وبين (مدرسة الكريمت) التي سبق الحديث عنها في فقرة رقم (١) من المدارس شبه النظامية.

وتهدف المبرة إلى: رعاية وتنشئة اليتيمات النشأة الصالحة، وتعليمهن القرآن الكريم، وما ينفعهن في دنياهن وآخرتهن من مبادئ الدين، وإدارة المنزل، وتربية الطفل. وكان يدرس إضافة إلى منهج وزارة المعارف اللغة الإنجليزية ومادة في الأشغال اليدوية مثل: الخياطة والتفصيل والتطريز وأعمال الصوف، كما اتصفت مدرسة المبرة بالتنوع في البرامج التعليمية والأنشطة، فلقد كانت الرياضة البدنية تقدم على أنها نشاط غير منهجي من خلال ممارسة كرة السلة، والطائرة، والسباحة، والتمارين الرياضية، إضافة إلى القيام برحلات أسبوعية للطالبات بغرض التنزه، واعتادت المبرة في نهاية كل عام دراسي على إقامة حفل يضم جمعاً من نساء المجتمع وأمهات الفتيات غير اليتيمات.

وقد تولى الإشراف الإداري والاجتماعي على المبرة منذ قيامها كريمات الملك سعود الثالث، بحيث قسمن العمل على النحو الآتي: الأميرة نوره بنت سعود رئيسة للمبرة. والأميرة موضي بنت سعود نائبة لرئيسة المبرة. والأميرة حصة بنت سعود سكرتيرة وأمينة للمبرة والمشرفة العامة. أما إدارة المدرسة، فقد تم إحضار إحدى السيدات العربيات لإدارة المدرسة ومتابعة أعمالها التربوية والإدارية، وهي: زاهية عسييران من لبنان، واستمرت في إدارة المدرسة حتى تم ضم المبرة إلى الرئاسة العامة لتعليم البنات. أما الإشراف على الوضع التعليمي بشكل عام في مدرسة المبرة، فقد كان من اختصاص الشيخ عثمان الصالح الذي كان يشرف على عدد من الجهات التعليمية والتربوية في تلك الفترة، وذلك بأمر من الملك سعود، واستمر إشرافه على الوضع التعليمي بالمبرة لمدة تسع سنوات بدءاً من افتتاحها حتى تسليمها للرئاسة العامة لتعليم البنات. وكان الشيخ عثمان الصالح يتابع وضعها التعليمي بشكل كامل، ويشرف على أعمال اختباراتها ونتائجها وحفلات التخرج فيها. (التويجري: ١٤١٨هـ)^(١). واستمرت المدرسة حتى ضمت إلى الرئاسة

(١) تقرير كتبه الأستاذة حصة بنت محمد التويجري نائبة مديرة مكتب الإشراف النسائي في وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ ١٢/٣/١٤١٨هـ.

العامّة لتعليم البنات في عام (١٣٨٥هـ/١٩٦٥م) وأطلق عليها اسم المدرسة السادسة عشرة في حي المربع بوسط مدينة الرياض. (السدحان: ١٤١٩هـ، ص ١٣٥) (آل سعود: ٢٠٠٥م، ج ٢، ص ٨٣).

(٤) مدرسة الأمير عبدالعزيز السديري بالقريات (١٣٧٦هـ/١٩٥٧م).

وهذه المدرسة تعد من المدارس التي قامت خارج المدن الرئيسية للملكة، حيث أنشئت في أقصى الشمال الغربي للملكة في مدينة القريات، وقد يكون قربها من دول الشام، وبخاصة الأردن، ما شجع على وجود هذه المدرسة النسائية في وقت مبكر، وتذكر (النعيم: ١٤٢٨هـ، ج ٨، ص ١٨٧) أن هذه المدرسة تأسست في عام (١٣٧٦هـ/١٩٥٧م)، واتصفت إلى حد كبير بشكل المدرسة النظامية للبنات وبلغ عدد الطالبات فيها ثلاثين طالبة، وتولى إدارتها سيدة فلسطينية وكانت معلماتها الثلاث من خارج المملكة وقد أصبحت مدرسة حكومية بعد إنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات عام (١٣٧٩هـ/١٩٥٩م).

وكانت إحدى الطالبات اللاتي درسن في المبرة وتخرجن فيها.

٥) مبرة الملك عبدالعزيز بالرياض (١٣٧٨هـ/١٩٥٨م).

تعود بدايات هذه المبرة إلى عهد الملك عبدالعزيز حيث طلب من ابنه الأمير طلال بن عبدالعزيز أن يدرس فكرة إنشاء مبرة تقدم التعليم المجاني للفتيات وبسبب مرض الملك عبدالعزيز ثم وفاته تأجل إنشاء المبرة إلى عام (١٣٧٨هـ/١٩٥٨)، وقد قام الأمير طلال بإحضار مديرة للمبرة وعدد من المعلمات من مصر وبدأت الدراسة في المبرة اعتباراً من عام (١٣٧٨هـ/١٩٥٨م)، وبدأت المبرة بثلاث معلمات مصريات بالإضافة إلى امرأة ألمانية الجنسية تدعى (مدام فراشييسكا) وكانت مهمتها المراجعة كما تذكر (الزهراني: ١٤٢٧هـ، ص ٤٣٦).

وكان مقر المبرة قصر الملك عبدالعزيز بالمرج وكان عدد التلميذات (٩٠) تلميذة وتم إعداد المناهج استعانة بالمناهج المصرية والمنهج المتبع للبنين في وزارة المعارف آنذاك بالإضافة إلى مواد أخرى هي: اللغة الانجليزية، الرسم التدبير المنزلي، أشغال الإبرة، التربية الرياضية، الموسيقى. وكانت المدرسة تضم التلميذات من مختلف طبقات المجتمع الغنية والمتوسطة والفقيرة، واستمرت

الدراسة في المبرة إلى عام (١٣٨٢هـ/١٩٦٢م) (آل سعود: ٢٠٠٥م، ج ٣، ص ٨٥).

ومما ذكر يتضح أن هناك عدداً من المدارس التي كانت قائمة قبل إنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات، وبعض هذه المدارس تمّ تبنّيه، ودعمه من قبل بعض أفراد الأسرة المالكة، واتصفت هذه المدارس - بدرجة كبيرة - بالمدارس النظامية، والغالب الأعم، بل الكل من الهيئة التعليمية والإدارية في هذه المدارس استقدم من خارج البلاد، مع الاستعانة بمناهج بعض الدول العربية، التي كانت تحوي العديد من المواد الدراسية التي تتناسب وطبيعة الفتاة، بالإضافة إلى تأثر هذه المناهج بما كان سائداً في تلك الدول مثل: تدريس اللغات الأجنبية كاللغة الانجليزية، واللغة الفرنسية، ومواد أخرى، كالرياضة البدنية والموسيقى، في الوقت الذي كان الموقف السائد هو المعارضة لمثل هذه المناشط ذاتها، من ناحية شرعية وبخاصة الموسيقى واللغات الأجنبية فضلاً عن تدريسها للبنات.

بقيت الإشارة إلى أنه ثمة جهود من قبل بعض أفراد الأسرة المالكة لتعليم بناتهم، بشكل فردي أو موسع، وإن كانت هذه الجهود لا ترقى إلى اسم (مدرسة) كما نعرفه، فقد يحضر أحد الأمراء معلمة لتدريس بناته في داخل

قصره، ومن ذلك على سبيل المثال ما يذكره (الجهيمان: ١٤١٨هـ، ص ٢٩٦) من أن الأمير عبد الله بن عبد الرحمن آل سعود كان قد أحضر امرأة فلسطينية، لتدريس بناته، وكان (الجهيمان) يشرف على مدرسة أولاد سموه الداخلية آنذاك، بالإضافة إلى إشرافه على تدريس بناته وهذا الإشراف كان بين الأعوام (١٣٦٥هـ - ١٣٧٠هـ)، أي قبل وجود أول مدرسة شبه نظامية بأكثر من عشر سنوات.

إنه من المؤكد وجود غير تلك الحالة لكن المصادر التاريخية، لا تسعفنا بإثباتها، أو الحديث عنها، إلا بما قد يخرج مستقبلاً، وبخاصة كتب السير الذاتية، أو التراجم للأعلام المعاصرين لتلك الفترة الزمنية.



رابعاً

افتتاح مدارس تعليم البنات وموقف المعارضين لها

افتتاح مدارس تعليم البنات وموقف المعارضين لها

إن مما يلفت الانتباه في مجال تعليم المرأة في المملكة العربية السعودية أن المطالبة بوجود تعليم المرأة قديمة وليست مرتبطة بالفترة القريبة زمنياً من إنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات كما قد يتصور البعض، بل ظهرت في حياة الملك عبد العزيز وقبل قيام الرئاسة العامة لتعليم البنات بأكثر من ثلاثين عاماً حيث ظهرت سلسلة مقالات صحفية، وردود بين المؤيدين لتعليم الفتاة، والمتحفظين عليه وبينهم أصحاب الرأي الوسط على صفحات جريدة (صوت الحجاز) خلال العامين (١٣٥٢/١٣٥٣هـ) الموافق (١٩٣١م) شارك فيها عدد من الأدباء، والمثقفين في منطقة مكة المكرمة، ولكن سرعان ما خبت هذه المعركة الصحفية كظاهرة يمكن رصدها وتسجيل المواقف في تعليم البنات وتحديد الآراء فيه.

إلا أن المطالبة الأقوى صوتا لدى الدولة كانت في عام (١٣٦٠هـ/١٩٤٠م) حيث أصدر سمو الأمير مساعد بن عبدالرحمن بن فيصل آل سعود وهو أخُ للملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود مؤلفاً بعنوان: (نصيحتي إلى إخواني في الدين والنسب) وهو من جزئيين الجزء الأول بعنوان: (الغايات التي يرمى إليها الإسلام وموقفنا منها وبيان ما يجب عمله)، والجزء الثاني كان بعنوان: (في التربية والتعليم)، وقد ضمّن في الجزء الثاني رؤيته الشخصية في إصلاح أمور التربية والتعليم وانتهى إلى عدد من المطالبات بشأن أمور عدة، وفيما يختص بالتعليم كان منها: تعميم رياض الأطفال، وإنشاء مدارس للبنات، وفتح معاهد للمعلمات. (الأنصاري، ١٣٨٧هـ، ص ١٢٠٩)، وتبع أهمية مثل هذه المطالبة وثقلها السياسي والاجتماعي في ذلك الوقت، كونها خرجت من أحد كبار أفراد الأسرة المالكة، وكانت تلك المطالبات في كتاب مطبوع متداول بين الناس داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

كما يمكن ملاحظة أن المطالبات الرسمية بفتح مدارس للبنات في المملكة قديمة نسبيا ففي أحد خطابات سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي عام المملكة المؤرخة في عام (١٣٧٥هـ/١٩٥٥م) يشير فيه إلى أن المطالبات التي

تصل إلى الحكومة بشأن فتح مدارس للبنات مستمرة منذ أعوام (ابن قاسم: ١٣٩٩هـ، ج ١٣، ص ٢٢٠). والذي يظهر أن المطالبات أقدم من السبعينات الهجرية، فكما ذكر آنفاً أنه كانت هناك مطالبات لفتح مدارس للبنات ظهرت في صحيفة (صوت الحجاز) (عقاد: ١٤٠٥هـ، ص ١٥٢) ومما يلحظ كذلك أن تلك المطالبات تركزت في منطقة مكة المكرمة بشكل واضح ولم يكن ثمة طرح قوي لهذا الأمر في بقية مناطق المملكة سوى ما يذكر (البلوي: ١٤٢٧هـ، ج ١، ص ٣٠٤) من أن أهالي تبوك تقدموا في ١٦/٨/١٣٧٢هـ بطلب إلى مديرية المعارف العامة يوضحون فيه رغبتهم بافتتاح مدرسة للبنات في مدينتهم. وكذلك ما يذكره الأستاذ عبدالعزيز التويجري نائب رئيس الحرس الوطني من أنه تقدم إلى سماحة المفتي الشيخ محمد ابن إبراهيم بفتوى حول الموضوع في عام (١٣٧٩هـ/١٩٥٩م) ويطلب في نهاية الفتوى السماح له بافتتاح مدرسة للبنات في الجمعة وورد الجواب بالمنع. (رسالة الفيضلي: ١٤١٠هـ).

وليس بخاف أن البيئة الثقافية وحركة التأليف والنشر، وشيوع الصحافة النسبي في منطقة مكة المكرمة كان لها دور في بروز هذه المطالبات علانية، إضافة إلى الانفتاح الثقافي النسبي لمنطقة مكة المكرمة وسكانها، بحكم احتكاكها

بالعالم الإسلامي وسكانه، في موسم الحج والعمرة، وما من شك أنه قد ظهرت مطالبات متناثرة هنا وهناك في بقية مناطق المملكة ولكنها محدودة، وبخاصة في بداية السبعينات الهجرية ولكن لم يصل إليها الباحث.

ولقد شارك الشعر بدور واضح في هذه المطالبات، وممن شارك في المطالبة بفتح التعليم للبنات الشاعر عبدالله بن خميس في قصيدة من ستة وعشرين بيتا ألقاها بين يدي وزير المعارف آنذاك الأمير فهد بن عبدالعزيز في حفل تكريمي له بمناسبة توليه الوزارة وأقيمت الحفلة في منطقة مكة المكرمة عام (١٣٧٣هـ/١٩٥٣م) (ابن خميس: ١٤٠٣هـ، ص ٥٦٧) ومما يقول في هذه القصيدة:

يا نصير العلم هل من شرعة

تمنع التعليم عن ذات الخبا

إنها في ذاتها مدرسة

إن خبيثا أنجبت أو طيبا

فمعاذ الله أن تبقى بنا

دمية للهو فينا تجتبي

وإذا ما ثقفت فتياتنا

أعلنوا ضد النساء الحرب

وانبرى كل يقاسي دهره
ويعيش النشء فينا أعزبا
كيف يرضى عالم جاهلة
تقلب البيت جحيما مُلهبا
يخرج الأطفال منها صورة
إن ينالوا العلم ضلوا الأدبا
أنا لا أدعو لأن نُخرجها
لتُحاذي بالرجال المنكبا
أو تنادي بعقوق أو تُرى
هتكت بين الرجال الحجبا
إنما الإفراط في خطل
وكذا التفريط في ما وجبا
سُنة الإسلام فيها وسط
شاء من يبغي التعدي أم أبى
وممن شارك بشعره في المطالبة بفتح التعليم للبنات الشاعر
محمد حسن عواد في قصيدة قالها عام (١٣٧٣هـ/١٩٥٣م)
(الفوزان: ١٤٠١هـ، ص ٣٤٣) ومما قال فيها:
وأنيلا بناتها كبنيتها فرصا إن جهدهن مناها
قد تتنافس والرجال ذكاء وتساوينا والحماة انتباها

ولم تكن تلك المطالبات فيما يبدو داخلية فقط، بل كان هناك مطالبات حتى من خارج المملكة العربية السعودية، فيذكر (آل سعود: ٢٠٠٥م، ج٣، ص٨٨) أن الكاتبة المصرية زينب الغزالي الجبيلي عضوة جماعة السيدات المسلمات قامت بعقد لقاءات مع الملك سعود في عام (١٣٧١هـ/١٩٥١م)، وكذلك أجرت لقاءً مع زوجاته، وبناته وأصدرت بعد ذلك كتابها (ملك وآمال شعب)، وفيه طلبت من الملك سعود زيادة الاهتمام بتعليم المرأة ونشر مدارس الفتيات في كافة أنحاء المملكة وهذا الكتاب كان مطبوعاً ومنتشراً ومتداولاً في وقته، وقد حاولت جهدي أن أصل إلى نسخة من هذا الكتاب ولم استطع، على الرغم من بحثي عنه في المكتبات العامة الرئيسية في مدينة الرياض مثل: مكتبة الملك عبدالعزيز، ومركز الملك فيصل، ومكتبة جامعة الملك سعود ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ويفصل (الفوزان: ١٤٠١هـ، ص٣٤٢) الموقف الذي كان سائداً نحو تعليم المرأة قبل إقراره رسمياً من قبل الدولة وبخاصة في منطقة مكة المكرمة بخاصة فيقول: "لم يفرق الحجازيون بين وجوب تعليم المرأة وتعليم الرجل، اقتداءً بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»، ولكنهم فرقوا منذ البداية بين ما يجب أن

تتعلمه المرأة وما يتعلمه الرجل، وهذا موضع الخلاف بينهم وقد انقسموا إلى مجموعتين: مجموعة ترى أن تكتفي المرأة من التعليم بما تتعلمه من مبادئ علوم الدين والثقافة المحدودة عن شؤون أسرتها وبيتها من تربية وتفصيل وتديير، وهؤلاء فتحوا أمام المرأة الكتابات العديدة والمراحل الابتدائية، وقد سادت فكرة هذه المجموعة أغلب المجتمع الحجازي. أما المجموعة الأخرى فهي التي ترى مساواة البنات بالبنين وأن يفتح التعليم للبنات في جميع مراحلها، وأن يترك للبنات حرية الاختيار في التخصص، وترجموا ذلك عملياً بالمطالبات في الصحف وكذلك بالكتابة للمسؤولين في الدولة ممن لهم ميل إلى هذا الاتجاه، كما قاموا بخطوة عملية شخصية تتمثل في تسهيل مهمة إكمال التعليم لبناتهم خارج المملكة على حسابهم الخاص وبخاصة في مصر أو من خلال الانتساب، ومن هؤلاء: إبراهيم النوري، وطاهر الدباغ، وحمزة شحاته، ومحمد حسن عواد".

وعلى الرغم أن تلك الصورة الاجتماعية للتعامل مع تلك القضية مأخوذة في منطقة مكة المكرمة إلا أن الواقع في بقية المناطق قد يختلف إلى حد ما فلم تكن تلك المطالبات بتلك الصراحة ظاهرة جداً أو بارزة. وقد كان لعدم وجود منافذ ثقافية أو صحفية في بقية مناطق المملكة كما هو الأمر في

منطقة مكة المكرمة^(١) أحد هذه الأسباب، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود مطالبات، ولكن يغلب عليها أنها مكاتبات شخصية بين بعض المواطنين والملك أو ولي العهد، كما سيتضح لاحقاً.

يضاف إلى كل ما سبق أن منطقة مكة المكرمة عرفت نوعاً من الانفتاح في مجال تعليم المرأة (تعلماً وتعليمياً) قبل فترة طويلة جداً، فقد وُجِد في مكة المكرمة نساء يتلقى الرجال من علمهن، وذلك بطبيعة الحال من وراء حجاب فعلى سبيل المثال يذكر (جنيد: ١٤٢٢هـ، ص ٢٨) أن فاطمة بنت حمد الفضيلي الحنبلي التي كانت تُعرف بالشيخة الفضيلية (المتوفاة عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م) وكانت من المبرزات في علم الحديث، والتفسير كان يتردد عليها عدد من العلماء ويسمعون منها من وراء ستار. وهناك امرأة أخرى لا تقل عن

(١) ذكرت الكاتبة (سارة أبو حيمد) في مقابلة معها في جريدة الشرق الأوسط السعودية العدد (١١٣١١) في ٣٠/١١/١٤٣٠هـ الموافق ١٦/نوفمبر/٢٠٠٩م. أنها كتبت مقالا في جريدة القصيم بعنوان (لا تمنعوا العلم عن فتياتكم) وكان ذلك في عدد الجريدة رقم (١٠٧) الصادر عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م. وكانت صحيفة القصيم تنشر مثل هذه المقالات، ولكن يلاحظ أن نشرها كان شبه متزامن مع إنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات وانظر نماذج منها في (الوشمي: ٢٠٠٩م).

سابقتها شهرة وهي خديجة بنت إسحاق الدهلوية المتوفاة عام (١٣١٠هـ/١٨٩٢م). وهذين المثالين يشيران بوضوح إلى احتفاء أهل مكة المكرمة بالإسهام العلمي للمرأة أخذاً وعطاءً، خلال العقود الماضية.

وعلى الرغم من وجود بعض الباحثين في شأن تعليم المرأة مثل: (الحسيني: ١٩٨٧م، ص ٩٧) و(البكر: ١٤٠٨هـ، ص ٢٦) و(الهطلاني: ١٤١٧هـ، ص ٢٢٣) يرون أن تأخر تعليم الفتاة في المملكة لم يكن لقلة في الموارد وضيق في الإمكانيات لدى الدولة، بل كان السبب هو الاختلافات في الآراء حول تعليم البنات والتفاوت الكبير في تلك الآراء، إلا أنه لا يمكن التسليم بهذا السبب الذي يذكره أولئك الباحثين، بدليل أن الدولة وقعت في حرج إداري حينما بدأت الرئاسة العامة لتعليم البنات عملها حيث كانت الصعوبة الأولى هي الإمكانيات المادية والبشرية، من حيث استئجار المباني، وتجهيزها، وكان الأشد في تلك الصعوبات هو العثور على معلمات، وطاقم إداري يدير هذه المدارس التي يُراد لها أن تُفتح في وقت قصير، ولا شك أن كل هذه الأمور مرتبطة أساساً بالقدرات المالية، وإلى هذا يشير صراحة (الشويعر:

١٤٢٨هـ، ص ٤)^(١)، وهو من أوائل من عملوا في الرئاسة العامة لتعليم البنات إلى الصعوبات التي واجهت الرئاسة في بداياتها وكان من أهمها "عدم توفر من يصلح للتعليم من السعوديات، حتى يُسدّ بهن ولو ثغرة بسيطة في الفصول الأولى الابتدائية للتدريس ولبعض المواد"، ولم يكن الأمر مقتصرًا على الداخل فقط، بل حتى لما ذهبت لجان التعاقد إلى الخارج لإحضار معلمات من السودان على سبيل المثال لم توفق تلك اللجنة بعد أن مكثت ستين يوماً، إلا في الحصول على معلمة واحدة فقط، تحمل المؤهل الثانوي، ولم توافق إلا لأن زوجها يعمل في الرياض، واشترطت أن يكون عملها بجوار منزلها. ومن هنا يتبين أن إحدى العقبات الكبرى هو عدم وجود معلمات وإداريات يعملن في مدارس البنات. لذلك لجأت الرئاسة إلى تعيين المكفوفين من خريجي كليات الشريعة لتدريس العلوم الشرعية في مدارس البنات.

وهذا ما يجعل الرأي يميل إلى ما يراه (أمين: ١٩٧٢، ص ١٦٩) في سبب تأخر تعليم البنات في المملكة، وهو أن

(١) ومعالي الدكتور محمد الشويعر من أوائل من عملوا في الرئاسة العامة لتعليم البنات، بل هو ممن أسهم في تأسيسها، وقد زدوني مشكورا بنسخة مصورة من المحاضرة التي ألقاها في نادي مكة الثقافي الأدبي مساء يوم الثلاثاء ١٥/٨/١٤٢٨هـ.

الدولة لم تسع إلى تعليم البنات قصداً في مستهل نشوئها، لأن الأوضاع السياسية، والاجتماعية لم تكن قد استقرت فيها بعد... لكنها لم تتخل عن هذا التعليم، أو تلغه من برامجها، وحين ألفت الحكم استقر، والخزائن امتلأت، والساعد اشتد، اتجهت إليه بكل قوتها، وراحت تدفع المواطنين إلى المطالبة به من وراء حجاب، وتشجع الصحف على الخوض فيه وإثارة المناقشات، وتمّ للدولة ما أرادت فكثرت الاستفتاءات والمطالبات^(١) بخاصة الكتابات الصحفية في تلك الفترة الزمنية من تاريخ المملكة، وقد أثمرت هذه الممارسات الصحفية ذات الصبغة الجماعية في الضغط ظاهرياً على الدولة لتبني التعليم الرسمي للمرأة في المملكة، وصدر البيان الملكي في ذلك وأذاعته المديرية العامة للإذاعة والصحافة يوم الخميس ٢٠/٤/١٣٧٩هـ (١٩٥٩م)، وتمّ نشره في صحيفة أم القرى العدد ١٧٩٠، الصادر يوم الجمعة ٢١/٤/١٣٧٩هـ وهو على النحو الآتي:

" الحمد لله وحده وبعد، فلقد صحت عزيمتنا

(١) انظر مثالا على ذلك: كتاب (دخان ولهب) للكاتب عبد الكريم الجهمان الذي جمع فيه مقالاته التي كان ينشرها في الصحف والمجلات في ذلك الوقت ومنها ما يتعلق بتعليم المرأة وكان بتاريخ (١٣٧٥هـ/١٩٥٥م) أي قبل قيام الرئاسة العامة لتعليم البنات بأربع سنوات.

على تنفيذ رغبة علماء الدين الحنيف في المملكة في فتح مدارس لتعليم البنات العلوم الدينية كإدارة المنزل وتربية الأولاد وتأديبهم مما لا يخشى فيه عاجلاً أو آجلاً أي تغيير على معتقداتنا لتكون هذه المدارس في منأى عن كل شبهة في المؤثرات التي تؤثر على النشء في أخلاقهم وصحة عقيدتهم وتقاليدهم وقد أمرنا بتشكيل هيئة من كبار العلماء الذين يتحلون بالغيرة على الدين والشفقة على نشء المسلمين في تنظيم هذه المدارس ووضع برامجها بمراقبة حسن سيرها فيما أنشئت له. وتكون هذه الهيئة مرتبطة بوالدهم حضرة صاحب السماحة المفتي الأكبر الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ على أن تختار المدرسات من أهل المملكة وغيرهن من اللواتي يتحقق فيهن حسن العقيدة والإيمان، ويدخل إلى هذه المدارس ما قد سبق فتحه من مدارس للبنات في عموم المملكة وتكون جميعاً مرتبطة في التوجيه والتنظيم بهذه اللجنة تحت إشراف سماحته مع العلم أن هذا التشكيل يتقدم الوقت الكافي بتهيئة وسائل التأسيس، ونأمل أن يكون ذلك في وقت قريب. والله الموفق ولا حول ولا قوة إلا بالله".

أمراء نجد

وكان ذلك الترخيب الأربعة أول مرة للمناداة بالشرعية والنهوض بها

عن أميرة الملكة
والأمة الذين هم الأعمى نور من نور من
الملك كوكبا نورهم ولا يبدى من شاء من شاء
جداً من الأعمى والعمى ولا تجازوا إلا الملك
شيئاً إلا من السوء عند الأعمى من أمير الملك
م الملكة
سلف لك العظم

التي كرم و قد جازح
استقامت وأمامي

بسم الله الرحمن الرحيم

أركان الترخيب

المرتبة	الأسماء	العنوان	العنوان	العنوان	العنوان
١	عبد الله	١١	١١	١١	١١
٢	عبد الرحمن	١١	١١	١١	١١
٣	عبد العزيز	١١	١١	١١	١١
٤	عبد السلام	١١	١١	١١	١١
٥	عبد الوهاب	١١	١١	١١	١١
٦	عبد المحسن	١١	١١	١١	١١
٧	عبد الكريم	١١	١١	١١	١١
٨	عبد المطلب	١١	١١	١١	١١
٩	عبد الوهاب	١١	١١	١١	١١
١٠	عبد الكريم	١١	١١	١١	١١

الملك عبد الله الثاني ١١٨٠
بسم الله الرحمن الرحيم

نطق ملكي كريمة

الملك و بعد
ورقة عليه التي سلف لك الملكة
في فتح مدخلي لمي الملكة
من المومنين التي تعهدهم، وروايتك
كلاهما تروني في الاول و قد مضى
علاصتي بتواضع اولاً و كذا
على مسامحة ما كان عند الناس
في سعي من كل شيبة من التورث
التي تروني في حق من الملوك، و منه
حقهم و السلام وقد اتمها يتكلم
منه في كسر الفاء التي جعلت
بالتيه على من السرف على من،
الملك على من السرف على من،
بمعانيه من معانيه الملكة

المطلة و بعد
و من ذلك ما سلف لك الملكة
في فتح مدخلي لمي الملكة
من المومنين التي تعهدهم، وروايتك
كلاهما تروني في الاول و قد مضى
علاصتي بتواضع اولاً و كذا
على مسامحة ما كان عند الناس
في سعي من كل شيبة من التورث
التي تروني في حق من الملوك، و منه
حقهم و السلام وقد اتمها يتكلم
منه في كسر الفاء التي جعلت
بالتيه على من السرف على من،
الملك على من السرف على من،
بمعانيه من معانيه الملكة

جبرلة الملكة العظم باسـ بافاز شرع السمود
الذي قامت به امانة مدينة الى الناس
وهي من اهل ان امانة مدينة
الامر والامر والامر والامر
وهي من اهل ان امانة مدينة
الامر والامر والامر والامر
وهي من اهل ان امانة مدينة
الامر والامر والامر والامر

ولما سلف لك الملكة
في فتح مدخلي لمي الملكة
من المومنين التي تعهدهم، وروايتك
كلاهما تروني في الاول و قد مضى
علاصتي بتواضع اولاً و كذا
على مسامحة ما كان عند الناس
في سعي من كل شيبة من التورث
التي تروني في حق من الملوك، و منه
حقهم و السلام وقد اتمها يتكلم
منه في كسر الفاء التي جعلت
بالتيه على من السرف على من،
الملك على من السرف على من،
بمعانيه من معانيه الملكة

جبرلة الملكة العظم باسـ بافاز شرع السمود
الذي قامت به امانة مدينة الى الناس
وهي من اهل ان امانة مدينة
الامر والامر والامر والامر
وهي من اهل ان امانة مدينة
الامر والامر والامر والامر
وهي من اهل ان امانة مدينة
الامر والامر والامر والامر

صورة صحيفة أم القري الصادرة يوم الجمعة ١٣٧٤ / ٤ / ٢١ هـ

وحسبما يرى (الوشمي: ٢٠٠٩م، ص ٢٩) فإن البيان صدر محفوظاً بحشد من الكتابات على مستوى البرقيات والرسائل والبرقيات والخطب والأحاديث الشخصية فجاء البيان ليرسم خارطة التحول الاجتماعي وكان إيذاناً بأن الحكومة قد دخلت في هذا الحراك بوصفها طرفاً ومحركاً رئيسياً لاتجاهاته. وبالتالي بدأ الأمر يأخذ مجرى التغيير الاجتماعي المقصود، وليس التغيير الاجتماعي غير المقصود، كما ذكر في مبحث سابق

وقبول قرار افتتاح المدارس بالرفض من بعض فئات المجتمع ومن بعض قياداته المجتمعية، وظهر ذلك من خلال قيام بعض الخطباء بالحديث على منابر المساجد في حُطَب الجمع في بعض مدن المملكة وقراها، ومن أبرزها كما يحددها (الشويعر: ١٤٢٨هـ، ص ٥) مدينة (بريدة، الزلفي، وادي الدواسر)، وإن كانت بعض مناطق المملكة لم يلاحظ فيها مقاومة تجاه هذا الأمر، فعلى سبيل المثال تذكر (التركي: ١٩٩١م، ص ١٢١) أن مدينة عنيزة لم تعرف هذه المقاومة لافتتاح مدارس البنات، وإن كان بعض سكانها لم يرحبوا بذلك. وتستدل بأن عدد الطالبات اللاتي التحقن في السنة الأولى بلغ عددهن (٢٨٥) طالبة، وفي السنة الثانية تضاعف العدد ليصل إلى (٦٨٥) فتاة، وهو عدد مرتفع جداً

قياساً إلى عدد سكان مدينة عنيزة آنذاك. والأمر يتكرر في تبوك، حيث يشير (البلوي: ١٤٢٧هـ: ج ١، ص ٣١٦) إلى أن منطقة تبوك لم تعرف التحفظ على تعليم الفتاة الذي كان موجود في بعض مناطق المملكة، مستشهداً بمقابلة هاتفية له مع أول مديرة لمدرسة تبوك للبنات التي ذكرت أن الأهالي كانوا متعاونين معها حين افتتاحها لأول مدرسة للبنات في تبوك^(١).

وعلى الرغم من الرضا بالقرار في بعض المناطق أو الجهات، إلا أنه من المؤكد أن المقاومة في بعض المناطق كانت حادة جداً وصلت إلى درجة التعريض بمن يسعى لذلك أو يطالب به أو يطرحه في المجالس العامة أو خلافه، وهي آراء تكشف عن الصلف، وإلى الرفض لمجرد الرفض، ولكن دون أن يصل إلى العنف المنظم المنهجي، فهي ممانعة أقرب

(١) من الغريب أن (الوشمي: ٢٠٠٩م، ص ٢٤) يدرج مدينة تبوك ضمن المدن التي وجد فيها معارضة لافتتاح مدارس تعليم البنات ويجعلها في مستوى واحد من المعارضة مع مدينة بريده والزلفي، والمعروف أن هاتين المدينتين هما الأشهر في عملية المعارضة على افتتاح المدارس هذا إن لم تكن الأوحد كذلك، ووجه الغرابة أن أول مديرة لأول مدرسة للبنات في تبوك وهي المعاشية للحدث تذكر بنفسها أنها وجدت كل تعاون من الأهالي (البلوي، ١٤٢٧هـ، ج ١، ص ٣١٦).

ما تكون للعناد، وهذا مما يزيد لها صلفاً وحدة. (الوشمي: ٢٠٠٩، ص ٩٠)

ومما تحسن الإشارة إليه أن المعارضة كانت على نوعين فيما يظهر من النظرة الأولية، ولكن هناك فئة ثالثة كما سنرى، فمنهم من كان يعارض المبدأ جملة وتفصيلاً أي وجود مدارس نظامية تعلم الفتاة، مطالباً في الوقت نفسه بالاكْتفاء بالطريقة السابقة وهي نظام الكتاتيب للفتيات في بعض المنازل، وهذه الفئة هي الأقل عدداً فيما يظهر وأضعف تأثيراً. وفئة أخرى كان اعتراضها على أن تتولى وزارة المعارف الإشراف على تعليم الفتيات، مطالباً بجهة مستقلة لتعليم الفتاة لضمان عدم اختلاط الجنسين في التعليم إن حاضراً أو مستقبلاً (الزهراني: ١٤٢٧هـ، ص ٤٩٢).

ويمكن لمستقرئ المشهد الاجتماعي آنذاك أن يرصد فئة ثالثة كان تتحفظ على طبيعة المواد المقررة، والطاقت التعليمي الذي سوف يُحضر من الخارج لتدريس البنات، فقد كانوا يخشون أن يُقرّ تعليم البنات لدينا على الحال الذي كان عليها في الدول العربية الأخرى؛ لاسيما مصر التي كانت أوائل المدرسات لدينا قادمات منها. فلهذا خشي المعارضون أن يصبح التعليم بعيداً عن الدين والفضيلة،

فمن خلال استقراء مقالات بعض المعارضين يتبين له ذلك بوضوح. فعلى سبيل المثال كان الشيخ عبد الله بن سليمان بن حميد يطرح في مقالات عدة لها في صحف تلك المرحلة مثل هذا الرأي، ويؤكد على مبدأ تعليم الفتاة بذاته، ولكنه يؤكد على ضرورة أن يكون على المنهج الذي يقره الدين، ويحذر من أن يكون القصد من تعليم الفتاة مجارة الأمم المنحلة عن الدين، كما ينص في أحد مقالاته التي نشرها على "أنه لا مانع من توسيع تعليم المرأة على المنهج الذي يقره الدين وتعاليمه، مع التمسك بالحجاب، وبالأخلاق الفاضلة" ثم يستهجن في موضع آخر من المقال المنشور أن تسعى الجهة المسؤولة عن تعليم البنات في المملكة إلى استجلاب معلمات صالحات من سوريا ولبنان، ومصر، وكأنه لا يوجد في المملكة العربية السعودية معلمات صالحات - حسب رأيه - (ابن قاسم: ١٤٢٠هـ، ج ١٦ ص ٧١-٨٠).

ولعله من الضروري توضيح مسألة هنا مهمة وهي أن الشيخ عبد الله بن سليمان بن حميد المذكور هنا غير سماحة الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد الذي كان عضواً في هيئة كبار العلماء، والذي تولى مناصب عدة في القضاء، ثم تولى رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، ورئاسة الحرمين الشريفين، وهو من العلماء الاعتباريين في المملكة، ويمكن اعتباره ضمن

منظومة المؤسسة الدينية بكل المقاييس. أما عبدالله بن سليمان بن حميد المذكور فقد كان قاضيا في عدد من المدن والقرى، ثم رئيسا لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في القصيم ثم أحيل إلى التقاعد عام (١٣٨١هـ)، وتوفي عام (١٤٠٤هـ) رحمه الله وهو كان من أشد الممانعين لتعليم الفتاة دونما ضوابط واضحة. أو أن يكون فيه مجارات للدول المحيطة بالمملكة، وكان له كتابات وردود صحفية حول هذا الموضوع انظر (ابن قاسم، ج ١٦، ص ٤٧٧).

والذي يظهر أن الشيخ عبدالله بن سليمان بن حميد كان يتصف بشخصية قيادية، مما جعل له أتباع كثر في موضوع المعارضة حتى وإن كانوا من العامة. والغريب أن الدكتور عبدالله الوشمي يشير له في كتابه (فتنة القول بتعليم البنات في المملكة العربية السعودية) بأنه من كبار العلماء ومن ذلك ما ذكره في الصفحات (٤٤، ١٤٤) مما قد يوهم القارئ بأن المقصود هو الشيخ عبدالله بن محمد بن حميد العالم المشهور الذي هو عضو هيئة كبار العلماء. والذي يظهر أن الدكتور عبدالله الوشمي لديه خلط بين الشيخين (الشيخ عبدالله بن محمد بن حميد) و(الشيخ عبدالله بن سليمان بن حميد) بسبب تشابه الاسم الأول والأخير لهما، بدليل أنه ينقل عن منصور النقيدان وصفا للشيخ عبدالله بن محمد بن حميد

رئيس المجلس الأعلى للقضاء المتمثل في قوة شخصيته، ودهائه عندما كان قاضياً في بريدة وأنه كان (أميراً في إهاب قاض) معتقداً أنه يقصد الشيخ عبد الله بن سليمان بن حميد الذي تولى زمام المعارضة القوية لتعليم البنات كما ذكر أنفاً. انظر (الوشمي: ٢٠٠٩م، ص ١١٢)^(١).

وإن مما تحسن الإشارة إليه، بل والتوكيد عليه هو أنه "كان عدد من العلماء وعلى رأسهم سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم وغيره يردون على المعارضين ويبيّنون أن الإسلام دين العلم للجميع، وأن هناك فرقاً بين مبدأ تعليم المرأة وبين ما يجب أن تتعلم.. ولم تنجح محاولة المعارضين في إثارة الشبهات أو إقناع القائمين على التعليم وسماحة المفتي بوجهة نظرهم" (العمر: ١٤٢٨هـ، ج ٨، ص ٢٦٥).

(١) والذي يؤكد ذلك اللبس لدى الدكتور عبد الله الوشمي سياق حديث الأستاذ منصور النقيدان حيث كان يصف قاضي مدينة بريدة في فترة ماضية الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد وهو الذي تولى القضاء في بريدة، في حين لم يتول الشيخ عبد الله بن سليمان بن حميد القضاء في مدينة بريدة مطلقاً، وإن كان تولاه في مدن أخرى في القصيم وفي المملكة، أما في بريدة فقد تولى رئاسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيها كما هو مذكور في سيرته. انظر صحيفة عاجل الالكترونية (٢٠٠٨م/١٤٢٩هـ)، مقال منصور النقيدان، رحلتي مع الكتاب: سنوات التأسيس، ٦٤٦، www.burnews.com/articles.php?action=show&id=

وتذكر الروايات الشفهية أنه لما بدأت بوادر افتتاح مدارس البنات في المملكة، قام وفد من المعارضين في أواخر عام (١٣٨١هـ/١٩٦١م) منطلقاً من مدينة بريدة والزنفي، بزيارة إلى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي الديار والمشرق العام على تعليم البنات في الرياض، وطلبوا منه عدم فتح مدارس في منطقتهم فرد عليهم بقوله: "بأن من كان له اعتراض فليقدمه إلى الملك شخصياً". فاتجهوا بعد ذلك إلى قصر الملك سعود إلا أنه كان في ذلك الوقت في زيارة داخلية للظهران. فقاموا بنصب خيامهم في جنوب مدينة الرياض وبعثوا بمندوبين عنهم إلى ولي العهد في ذلك الوقت الأمير فيصل بن عبدالعزيز.. ولكنه لم يستقبلهم وأرسل لهم مندوبه ابن غشيان وأبلغهم برسالة ولي العهد: "بأن فتح المدارس للفتيات هو أمر من جلالته الملك سعود، والذي لا يرغب في إلحاق بناته بالمدرسة فله الحرية بذلك". وعندما سمع المعارضون بهذه الردود من مندوب الملك فيصل عادوا إلى بلدانهم، إلا أن فترة اعتراضهم لم تدم طويلاً حيث تم فتح أول مدرسة للفتيات في مدينتهم بعد عام واحد فقط من تاريخ اعتراضهم على تلك المدارس، أي في عام (١٣٨٢هـ/١٩٦٢م) (www.kingsaud.net).

والرواية الشفهية الأخرى تحكي أن سمو الأمير فيصل قابل وفداً منهم في قصره، ولم يزد على قوله لهم: إن المدارس سوف تفتح ولن نرسل قوات الشرطة لإجبار الناس على إلحاق بناتهم بها، والذي لا يريد لن نلزمه. فخرج الوفد بهذه النتيجة وما هي إلا سنوات قليلة حتى أصبحت مدارس البنات منتشرة وبشكل كبير في منطقتهم كما هو الحال في بقية مناطق المملكة.

ولعله من المناسب إيراد وصفا للحادثة كما سردها (الوشمي: ٢٠٠٩م، ص ٤١) حيث ينقل من حوار مع المؤرخ إبراهيم العبيد وهو ممن عاصروا المواقف المعارضة بنفسه، بل طُلب منه أن يشترك مع الوفد الذي سوف يذهب إلى مقابلة الملك، ولكنه اعتذر عن الذهاب معهم، وإن كان شارك معهم في الدعم المادي للوفد، كما يذكر في النص الآتي عن الحادثة وعن نفسه فيقول:

"إن الذين ذهبوا للمطالبة بعدم فتح المدارس أُلزموا جماعة كل مسجد بجمع الدراهم وتوفير خيمة وأنه تعهد بالخيمة والمال أما الذهاب فلا، لعدم تحملي، وخشية أن تُرد رداً عنيفاً، والذهاب أمر غير مُتعقل، وأنا طريقتي تميل إلى الاتزان،

ولا أظهر ما لدي إلا بطريقة شرعية.. أما رأس
المانعة ضد تعليم البنات فهو أحد القضاة، وحصل
معه شعبية عظيمة، وركب معه ثمانون سيارة،
وثمانمائة رجل من الهيئات والمطاوعة والمؤذنين،
ومنعهم الملك فيصل من دخول الرياض، خشية
من جمال عبدالناصر أن يقول أن هناك ثورة في
السعودية، وطلب منهم البقاء قريبا من ديراب،
وأن يدخل مع القاضي ستة أشخاص أو سبعة فقط،
ولكنهم خالفوا ودخلوا إلى الرياض فامتعض
الملك فيصل وقرر إبقاءهم في عتيقة، ولم يعطهم
بالأ وطلبوا مقابلة الملك فيصل للسلام عليه، فرد
السلام عليهم بمثله، ولم يأذن لهم"

والذي يظهر أنه كان هناك أكثر من وفد من أهالي بريدة
في فترات مختلفة، فهناك وفد منهم حضر قبل الافتتاح
محاولة لمنع افتتاح المدارس، وقد نجح بالفعل في تأجيل
الافتتاح لسنة واحدة فقط، ثم هناك وفد آخر حضر بعد
افتتاح المدرسة بالفعل مبديا عدد من الملاحظات عليها
مكررين اعتراضهم السابق على افتتاح المدرسة، حيث يذكر
(الشبيلي: ١٤٢٣هـ، ص ٧٥) رواية عن الشيخ محمد بن
جبير أن الملك فيصل حينما كان وليا للعهد، قد كلفه بمهمة

تؤكد هذا الأمر. فيروي متحدثا عن الملك فيصل أنه كلفه شخصا حينما كان في محكمة التمييز في الرياض بمهمة خاصة، وذلك حينما جاء بعض أهل القصيم محتجين على فتح مدارس في بريدة، ووجهه لهم عندما حضروا إلى الرياض وخيموا في جنوب الرياض، عند مستوصف عتيقة في عام ١٣٨٣هـ أي بعد سنتين ونصف من الأمر الملكي، ولم يكن في بريدة سوى مدرسة واحدة، وطلبوا مقابلة الملك فيصل ولم يؤذن إلا لاثنتين أو ثلاثة منهم فقط، وعلى إثر مقابلة الوفد المصغر للملك فيصل، أمره الملك بالتعامل مع الشكوى ومقابلة الوفد المعارض، وسماع ما لديهم، والتحقق من فحوى الشكوى التي تقدموا بها على مدرسة البنات تبريرا لمطالبتهن بإغلاقها، والشخص إلى بريدة للتأكد مما ورد في شكواهم، وبالفعل ذهب إلى مدينة بريدة، مع مندوب من الرئاسة العامة لتعليم البنات، لإنجاز المهمة التي كُلف بها، فيقول واصفا ما قام به في مدينة بريدة:

"استقبلت عدداً من المواطنين هناك من طلبة العلم والأئمة ومن المشايخ، عدد كبير جاء إليّ في السكن وأبدوا وجهة نظرهم في رفضهم قبول المدرسة أو فتحها. وبالنسبة للذين يرغبون في المدرسة جاءوا إليّ وقالوا لي: هل يعني هذا مسألة

استفتاء، تريد أن تستفتي عن هذا مستعدين أن نأتيك بأكبر عدد من المواطنين. قلت: المسألة ليست عملية استفتاء، وإنما عملية سماع وجهة نظر لا اقل ولا أكثر نسميها بمعنى أدق استطلاعاً، ليست عملية تحقيق ولا عملية جمع أصوات. بعد أن سمعنا وجهة نظرهم، ذهبنا إلى المدرسة أثناء انصراف الطالبات، تجولنا فيها، ثم بعد ذلك وقفنا عند دخول الطالبات ووقفنا عند خروج الطالبات نشاهد، ولم نجد شيئاً يدعو للانتقاد أو الاعتراض، فعندما قدمنا تقريراً للملك فيصل، يومها كان ولياً للعهد، قال: الحمد لله، ما هناك شيء يُعترض به، ولا هناك مخالفة للشرع، المهم نحن لن نجبر الناس على دخول المدارس، من أراد أن يُعلم بنته فأهلاً وسهلاً، ومن لا يريد أن يُعلم فلن نجبر أحداً"

وبكل حال لا يمكن تصور كنه هذه المعارضة الجماعية التي حدثت تجاه هذا التغيير دونما استحضار لموضوع (عقلية الجماعة) التي تحدث عنها (غوستاف لوبون) في كتابه الشهير (سيكولوجية الجماهير) والذي يتناول ما يُسمى (علم نفس الجماهير)، وفيه يرى أن الجمهور دائماً أدنى مرتبة من

الإنسان المفرد فيما يخص الناحية العقلية والفكرية، فالفرد غالباً ما يتحرك بشكل واع ومقصود، أما الجمهور فيتحرك غالباً بشكل لا واع. ذلك أن الوعي فردي تحديداً، أما اللاوعي فهو جماعي. (لوبيون: ١٩٩١م، ص ٣٢).

ولعله مما تحسن الإشارة إليه أن القرآن الكريم قد أشار إلى هذه الحقيقة، حيث نجد الحث في القرآن على التحرر من عقلية الجماعة حين النظر في الدين الحق الجديد الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بَوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَشَىٰ وَفُرْدَىٰ ثُمَّ نُنْفَكِرُوا مَا يَصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ (سبأ: ٤٦)، حاثاً غير المؤمنين به على التفكير في هذا الدين بشرط التحرر من عقلية الجماعة أو بمعنى آخر التحرر من العقل اللاواعي المتمثل في انخراط الفرد في التفكير الجمعي إلى العقل الواعي المتحرر من قيود الضغط الفكري الجماهيري، ولم تبتعد أقوال العديد من المفسرين عن هذا المعنى، فيقول الشوكاني عند تفسير هذه الآية: أي هي قيامكم وتشميركم في طلب الحق بالفكرة الصادقة متفرقين اثنين اثنين، وواحداً واحداً لأن الاجتماع يشوش الفكر. وكأن الشوكاني يشير إلى عقلية الجماهير وأثرها في تشويش الذهن وعقلية الفرد المتحررة من قيود الانقياد غير المستبصر. فعقل الإنسان

يغيب عنه طالما أنه ارتضى لنفسه أن تفكر عنه الجماهير وانقاد معها دونما تبصر، ولكن سرعان ما يؤب إلى العقل الواعي فور انفرادة وتحرره من طوق العقل الجمعي، وهذا ما حذر منه الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي يرويه (الترمذي: ١٤٢١هـ)، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَكُونُوا إِمَّةً تَقُولُونَ إِنَّ أَحْسَنَ النَّاسِ أَحْسَنًا وَإِنْ ظَلَمُوا ظَلَمْنَا وَلَكِنْ وَطَّنُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ أَحْسَنَ النَّاسِ أَنْ تُحْسِنُوا وَإِنْ أَسَاءُوا فَلَا تَظْلِمُوا»^(١).

وهذه الروح الجماعية التي تقود الجماهير مكونة من الانفعالات البسيطة، ومكرسة بواسطة العقائد الإيمانية القوية، وهي أبعد ما تكون عن التفكير العقلاني، حيث يُقرر (غوستاف لو بون) أن الميزة الأساسية للجمهور تتمثل في انصهار أفرادها في روح واحدة وعاطفة مشتركة تقضي على التمايزات الشخصية وتخفيض مستوى الملكات العقلية ومما يؤكد هذه المقولة سرعة تغيير الموقف تجاه الموضوع ذاته من قبل بعض الأشخاص أنفسهم تحديداً، بعد أن ينعقوا من العقل الجمعي الذي قد يصل بهم إلى مرحلة اللاواعي.

(١) انظر تفصيلاً أكثر عن هذا الموضوع عند: السدحان، عبدالله بن ناصر

(١٤٢٧هـ)، عقلية الجماهير، مجلة الفيصل، عدد ٣٦٦.

إنه وإن كان هناك قيادات من طلبة العلم لهذه التوجه الممانع لافتتاح مدارس البنات، إلا أنه من المؤكد أن الغالبية العظمى كانت منقادة بعقلية الجماعة، ونهج الفرقة لجماعتهم وأهل بلدتهم، وتكثير للسواد أكثر من تبنيها لهذا الفكر المعارض بمعنى الكلمة، ولقد وصف (الشويعر: ١٤٢٨هـ) في محاضرة له في نادي مكة الثقايف الأدي عن بدايات تعليم الفتاة في المملكة العربية السعودية الكثير ممن شارك في موجات المعارضة لافتتاح مدارس البنات بأنهم من "الجهلة والغوغائيين.. وأن ثلاثة أرباع الوفد الذي حضر شباب لم يتزوجوا وجزء من البقية لا بنات لهم في سن الدراسة وإنما هي مخالفة لتقال عنهم هذه النزعة تأثراً بالمغرضين والجهال". لذلك لا غرابة أن يكون التنازل سريعاً والتراجع عن المواقف قريباً ولم يأخذ جهداً، أو وقتاً من الحكومة، فلم يكن إلا عامل الصبر، والزمن لتتكسر تلك الموجة الاعتراضية المحدودة فكراً، وزماناً، ومكاناً.

والأطرف من هذا ما يذكره (الشويعر: ١٤٢٨هـ، ص٧) عن قصة أحد الشباب الذين لم يتجاوز عمره العشرين ممن شاركوا في الوفد، وقد تخلف بعد عودة الوفد، وبقي هو لى ابن عمه المقيم في مدينة الرياض لبيحث له عن عمل في الرياض، فعرض عليه ابن عمه أن يشغله معهم في الرئاسة

العامّة لتعليم البنات (فراش أو مستخدم) فوافق من فوره، وياشر العمل خلال أيام، على الرغم من أنه جاء إلى الرياض في الأساس منكرًا إنشاء الرئاسة العامّة لتعليم البنات، ولما سُئل فيما بعد: كيف جئت مع الوفد ضد مدارس البنات، ثمّ تعمل لديهم، ردّ قائلاً: قيل لي: تعال، فجئت، ولم أعرف لماذا جاؤوا^(١).

وعلى الرغم من تأخر الإعلان الرسمي لتعليم المرأة في المملكة إلا أنه كان هناك اقتناع من الدولة بوجوب تقديم التعليم لها، بدليل تبني بعض أفراد الأسرة المالكة أنفسهم، وعلى رأسهم الملك، وولي عهده إنشاء مدرسة خاصة سواء

(١) وقد قابلت أحد الذين شاركوا في تلك المعارضة، وكان ممن حضر إلى مدينة الرياض عام (١٢٨١هـ) مع الوفد الذي نصب خيامه خارج مدينة الرياض، وكان في الثلاثينات من عمره آنذاك، ويحكي ذلك المشارك كيف تغيرت مواقفهم سريعًا، وكان يرى عندما قابلته عام (١٤١٢هـ) أنه لم يكن على صواب كامل في موقفه المعارض سابقًا. لكنه في الوقت نفسه غير نادما عن مشاركته للوفد وتعنيه السفر والحضور إلى الرياض لتسجيل ذلك الموقف المعارض. ومن المفارقات أن حضوره السابق للمعارضة على افتتاح مدارس للبنات، وحضوره هذه المرة كان إلى مبنى الرئاسة العامّة لتعليم البنات للسعي لنقل إحدى بناته التي تعمل معلمة من مدرسة إلى مدرسة أخرى قريبة من منزلها.
(المؤلف)

لعامة الناس أم لبناتهم، وكان ذلك قبل إشهار التعليم الرسمي للمرأة، وخير مثال على ذلك المدارس السابق الإشارة إليها: مدرسة كريمات الملك سعود، ودار الحنان، ومعهد الكريّمات، إلا أن تعليم المرأة بشكل رسمي مُتبنى من الدولة ككيان إداري، لم يأخذ الصفة الرسمية إلا بعد مرور أكثر من ستين عاما على قيام الدولة السعودية الثالثة.

ويمكن للمتأمل في لغة البيان الصادر بتوقيع الملك سعود، بافتتاح مدارس البنات المشار إليه آنفا، وما يحويه بين السطور يتضح له الجو العام السائد في المجتمع نحو تعليم المرأة، وهو معارضة البعض لهذا النوع من التعليم، على تفصيل في طبيعة تلك المعارضة ودرجتها ومدى استنادها إلى قوى شعبية حقيقية، وحشده بالتحوطات التي يجب أن تُتخذ للبدء بالتنفيذ، بالإضافة إلى ختم البيان بقولة (ولا حول ولا قوة إلا بالله) ما يؤكد ذلك الرأي.

ولقد استطاعت الدولة تجاوز تلك المعارضة بوضع المفتي العام للبلاد الشيخ محمّد بن إبراهيم على رأس هرم هذه المؤسسة الوليدة -الرئاسة العامة لتعليم البنات- ولاشك أن هذا الإشراف من قبل المفتي أعطى بعض الاطمئنان لمن كان يعارض تعليم المرأة بمبررات شرعية أو يخشى أن يصل

الأمر إلى ما وصل إليه في الدول المجاورة بالنسبة للمرأة، وبخاصة أن رؤساء الرئاسة العامة لتعليم البنات الذين تولوا أمرها في البداية كانوا من العلماء أو طلبة العلم (ابن دهيش: ١٤٢٨هـ، ج ٨، ص ١٠٨) ومنهم: الشيخ عبدالعزيز بن ناصر بن رشيد، ثم الشيخ ناصر بن حمد الراشد. ثم الشيخ راشد بن صالح بن خنين، ثم الشيخ محمد بن عودة، ثم الشيخ عبدالعزيز المسند، ثم الشيخ عبد الملك بن دهيش، ثم الشيخ علي المرشد. كما أخذت الرئاسة العامة لتعليم البنات في حينه الأمر بحزم في موضوع متطلبات المجتمع المسلم المحافظ من حيث التأكيد على التستر، وإلزام جميع العاملات بارتداء الملابس الساترة والبعد عن السفور، والمنع الشديد لأي مظهر من مظاهر التبرج أو السفور بين الطالبات، إضافة إلى عدم اختلاط الطلاب بالطالبات في جميع المراحل.

وعلى الرغم من كل ما ذكر من تحولات إلا أن البعض من المواطنين، وبخاصة العوام منهم لم يرض بذلك واستمر في معارضته وبشدة حتى وإن كان المفتي العام المشرف العام على هذا التعليم ومعه في هذا الإشراف بعض العلماء لإدارة الجهاز. بل وصل الأمر إلى المقاومة الشديدة لافتتاح المدارس في بعض المناطق، والتعريض بمن يسعى لذلك أو يعمل فيه،

وهذا ما أوجد بعض الحوادث والاعتداءات الفردية المحدودة على بعض المندوبين الموفدين لافتتاح مدارس لتعليم البنات في بعض القرى أو المدن، والقصاص في ذلك شهيرة وليس المجال هنا لاستعراضها أو تحديد مكانها، كما أنه في بعض الحالات النادرة تم افتتاح المدارس بحماية الشرطة تحسبا لصدامات قد تحدث من المعارضين ولكن ذلك لم يحدث (الغادري: بدون تاريخ، ص ١٩٩)، (الحسيني: ١٤٢٩ هـ، ص ٤٩) (العمر: ١٤٢٨ هـ، ج ٨، ص ٢٦٥).

ولكن مما يستغرب ما أوردته (الداود: ١٤٢٩ هـ، ص ٢٢٦) من "أن بعض المحافظين منهم حملوا السلاح لمنع انتشار مدارس لتعليم البنات"، ولكنها لم تذكر أي مستند علمي لذلك القول الذي أثبتته في دراستها عن تاريخ التعليم في عهد الملك فيصل، وهذا بكل حال يُضعف هذا القول، فضلا عن المتواتر هو أن لم يكن هناك أي مقاومة مسلحة، كل ما في الأمر هو وجود اعتراضات كلامية، وكان هناك تخوف على سلامة المكلفين بافتتاح المدارس فكانت الحماية لهم، ولكن لم يُذكر أي اعتداءات مسلحة من قبل المعارضين. وقد دفع هذا القول بشدة (الوشمي: ٢٠٠٩ م، ص ٤٢) مستشهدا بروايات شفهية من عدد من المعاصرين للحدث وحسب تعبيره "فالممانعة كانت قوية، ولكنها تمت في إطار

الدولة، ومن باب التعامل مع ولي الأمر، لذلك كان الموقف الذي اتخذته الحكومة موقفاً سلمياً يُبالغ في الهدوء والتأني في إقناع الممانعين.. فحركة الممانعة سلمية بجميع مناشطها وأن أعضاء الوفد الذي قابل الملك طلبوا من ولي الأمر أن يعدل عن هذا الأمر، وإن قبل فجزاه الله خيراً، وإن لم يقبل فالسمع والطاعة، ولا أسلحة ولا حرب أعصاب، وكانوا في غاية الهدوء والقناعة". وهذا الأسلوب الهادئ في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو ديدن علماء هذه البلاد في الإنكار على ما يرون أنه منكر، يدلُّ على ذلك، ختام نقاش العلماء مع (حافظ وهبة) أثناء مناقشته لهم بأمر من الملك عبدالعزيز عن تدريس بعض العلوم العصرية فقد قالوا هذه العبارة التي تنطلق من عقيدة أهل السنة والجماعة وهي عقيدة علماء المملكة العربية السعودية في التعامل مع الحاكم وهو قولهم: "لقد بينا للإمام عبدالعزيز الأدلة والمناسد التي تترتب على تقرير هذه العلوم.. ولسنا بحاجة إلى الجدل المنهي عنه شرعاً، فإن قَبِلَ الإمام رأينا فالحمد لله، وإن خالفنا فليست هذه أول مرة يخالفنا فيها". (الjasر: ١٤٢٧هـ، ج٢، ص٥٩٦)،

وبكل حال فهذا الموقف الاعتراضي على تعليم البنات ليس بغريب على مستوى العوام حتى في الشعوب القريبة

زمان ومكانا من المجتمع السعودي، بل حتى من كان منها أكثر انفتاحا على المجتمعات الأخرى من المجتمع السعودي، فعلى سبيل المثال يذكر (وهبه: ١٣٧٥هـ، ص ١١٣) أن أهل الزبير في العراق قامت قيامتهم وكذلك بعض أهل البصرة حينما اعتزمت حكومة العراق فتح مدرسة للبنات في البصرة فعدّوا ذلك من أعظم المنكرات. وفي السودان كان المجتمع غير متحمس لتعليم الفتاة، ويعتبره عيبا كبيرا في حق الأسرة بكاملها، وكان الآباء والأهل يرفضون تعليم بناتهم (كامل: ١٩٩٤م، ص ٥٩-٧٥).

كما يذكر (غنيم وزملاؤه: ١٤١٠هـ، ص ١٢٧) أن تعليم البنات واجه معارضة شديدة في دولة قطر عندما افتتحت الدولة مدرسة للبنات عام (١٣٧٥هـ/١٩٥٥م) ولم تقبلها معظم العائلات، ومن الغرائب أن حاكم قطر آنذاك الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني لجأ إلى استصدار فتوى مكتوبة من فضيلة الشيخ محمد بن عبدالعزيز المانع وهو من العلماء في المملكة العربية السعودية يوضح فيها رأي الشرع في تعليم البنات وهي النظرة التي ترى أن تعليم البنات لا يتعارض مع تعاليم الإسلام، وفي الفتوى تأييد لموضوع تعليم الفتيات، فكانت هذه الفتوى من العوامل الدافعة للعوائل القطرية للتراجع عن معارضتها لهذا النوع من التعليم.

والمشهد نفسه يتكرر في دولة البحرين، حيث تذكر (السليطي: ١٩٨٨م، ص ١٨) أن بعض رجال الدين البارزين عارضوا وبشكل عملي افتتاح المدارس النظامية للبنات واستخدموا المنابر وخطب الجمعة، كما قام الأهالي الذين أدخلوا بناتهم في المدرسة الوحيدة بضجة كبيرة ومعارضة عملية تمثلت في إخراج بناتهم من المدرسة حين قامت مديرة المدرسة باستدعاء فرقة موسيقية لكي تعزف في إحدى المناسبات، وكان هناك شبه تعطل في المدرسة لأكثر من عام. وفي الكويت بقيت المعلمات التسع اللواتي جنن للتدريس دون عمل إذ قوبلت فكرة مدرسة البنات بالمعارضة الشديدة من المجتمع، ثم تقدم عشر فتيات فقط، وما لبث العدد أن تزايد شيئاً فشيئاً ولكن ببطء كبير (المحميد: ٢٠٠٣م، ص ٢٦).

وحسبما يورد (الوشمي: ٢٠٠٩م، ص ٣٥/٣٨/٨٩) أن تعليم البنات في دبي واجه كثيرا من الصعوبات، كما صاحب افتتاح مدرسة البنات في القاهرة ضجة كبيرة، والأمر يتكرر في كل من: ليبيا، والمغرب، وبوركينا فاسو. إضافة إلى دول أخرى غير عربية ولا إسلامية مثل: جمايكا، والبرتغال، ومنغوليا. بل بلغ الأمر في العراق إلى أن الطالبات وأسرهن تعرضن للعنات والشتم والمضايقات، والصاق التهم الشائنة واختلاق الأراجيف وإلقاء الحجارة على الطالبات.

ومن هنا فليس الأمر بدعا في القول، أو الفعل عندما يعترض بعض أفراد المجتمع السعودي أو بعض العوام في المجتمع السعودي على افتتاح مدارس لتعليم الفتيات، وبخاصة أن بعض تلك المجتمعات القريبة من المجتمع السعودي، والتي احتجت كما في العراق أو بعض دول الخليج أكثر انفتاحا من الناحية الاجتماعية، والاقتصادية، والحضارية من المجتمع السعودي في تلك الفترة، وتعد تلك المجتمعات سابقة للمجتمع السعودي بمراحل في التعامل مع قضية المرأة بشكل عام.

إن مما تحسن الإشارة إليه هو أن التوجهات المعارضة للشيء الجديد في المجتمع السعودي لم تكن قاصرة على تعليم البنات فقط، بل وجدت مع بداية نشأة المدارس النظامية لتعليم الأولاد كذلك، ولكنها لم تكن بمستوى الحدة التي بلغت تلك المعارضة لافتتاح مدارس للبنات، فعلى سبيل المثال افتتحت في مدينة الأحساء مدرسة ابتدائية للبنين عام (١٣٥٠هـ/١٩٣٠م) أي قبل افتتاح أول مدرسة للبنات بأكثر من ثلاثين عاما، إلا أنها مكثت ستة أشهر دون أن يأتيها أحد من التلاميذ، مما أدى إلى إغلاقها، وكان السبب يعود كما يذكر (السبيعي: ١٤٠٩هـ، ص ٥١) إلى أن الأهالي قد تشبعوا بفكرة سيئة عن المدارس الحديثة من الناحية الأخلاقية.

ولم تُفتح المدرسة مرة أخرى إلا في عام (١٣٥٦هـ/١٩٣٦م)، وذلك عندما استطاع الأستاذ محمد النحاس المدير الجديد للمدرسة التعامل مع أهالي المنطقة، حيث بادر بتوجيه وثيقة إلى علماء الأحساء تضمنت توضيح لمنهج التعليم والكتب المقررة، وتعهد فيها بعدم تعليم التلاميذ ما يتنافى مع العقيدة الإسلامية، مما أكسب المدرسة ثقة المجتمع وبدأ الأهالي بإرسال أولادهم إليها وبدأت الدراسة فيها بالفعل. (آل عبد القادر: ١٤١٩هـ، ص ٣١٢)^(١).

ويتكرر الأمر في القصيم حيث يذكر (السلمان: ١٤١٩هـ، ص ١٨٥) نقلاً عن الشيخ عبد الله بن سليم أنه حينما تولى إدارة أول مدرسة حكومة للبنين في بريدة عام (١٣٥٧هـ/١٩٣٧م)

(١) لقد كان موقف أهل الأحساء متوقفاً نتيجة لما حدث من مدير المدرسة الأول الذي أرسلته المعارف لتولي المدرسة في عام (١٣٥٠هـ)، حيث لم يحسن التعامل مع علماء الأحساء، فقد استهمل عمله بخطبة عصماء ينتقد فيها التخلف العلمي في منطقة الأحساء، وأن هذه المدرسة التي يتولاها سوف تنتشلهم من الجهل الذي طال عليهم الأمد فيه، متناسياً المركز العلمي لمنطقة الأحساء على مستوى الجزيرة العربية، بخلاف المدير الجديد الأستاذ محمد النحاس الذي استطاع بذكائه كسب العلماء، والأهالي إلى صفه من أول يوم وصل فيه، من خلال الوثيقة التي أرسلها للعلماء لتبدأ المدرسة فكان له ذلك انظر تفصيل أكثر في (السبيعي: ١٤٠٩هـ، ص ٥١-٥٩).

هجره بعض زملائه ورفض أحد الباعة أن يبيع له^(١). إن مثل هذا الأمر قد يكون مفهوماً لو كان مقتصرًا على منطقة نائية أو منعزلة، ولكن من الغريب أن صورة تلك المعارضة وجدت حتى في مدينة الرياض العاصمة، ومركز الثقل العلمي في المملكة، فتذكر (الهطلاني: ١٤١٧هـ، ص ١٨٤) أن المعارضة في الرياض بلغت حداً بأن جعلت الأهالي يمنعون أولادهم من الذهاب إلى الكتاتيب أو حلقات المساجد خوفاً أن تلحقهم الدولة بالمدارس الحديثة، حيث كان من سياسة الملك عبدالعزيز أن ينتقي النجباء منهم ليلحقهم بالمدارس.

ومما يحسن ذكره في هذا المجال أنه لم تُفتح أول مدرسة ابتدائية حديثة في مدينة الرياض لعموم المواطنين حسبما يذكر (الجاسر: ١٤٢٢هـ، ص ٩٠) إلا في عام (١٣٦٨هـ/١٩٤٧م). مع ملاحظة أنه سبق ذلك التاريخ قيام الملك عبدالعزيز بافتتاح مدارس ابتدائية ولكنها كانت خاصة بأبنائه في عام (١٣٥٠هـ/١٩٣٠م)^(٢). فعلى الرغم من أنه

(١) انظر تفصيلاً أكثر، وسرد أطول لتلك المواقف الاحتجاجية من بعض أهالي مدينة بريدة تجاه الشيخ عبد الله بن سليم، كونه تولى إدارة أول مدرسة نظامية للبنين في (الوشمي: ٢٠٠٩م، ص ٦٥ وما بعدها)

(٢) والأكثر غرابة ما يذكره (الوشمي: ٢٠٠٩م، ص ٨٣) نقلاً عن (محمد الشامخ) في كتابه (التعليم في مكة والمدينة) أن نظرة المجتمع =

صدر قرار مديرية المعارف في عام (١٣٥٦هـ/١٩٣٦م)، بافتتاح أول مدرسة نظامية للبنين في مدينة الرياض، وتعيين مديرها وهو (عبدالكريم الجهيمان)، كما طلب منه البدء بالبحث عن مكان مناسب لها في الرياض إلا أن الملك عبدالعزيز أمر بتأجيل البدء به بعد أن وجد عدم الرضا من العلماء عن افتتاحها (الجهيمان: ١٤١٨هـ، ص ٥٢).

وهذه المواقف الاعتراضية من التعليم النظامي للبنين في منطقة نجد والأحساء، هي التي جعلت الملك عبدالعزيز يفتتح دار التوحيد في مدينة الطائف وليس في الرياض، على الرغم من أن جميع طلابها أحضروا من نجد، وكل ذلك تحاشياً للمعارضة التي قد تقابل الدار، وكان ذلك باقتراح من السيد محمد طاهر الدباغ مدير عام المعارف آنذاك (باروم: ١٤١٩هـ، ص ٣٦٥).

وقد طرح (أبو عليّة: ١٤١٨هـ، ص ٢٤١) أسباباً يرى أنها هي التي وراء معارضة المدرسين الدينيين والمشايخ لافتتاح المدارس الحديثة للبنين، حيث يرى أن افتتاح تلك المدارس الحديثة سيفقدهم نفوذهم المادي والمعنوي!. ومع التقدير

= الحجازي إلى التعليم الحديث كانت لا تشجع على السعي في طلبه حتى غدا المتعلمون عرضة للسخرية والاستهزاء!.

لوجهة النظر التي يطرحها (أبو عليّة)، إلا أنه لم يوفق في تحديد السبب الحقيقي واكتشاف خلفية المعارضة الحقيقية، وقد يكون ذلك عائداً إلى عدم إمامه بطبيعة التدين في المجتمع السعودي، فكل ما في الأمر لا يعدو أن كان اعتراضاً على تدريس بعض المواد مثل: الانجليزي، والجغرافيا أو ما كان يُسمى (تقويم البلدان)، ومادة (الرسم)، ومادة (الهندسة). ولم يقدم (أبو عليّة) دليلاً يمكن الاستناد عليه فيما ذهب إليه من أسباب لتلك المعارضة. فكل ما في الأمر أن السبب الحقيقي هو التحفظ على بعض العلوم كما ذكر أنفاً والتشكيك في جدواها للطلاب، بالإضافة إلى الاعتقاد بضررها على الناشئة، فاللغة الانجليزية يرى المعارضون أنها ستكون سبباً لتعلم عقائد الكفار ومادة (الجغرافيا) فيها إشارة إلى كروية الأرض ودورانها، ومادة (الرسم) لا يخفى المحذور الشرعي الذي يؤخذ عليها، وهو حرمة رسم ذوات الأرواح.. وهكذا من المبررات.

ويؤكد ذلك الرأي القائل أن سبب المعارضة من قبل بعض طلبة العلم أو المشايخ ليس إلا التحفظ على بعض المواد وليس الخوف على فقدان النفوذ المادي أو المعنوي الرواية التي توردها (الهطلاني: ١٤١٧هـ، ص ١٩٢) حيث تذكر أنه حينما عُقد أول اختبار لنيل الشهادة الابتدائية في مدينة

الرياض عام (١٣٦٧هـ/١٩٥٧م) كان عدد المتقدمين أقل من عشرة طلاب وكانوا من مدرسة الأيتام، وتم منحهم الشهادة الابتدائية وفقا لمنهج مديرية المعارف العامة الذي كان يتضمن مادتي (تقويم البلدان) و(الهندسة) إلا أن هؤلاء الطلاب لم يمتحنوا فيها لأن المشايخ منعوا تدريسهما وبقي هذا المنع حتى عام (١٣٦٩هـ/١٩٥٩م) عندما صدر أمر بتطبيق تدريس جميع العلوم المقررة. إذن الدراسة قائمة ولكن دون هذه المواد التي لهم موقف منها. ومما يؤكد ذلك الرأي كذلك ما سبق ذكره في الصفحة السابقة من تصرف لأهل الأحساء الذين لم يسمحوا لأبنائهم بالدراسة إلا بعد أن اطمأنوا لماهية التعليم ومحتواه من خلال الوثيقة التي كتبها مدير المدرسة الجديد الأستاذ محمد النحاس، واصفا المنهج والكتب المقررة، وتعهد في تلك الوثيقة بعدم تعليم التلاميذ ما يتنافى مع العقيدة الإسلامية.

محصلة كل ما ذكر أنفا أنه لا يبدو غريبا أن تكون مثل هذه المواقف المعارضة لافتتاح مدارس لتعليم البنات من قبل بعض أفراد المجتمع إذا كان موجة المعارضة سبقت حتى على مدارس البنين قبل ثلاثين سنة، وبكل حال فأن الراصد للمشهد الاجتماعي والثقافي في المجتمع السعودي في تلك الفترة قد تسترعيه نوعية المعارضة، والمعارضين لافتتاح مدارس لتعليم

البنات، ومن الإنصاف التاريخي أن يُجلى طبيعة الموقف المتصف بالمعارضة وكنه هذه المعارضة، وهنا يرد تساؤل مهم وهو: هل كانت المعارضة لذات التعليم؟، أم لنوعيته؟، أم للمستوى الذي ينبغي أن تقف عنده الفتاة في تعليمها؟، أم للخوف من ما يمكن أن تؤول إليه الأمور؟ وإلى أي مدى يمكن أن تصل الفتاة في تعليمها؟. بالإضافة إلى سؤال مهم، وهو: من كان المعارض الحقيقي على ذلك المشروع؟

ومن تلمس المواقف السائدة آنذاك من خلال الأدبيات التي تناولت الموضوع يمكن إجمال الموقف المعارض باستقراء العديد من الفتاوى والمقالات والكتابات المتبادلة، حيث يتضح أن التحفظ في موضوع تعليم الفتاة لم يكن للتعليم ذاته - والحديث هنا عن فئة العلماء والمثقفين المعارضين وليس العامة الدهماء- وإنما كان طبيعة التحفظ أو المعارضة أحياناً منطلقها الخوف مما قد يؤول إليه الأمر فيما يتعلق بحشمة الفتاة وسترها، كما حدث في بلدان أخرى مجاورة، "وبخاصة أن تجارب بعض الدول الأخرى في تعليم الفتاة تذكى هذه الريبة والتوجس من هذا الجديد" (آل عبد الله: ١٤١٩هـ، ص ٥٧٢). وهذا ما يشير إليه كذلك (الهويمل: ١٤١٢هـ، ص ٣٣٤) من أن تردد الكثير من أولياء الأمور في إلحاق بناتهم في المدارس يعود إلى الظلال التي ألقّت بها

تجربة تعليم الفتاة في بعض الأقطار العربية والإسلامية، التي لم تكن مشجعة للفتيات ولا لآبائهن.

كما أن الرصد التاريخي والاستقراء العام يظهر نتيجة بارزة مفادها أن الدعوة إلى تعليم النساء في الدول المجاورة مثل (مصر وبلاد الشام) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع الكتابات التي تنادي بالمساواة بين المرأة والرجل في جميع جوانب الحياة ومناحيها حتى وإن كانت هذه المطالبات على حساب الدين الإسلامي وتعاليمه، ومن ذلك تخلي المرأة عن حجابها أو ما يُسمى تجاوزاً - تحرير المرأة - من وجهة نظر الداعين إلى ذلك، وحسب رأي (سالم: ١٩٨٤م، ص ٧٢-٧٣) فإن المرأة في مصر " اعتمدت على التعليم في الوصول إلى غايتها للمساواة مع الرجل.. واعتبرته طريق الخلاص للمرأة واتجاه التقدم والرفعة وباركت كل خطوة في سبيله وحثت على التوسع فيه والإكثار من مدارس البنات.. ومع تولي الاتحاد النسائي مهمة مطالب المرأة وجد إن التعليم حجر الزاوية لتحقيق هدف حركته ". والأمر يُنقل حرفياً إلى منطقة الجزيرة العربية، حيث يرى (الأغا، والمانع: ١٩٨٤م، ص ٤١) أن الباحثين الذين كتبوا عن المرأة وحقوقها وتحريرها يعتقدون بأن التعليم يمثل متغيراً مهماً سوف يسهم في نهاية الأمر في تغيير أوضاع المرأة في دول الخليج العربي.

وبالجملة فإن هذا هو ما تشير إليه كتابات رموز ما يُسمى بتحرير المرأة صراحة في تلك الفترة وقبل تلك الفترة محل الدراسة، فنجد أن (أبو حمدان: ١٤١٤هـ، ١٤٧) يحدد أربعة محاور ارتكزت عليها دعوة قاسم أمين في خطابه التحرري وهي:

"أولاً: العمل على إزالة النمط البطريركي/ الاستبدادي القمعي الذي يسود العلاقات السياسية والاجتماعية وهذا العمل يمكن إنجازه بواسطة التربية والتعليم.

ثانياً: الإفراح لها في المجال لتستطيع أن تحقق استقلالاً اقتصادياً عن الرجل وذلك بخلق فرص عمل.

ثالثاً: تعليم المرأة لكي تستطيع أن تشهد وتري ما يدور حولها من إحداث وتطورات ومستجدات على صعيد المجتمع والسياسة والعلم والفرن والثقافة عامة إذ لعلها تتبصر في وضعها فتقارن بين تخلفها وتقدم بنات جنسها في بلدان أخرى متقدمة وعندئذ يصبح بمكنتها أن ترفع صوتها مطالبة بحقوقها وحريتها.

رابعاً: أن تخفف قليلاً من تحجبها".

ومما سبق يتضح أن التعليم كان مرتكزاً أساساً، ومبدأً

مهماً، لدى من يُسمون بأنصار المرأة في المطالبة بما يرمون إليه من مناداة لتغريب المرأة وأخذها بمنهج المرأة الأوربية في ذلك الزمن. فالمطالبة إذن بفتح التعليم للبنات بشكل موسع ليكون هو المدخل الأساس والمنطلق الأولي للمرأة ذاتها لكي تطالب بحقوقها المسلموبة حسب زعمهم، ولكي يتسنى لها الوصول إلى ما وصلت إليه المرأة الأوربية من مستوى في المجال العلمي ومن ثمّ المساواة مع الرجل في جميع أشكال الحياة^(١). وهذا ما جعل مترجم كتاب قاسم أمين (تحرير المرأة) من اللغة العربية إلى اللغة الفارسية يغير في بعض النصوص حتى لا يظهر هذا الترابط بين الدعوة إلى التعليم والدعوة إلى تحرير المرأة وكل ذلك خوفاً من أن يقابل الكتاب في إيران بعد ترجمته برودة فعل قوية من العلماء المسلمين كما قابله العلماء في مصر حين صدوره. (أبولغد: ١٩٩٩م، ص ١٠٥).

(١) انظر تفصيل ذلك وبشكل موسع وموثق من كتابات أصحاب هذه الدعوات ومؤلفاتهم في كل من: سالم، لطيفه محمّد (١٩٨٤م)، المرأة المصرية والتغير الاجتماعي: ١٩١٩ - ١٩٤٥م. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. (ص ٧٢-٩٧). وكذلك: الخطيب، حنيفة (بدون تاريخ)، تاريخ تطور الحركات النسائية في لبنان وارتباطها بالعالم العربي: ١٨٠٠- ١٩٧٥م، دار الحدائق، بيروت، ص ١١ وما بعدها. وكذلك: الجندي، أنور (١٩٨٥م)، إعادة النظر في كتابات العصريين في ضوء الإسلام، دار الاعتصام للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٢٢٧ وما بعدها.

بل الأغرب من ذلك ما يورده (الوشمي: ٢٠٠٩م، ص ١١١) نقلا عن الأستاذ محمد القشعبي عن أحد الكتاب السعوديين المعاصرين للحدث قوله: "أجل لقد دخلنا معركة تحرير المرأة، وسنحرر نصفنا الآخر، وسنحطم القيد حول أمهاتنا، وأخواتنا، وزوجاتنا وبناتنا، أسوار الظلام التي قبعت خلفها آلاف السنين". وقد كان لهذه الدعوة التي أشاعها (قاسم أمين) حول السفور في كتابيه (تحرير المرأة) و(المرأة الجديدة) صدى لدى بعض شعراء المملكة العربية السعودية قبولاً ورفضاً، وكما يذكر (سيد: ١٤٢٣هـ، ص ٦٤) "أن هناك من أعجب بها إعجاباً منقطع النظير، ودعم إعجابه ذلك بالدعوة إلى السفور في مجتمعه، كمحمد حسن عواد، ومحمد حسن فقي، إلا أن الشاعر محمد حسن فقي لم يمض في إعجابه بتلك الدعوة، فقد عاد إلى رشده سريعاً، وأصبح من أشد المناصرين لحجاب المرأة المسلمة، بعد أن وقف على مساوئ السفور والحرية المزعومة التي خدعه بريقها وبهرجها في بادئ الأمر، أما العواد فقد تمادى في تأييده للسفور، وقد ظهر ذلك جلياً في نثره أكثر من شعره، ومن قصائده التي قالها انتصاراً للسفور قصيدته المعنونة (بين السفور والحجاب) ومطلعها:"

يا وجهها الثاوي وراء نقابها الـ

قاسي الغليظ الصارم المتجبر

ما كان إلا حسن نغمة صوتها الـ

رنان سلوى العاشق المتحير

ومن كل ذلك فليس عجبا أن يكون التحفظ من قبل العلماء، وبعض الكتاب والمثقفين على فتح التعليم للبنات على مصراعيه، ودونما ضوابط ترشيحية لذلك الوافد الجديد باعتبار ارتباط تلك الدعوة المنادية بتعليم المرأة بصدى لها وهو المناداة بتحررها من بعض أحكام الشرع وتمردها على بعض أحكامه الأخرى من ترك للحجاب ودعوة إلى مساواة بالرجل وغيرها من بقية المطالب التي كانت سائدة في الساحة الثقافية آنذاك في خارج المملكة العربية السعودية، بل وجد من الكتاب والشعراء السعوديين من ردد تلك المقولات كما في الفقرة السابقة، ومن هنا يكاد يجزم الباحث أن التحفظ الذي كان سائداً في المجتمع السعودي إنما مرده إلى ذلك التخوف ولم يكن التحفظ للتعليم بذاته، بل كان في نوعيته وطريقته ومن يقوم به وإلى أي مدى سيصل بالفتاة في المجتمع السعودي.

ومما يؤكد أن التحفظ أو المعارضة المتعلقة لم يكن على التعليم ذاته شواهد عدة ومنها ما ورد في فتوى لسماحة

مفتى المملكة آنذاك الشيخ محمد بن إبراهيم حول تعليم البنات وهل له حد؟ ومتى تكف عن الدراسة إذا بلغت من العمر؟. ذكر إجابة على هذا السؤال الآتي: " ليس للدراسة حد في ابتدائها ولا في انتهائها، فما دامت الفتاة تستفيد من دراستها علما نافعا ولا يترتب عليه أي مفسدة فلا مانع من مواصلة الدراسة. وإذا كانت الدراسة لا تزيدها إلا نقصا في دينها وانحلالا في أخلاقها وتبرجا وتهتكا تعين حينئذ منعها منها " (ابن قاسم: ١٣٩٩هـ، ج ١٣، ص ٢٢٢).

وفي خطاب بعث به المفتى آنذاك إلى وزير المعارف حول علاقة وزارة المعارف بمدارس البنات التي كانت قائمة قبل إنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات يقول فيه: " فضيلتكم يعرف أصل ما أذن فيه من تعليم البنات في المملكة واختيار الشيخ عبدالعزيز بن رشيد لرئاستها آنذاك من قبلنا، وعن علم واتفاق من المشايخ معنا، وذلك على أسس موجودة ومعلومة معروفة مغزاها الحيطة على البنات حتى لا يتسرب إليهن الفساد وأسبابه ما تسرب إلى البلاد الأخرى.. فأنتم بكل حال معهم - أي المشايخ - بتعاونكم ونيتكم وحيطتكم لهذه العورات عن اجتراف تيارات الشر والفساد إليهن كما اجترفت بنات الأقطار العربية الأخرى فكانت أسوأ حالا من الإفرنج ". (ابن قاسم: ١٣٩٩هـ، ج ١٣، ص ٢٢٠)، بل الأمر أبين من

ذلك حيث يشير سماحة المفتى في أحد خطابه لمعالي وزير الصحة (في عام ١٣٨٠هـ) إلى موافقته السابقة لفتح مدارس للتمريض، بل تحبيذ تدريس التمريض للفتيات حتى يقمن بتمريض النساء طالما كانت المعلمات صالحات، ومأمونات وأن البنات المتعلمات مستلزمات الآداب المطلوبة شرعاً في الملابس والأخلاق وغيرها وأن يكن متسترات متحجبات، وأن يكون ذلك التعليم تحت إشراف الرئاسة العامة لتعليم البنات (ابن قاسم: ١٣٩٩هـ، ج ١٣، ص ٢٢١-٢٢٢).

ولا يخفى أن هناك عدداً من الطروحات الشرعية والثقافية التي كانت تدور في الساحة، وهي متباينة الرؤى والأفكار، ولكن الرأي الأقوى هو ما كان يخرج من مفتي المملكة العربية السعودية باعتباره رأس الهرم في المؤسسة الدينية^(١) وباعتبار مكانته العلمية والأسرية فقد كان لذلك وضع لا يمكن إغفاله في مثل هذه الموضوعات لدى الدولة وكذلك بين بقية العلماء وطلبة العلم. وهذا لا يمنع

(١) يُقصد بالمؤسسة الدينية هنا مجموعة العلماء المكونة من سماحة المفتي، وهيئة كبار العلماء بأفرادها أو مجموعها، واللجنة الدائمة للإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، ووزير الشؤون الإسلامية، ورئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، وخطباء الحرمین الشريفین (المؤلف).

من الإشارة إلى وجود بعض القيادات الشرعية في مناطق أخرى من المملكة تسير في نفس اتجاه المفتي وهو التأييد لتعليم الفتاة وفق ضوابط محددة. ففي منطقة مكة المكرمة وجدت إشارات لمثل هذا القول الذي قال به المفتي فيها هو (أحمد جمال) وهو مفكر إسلامي من أهل مكة المكرمة يعلق على الحديث النبوي المروي عن الرسول صلى الله عليه وسلم: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» فيقول: قال شراح الحديث: معناه وعلى كل مسلمة أيضاً لا خلاف في ذلك، وبهذا لا يبقى للمتوهمين مبرراً أو عذراً يتسللون منه إلى الظن بأننا نمنع تعليم المرأة أو نعارض توظيفها في الأعمال المناسبة لطبيعتها وشريعتها معاً. (جمال: ١٤٠٩هـ، ص ١٧). كما يورد (الدريبي: ١٣٨٥هـ، ص ١٧) رأي الشيخ أحمد بن عبدالعزيز وهو عالم أحسائي وهو لا يختلف عما ذكر من آراء سابقة في عدم وجود ما يمنع من تعليم الفتاة منى ضببت الآليات والوسائل بما لا يُصادم الشرع. وسبق إيراد فتوى الشيخ ابن مانع عندما استعان به حاكم قطر لإقناع الأهالي بجواز تعليم المرأة مما كان لها الأثر الكبير في تغيير مواقفهم تجاه تعليم الفتاة.

ومما تحسن الإشارة إليه أن مفتي عام المملكة العربية السعودية سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم كان له تحفظ

على افتتاح مدارس البنات بشكل مطلق ودونما ضوابط، وذلك قبل افتتاحها بأكثر من خمس سنوات، ففي خطاب لسماحته مؤرخ في عام (١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م) يشير فيها إلى أن المطالبات التي تصل إلى الحكومة بشأن فتح مدارس للبنات مستمرة منذ أعوام، وأنه مصمم على المنع (ابن قاسم: ١٣٩٩هـ، ج ١٣، ص ٢٢٠). ومن الواضح أن التحفظ ليس على ذات التعليم بقدر ما كان على جهة الإشراف وطبيعته ودرجة الضبط فيه والقائمين عليه، بدليل أنه خلال أقل من خمس سنوات فقط أصبح هو المشرف على ذلك النوع من التعليم في المملكة، وليس هذا فحسب، بل كان وجود سماحته على رأس هذا الجهاز، عامل استقرار واستمرار لمسيرته، ولو كان تحفظ سماحة المفتي أو المؤسسة الدينية على المبدأ ذاته لما قبل الإشراف ابتداء عليه، أو لاستطاع من خلال الإشراف عليه تحجيمه أو تعطيله، أو تأخيره سنوات أخرى.

وبكل حال يمكن تبرير ذلك الموقف الاعتراضي من المفتي وبعض العلماء في مناطق المملكة بالنظر إلى عدد من الاعتبارات التي كانت سائدة في تلك الفترة مما يجزم بها الباحث أنها كافية لاتخاذ المؤسسة الدينية لهذا الموقف والتشدد في الضوابط دون الحديث عن أصل الفكرة وهو تعليم الفتاة. بالإضافة إلى حدوث بعض الاعتراضات في

الآليات والإجراءات والصلاحيات ومستويات الإشراف وتنازع المسؤوليات بين وزارة المعارف من جهة والرئاسة العامة لتعليم البنات من جهة أخرى، ومن هذه الجوانب التي يرى الباحث أنه كان لها أثر في مواقف المعارضين الآتي:

أ) الصياغة النصية لبعض الطروحات الفكرية والثقافية والصحفية التي كانت تطالب بتعليم الفتاة، فلقد كان فيها بعض من التطرف والحدية، وتجاوز في نوعية ما يُراد من التعليم المطلوب للفتاة، فعلى سبيل المثال في أحد المقالات نجد من يُطالب أن يكون تعليم الفتاة في المملكة على غرار الطريقة المتبعة في الخارج (لتنطلق المرأة وتتقدم وتعمل بمؤازرة الرجل)، كما تضمن أحد مقالات المطالبين بتعليم المرأة الدعوة إلى التحاكم إلى (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يقضي بعد التمييز بين الرجل والمرأة)^(١). وهي العبارات نفسها التي يرددها دعاة تحرير المرأة في خارج المملكة العربية السعودية، بل ردها كاتب سعودي في الداخل كما سبق ذكره قبل صفحات.

(١) انظر نماذج من ردود بعض المعارضين لتعليم الفتاة على تلك المقالات في: (بن قاسم: ١٤٢٠هـ، ج ١٦، ص ٧١ وما بعدها)، وكذلك (الوشمي: ٢٠٠٩م).

ب) واقع المدارس التي كانت قائمة في المرحلة شبه النظامية حيث وجد فيها ممارسات منهجية وخارج المنهج الدراسي كان للعلماء والمؤسسة الدينية في المملكة موقف واضح وقوي منها، ومن ذلك تقديم بعض المواد الدراسية المثيرة للجدل، أو مما كان للعلماء رأي وحكم شرعي صريح فيها، إضافة إلى وجود فتاوى تعارضها ابتداءً، ومن ذلك تقديم مادة للموسيقى، وتقديم مادة الرياضة البدنية للبنات، إضافة إلى تدريس بعض اللغات الأجنبية مثل اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية، فلقد كان هناك تحفظ على تعليم بعض هذه المواد للبنين وأنه يجب أن يكون بقدر الحاجة فكيف للبنات!^(١)

ج) كون القائمتات على المدارس سواء في الإدارة أم التدريس في تلك الفترة ممن وفد من خارج البلاد، فوجود أولئك العاملات، بالإضافة إلى الصورة

(١) انظر الخطاب المرفوع من سماحة المفتي إلى ولي العهد آنذاك سعود بن عبدالعزيز حول موقف سماحته من تدريس اللغة الانجليزية والفرنسية في مدارس وزارة المعارف (ابن قاسم، ١٣٩٩هـ ج ١٣، ص ٢١٠). وانظر صورة من صور معارضة التعليم الحديث وما فيه من مواد كبديل عن طريقة التعليم القديمة المتمثلة في حلق العلم أو الكتابيب في الأحياء كنموذج على معارضة افتتاح مدارس للبنين على النظام الحديث في (أبو عليّة: ١٤١٨هـ، ص ٢٤١) وكذلك في: (السبيعي: ١٤٠٩هـ، ص ٥٥).

الذهنية السائدة من أن مدارس البنات في البلدان العربية التي وفدت منها تلك العوامل أصابها الخلل، وهو ما كان المعترضون يرددونه من الخشية من انتقال تلك المؤثرات إلى مدارس الفتيات في المملكة، عبر تلك المعلمات والإداريات الوافدات من خارج البلاد، فكل ذلك عزز المزيد من المخاوف لدى المعارضين، وبالتالي زيادة الاعتراض على وجود المدارس دونما ضوابط واضحة.

(د) لم يقتصر الأمر على وجود بعض العوامل في تلك المدارس ممن وفد من خارج البلاد، بل بعضهن لم يكن مسلمات، كما في مبرة الملك عبدالعزيز التي تذكر (الزهراني: ١٤٢٧هـ، ص ٤٣٦) انه أحضر امرأة ألمانية الجنسية تدعى (مدام فراشييسكا) وكانت مهمتها المراجعة. ولقد كانت الفتوى شديدة على وجود غير المسلمين في جزيرة العرب عموماً بغض النظر عن عملهم، فكيف الحال بوجود مشرفة على تعليم بنات المسلمين من غير المسلمات!^(١)

(١) انظر على سبيل المثال خطاب سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم إلى وزير الزراعة والمياه في ١٢٨/١/١٣٨٩هـ وفيه يستغرب قيام الوزارة باستقدام أحد المسيحيين ليعمل في الوحدة الزراعية في وادي الدواسر وتشديده بأنه إذا لم يكن هناك حاجة =

هـ) وجد في بعض هذه المدارس عدد من الاجتهادات في مجال الأنشطة المصاحبة للمنهج التعليمي، وكانت اجتهادات غير موفقة في وقتها، ومنها الموسيقى والرياضة البدنية للبنات، وهي أمور لاشك أن العلماء على علم بها في وقتها لأنها كانت مدارس مفتوحة للعامة ولم تكن خاصة حتى وإن كان بعضها داخل القصور الملكية. وحتى نعرف حجم تلك الواقعة أقصد تقديم الرياضة البدنية للبنات يمكن مقارنة واقعنا الآن (عام ١٤٣١هـ)، والسجل الشديد الذي ما زال يدور حول تقديم مادة التربية البدنية للبنات في المدارس، بل إن ذلك المطلب أدى إلى إعفاء رئيس اللجنة الاستشارية في الرئاسة العامة لتعليم البنات عام (١٤١٢هـ). وذلك عندما طالب بتقديم مادة التربية البدنية للبنات في الكلمة الافتتاحية في اللقاء السنوي الأول لمسؤولي تعليم البنات في المملكة، فكان

= ماسة والإيستغنى عن خدماته وينهى عقده، وكرر سماحته الكتابة للوزير أكثر من مرة. ويذكر سماحته في خطابه " أنه فيه ما هو أعظم من ذلك وهو أن زوجته تُدرس في مدارس البنات وضررها يتضاعف عن ضرره" كما قام سماحته بتزويد فضيلة رئيس مدارس البنات بصورة من الخطاب لإنهاء العمل معها. انظر (ابن قاسم، ١٣٩٩هـ ج، ٦، ص ٢٦٤).

أن صدر بيان صحفي عن الرئيس العام لتعليم البنات بعد يوم واحد من ذلك الاجتماع، يوضح فيه أن ما طرحه رئيس اللجنة الاستشارية هو رأيه الشخصي ولا يمثل رأي الرئاسة، ومع البيان إشارة إلى أنه تم إعفاؤه من اللجنة الاستشارية في الرئاسة^(١). وهذه الحادثة توضح لنا حجم النظرة لهذا الموضوع، وطبيعتها قبل ٤٠ سنة تقريباً، وهو وقت التحفظ على تلك الأنشطة.

(و) ارتباط الدعوة إلى تعليم المرأة بدعوات أخرى لها صلة بالمناداة بما سُمي في حينها: بحقوق المرأة أو تحريرها، فالكتابات التي كانت سائدة آنذاك عن موضوع تحرير المرأة كانت تُعدُّ التعليم هو المحرك

(١) عقد اللقاء في مدينة الرياض خلال الفترة ٣-٥/١١/١٤١٢هـ، وكان رئيس اللجنة الاستشارية آنذاك هو الدكتور محمد الأحمد الرشيد، الذي أصبح بعد أربع سنوات أي في عام (١٤١٦هـ) وزيرا للمعارف (التربية والتعليم حالياً)، ثم أصبح وزيرا مسؤولاً عن تعليم البنين والبنات، بعد ضم الرئاسة العامة لتعليم البنات إلى وزارة التربية والتعليم في ١٠/١٠/١٤٢٢هـ (٢٠٠٣م)، ومع أنه أصبح مُتخذاً للقرار، إلا أنه لم يستطع تمرير مشروع (التربية البدنية للبنات) الذي اقترحه قبل تسع سنوات من توليه لمسؤولية تعليم البنات، مما يبين للقارئ مقدار عدم القبول الاجتماعي لهذا الموضوع.

الأساس لعملية التغيير في وضع المرأة، وهو المنطلق الذي تبدأ به العملية التغريبية للمرأة، ولا يمكن فصل هذه النظرة عما ورد في الفقرة السابقة من كون الطلائع الأولى من المعلمات والمشرفات على المدارس التي كانت قائمة كن من البلاد التي ظهرت فيها دعوات تحرير المرأة وتقلتها من قيود الإسلام بدءاً من الحجاب وانتهاءً بإلغاء بعض أحكام الشرع في الميراث وأحكام الزواج وغيرها، فضلاً عن أن هذه الدعوات في بدايتها كانت متطرفة جداً، وحادة وتتصادم مع المجتمعات المسلمة وعقائدها وثقافتها الشرعية، وهو تطرف أضر بالمطالبات الأخرى التي كان دعاة تحرير المرأة يطالبون بها سواء ما كان له وجه حق، أم ما لم يكن له وجه حق.

(ز) قد يكون لوجود مطالبة خارجية بفتح مدارس للبنات، إضافة إلى كونها صادرة عن حزب سياسي وهو جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وبخاصة أن للعلماء السلفيين في المملكة موقفاً عاماً من الأحزاب والتحزب أثر في موقف المعارضين فالكتاب الذي نشرته الكاتبة المصرية زينب الغزالي الجبيلي عضوة جماعة السيدات المسلمات وهي جماعة ذات صلة

مباشرة بجماعة الأخوان المسلمين في مصر، وكانت تطلب فيه من الملك سعود افتتاح مدارس لتعليم البنات حسبما يذكر (آل سعود: ٢٠٠٥م، ج٣، ص١٨). وهذا الكتاب مطبوع ومنتشر في وقته، ولاشك أنه قد وصل إلى العلماء بحكم توزيعه في المملكة، فمصدر المطالبة مكاناً وجهةً قد يكون له دور ولو بشكل غير مباشر في موقف المعارضة السائدة آنذاك من البعض.

(ح) وجود ربط بين طرح تعليم الفتاة وخطوات أخرى لتطوير وسائل التعليم ذاته ونقله من الطرق القديمة المتمثلة في الكتاتيب أو ما سميت في حينها بالمدارس التي تعتمد على المنهج التقليدي، إضافة إلى مطالب أخرى كانت قد وردت في الرسالة الشهيرة التي كتبها الأمير مساعد بن عبدالرحمن بعنوان (نصيحتي إلى إخواني في الدين والنسب) وقد أورد (الأنصاري: ١٣٨٧هـ، ص١٢٠٩) هذه المطالب، ومنها: فتح معاهد للمعلمات، وفتح معاهد للمرشدات، وفتح نوادٍ للنساء في الأحياء، ولاشك أن جعلها في حزمة واحدة يجعل موقف المعارضة أكثر قبولاً لدى العديد من شرائح المجتمع بمختلف مشاربهم، وهذا الرفض لتلك المطالب لم يكن محصوراً فيمن عارض تعليم البنات فقط، بل شملت

موجة الرفض عدداً من طلبة العلم والمشايخ، إضافة إلى أن الملك عبدالعزيز نفسه لم يكن راضياً عنها وذلك حسب رواية الشيخ محمد بن جبير (الشبيلي: ١٤٢٣هـ، ص ٧٣)، لذلك لا عجب أن الملك عبدالعزيز قد صرف النظر عن تعيين أخيه الأمير مساعد بن عبدالرحمن وزيراً للمعارف قائلاً له: " إذا كنت متمسكاً بتلك المطالب فينبغي التريث إلى وقت تنتهي فيه الأمور عما هي عليه"، وذلك حسبما وردت بالنص في مقابلة تلفزيونية مع سموه (الشبيلي: ١٤٢٥هـ، ص ١٤٤).

وبكل حال فهذه الاعتراضات التي يمكن رؤيتها ورصدها باعتبارها مظهراً من مظاهر المقاومة الثقافية في أي مجتمع من المجتمعات حينما يمر بحال تغير مفاجئة أو قوية تمس بعض الأمور التي يراها المجتمع أو قياداته أنها من الثوابت، وحسبما يرى (النعيم: ١٤٢١هـ، ص ٧٠) أن مثل هذه المقاومة لم تكن أبداً أداة رفض للتغيير، بل كانت آلية ترشيح وتقنين مارسها المجتمع وفرض بها قيمه على الرغم من ضغوط الجديد والحديث.

ومن هنا يمكن النظر إلى تلك الاعتراضات التي تمت في حينها على فتح مدارس أنها كانت وسيلة غير مباشرة لضبط

هذا الوافد الجديد ليتواءم مع طبيعة المجتمع وثقافته، وتتفق مع رغبة القوى المجتمعية والقيادات الشرعية التي كانت تمثل ثقل في بنية المجتمع والدولة بشكل عام. فضلا عن كون هذا الموقف المقاوم للتغيير كان مستمدا من خصوصية المجتمع السعودي التي سبقت الإشارة إليها في فصل سابق، وهي الخصوصية التي يرى (النملة: ١٤٢٨هـ، ص ٣٠) ضرورة أن تكون دافعة لا مانعة، دافعة إلى المزيد من التطوير في الحياة.. فهي خصوصية دافعة إلى السبق في مجالات الحياة الاجتماعية والعلمية فلم يكن الدين ليقف في وجه أي تطوير اجتماعي وعلمي وثقافي وحضاري مادام هذا التطوير قائما على قواعد راسخة في الدين الحنيف وذلك بإيجاد البيئات المناسبة للانطلاق إلى هذا التطور الاجتماعي، دون اللجوء بالضرورة إلى أنماط موجودة في بيئات أخرى ظنا من البعض أنها تصلح للبيئة الإسلامية.

كما أن "هذه الحوادث التي شكلت بعض المنعطفات في مسيرة المجتمع نحو التكامل والاستقرار لتؤكد أو تبرهن ما يؤكد عليه علماء الاجتماع الديني المتمثل في أن الدين يصبح أمراً أكثر أهمية ومصداقية في أوقات الضغوط والأزمات والصراعات؛ ولهذا السبب فإن جزءاً كبيراً يعتمد على التفسير الديني، وعلى من يقوم بعملية التفسير إذ يشكل ذلك محددًا

أساساً في إعادة الأمور إلى مجاريها أو إلى استفحال هذه الآراء أو المواقف وتحولها إلى حركة مناوئة للنظام" (الخليفة: ١٤٢٨هـ: ج ١، ص ٤٨٤).

لقد نتج عن هذه الاعتراضات في المجتمع نشوء نظام تعليمي فريد على مستوى العالم وهو وجود استقلالية إدارية تامة لتعليم البنات عن تعليم البنين، إضافة إلى استقلالية تربوية وتعليمية نسبية عن تعليم البنين، وكانت هذه التجربة هي الوحيدة على مستوى العالم أي انفصال تعليم البنين عن البنات من حيث التنظيم الإداري والتنفيذي، ومما لاشك فيه أن هذا الزخم الاعتراضي من قبل بعض قيادات المجتمع كان له أثره الواضح حينما صيغت سياسة التعليم في المملكة، التي صدرت عام (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م) ومن المؤكد أن البداية كانت قبل ذلك التاريخ وهي مرحلة متأثرة فكرياً بالآراء الشرعية والفكرية التي كانت مطروحة في الساحة آنذاك، وقد كان موضوع تعليم الفتاة أحد الأسس العامة التي تقوم عليها وثيقة سياسة التعليم في المملكة وهي المادة رقم (٩) ونصها " تقرير حق الفتاة في التعليم بما يلائم فطرتها ويعدّها لمهمتها في الحياة على أن يتمّ هذا بحشمة ووقار وفي ضوء الشريعة الإسلامية فإن النساء شقائق الرجال" (وزارة المعارف: ١٤١٦هـ، ص ٦)، كما تضمنت الوثيقة فصلاً خاصاً

عن تعليم البنات احتوى على أربع مواد خاصة بتعليم الفتاة هذا بخلاف المواد الأخرى التي تشمل البنين والبنات ومن هذه المواد الخاصة بتعليم البنات المواد (١٥٣-١٥٦) ونصها كالآتي:

"المادة ١٥٣: يستهدف تعليم الفتاة تربيتها تربية

صحيحة إسلامية لتقوم بمهمتها في الحياة، فتكون ربة بيت ناجحة، وزوجة مثالية، وأما صالحة، ولإعدادها للقيام بما يتناسب فطرتها: كالتدريس، والتمريض والتطبيب.

المادة ١٥٤: تهتم الدولة بتعليم البنات وتوفير

الإمكانات اللازمة ما أمكن لاستيعاب جميع من يصل منهن إلى سن التعليم، وإتاحة الفرصة لهن في أنواع التعليم الملائمة لطبيعة المرأة والوافية بحاجة البلاد.

المادة ١٥٥: يمنع الاختلاط بين البنين والبنات

في جميع مراحل التعليم إلا في دور الحضانة ورياض الأطفال.

المادة ١٥٦: يتم هذا النوع من التعليم في جو

من الحشمة والوقار والعفة ويكون

في كلفيته وأنواعه متفقا مع أحكام الإسلام".

(وزارة المعارف: ١٤١٦هـ، ص ٢٨)

ويعتقد الباحث أن اثر الاعتراض الذي وجد ضد افتتاح مدارس لتعليم البنات، لم يكن مقتصرًا على صياغة بعض مواد سياسة التعليم فحسب، بل امتد الأثر إلى جوانب ثقافية، واجتماعية، وسلوكية في حياة المرأة السعودية المعاش بشكل يومي وبشكل عام في حياتها إلى يومنا الحاضر. ومن ذلك موضوع الحشمة، والالتزام بالحجاب الشرعي الكامل فلقد كانت مدارس البنات عامل ضبط قوي في موضوع الحجاب الشرعي من خلال التأكيد المستمر عليه والمتابعة الشديدة من قبل الرئاسة العامة لتعليم البنات للالتزام به من قبل مديرات المدارس وهيئتها الإدارية حتى لو لم يكن هناك اقتناع شخصي من بعضهن^(١)، إضافة إلى تدريب الفتيات الصغيرات على

(١) انظر في ذلك مقابلة مع الكاتبة (سارة أبو حيمد) في جريدة الشرق الأوسط السعودية، العدد (١١٣١١) في ٣٠/١١/١٤٣٠هـ الموافق ١٦/نوفمبر/٢٠٠٩م. حيث تذكر التزامها بذلك الأمر وهو إلزام الطالبات بالحجاب حينما كانت مديرة لإحدى مدارس البنات، في بداية حياتها الوظيفية على الرغم من عدم قناعتها بذلك حسبما تذكره شخصيا في المقابلة المشار إليها، وترجع السبب إلى متابعة الرئاسة العامة لتعليم البنات لذلك الأمر والتشديد عليه.

الحجاب، وحرص مدارس البنات بعمومها على التقيد بذلك الأمر. ولا يعني ذلك أن مدارس البنات كانت هي العامل الأوحيد في ذلك الضبط في موضع حجاب المرأة في المجتمع السعودي، ولكن كان لها دورا كبيرا ولا يمكن إغفاله في هذا المسلك تحديدا، فضلا عن تعزيز مبدأ الفصل الشرعي بين الذكور والإناث في الحياة اليومية للمجتمع بدءاً من الصغر فضلا عن المستويات العمرية الأكبر، حيث يُرى النموذج ماثلا في المجتمع السعودي، ومن خلال المقارنة مع بعض المجتمعات التي يكون التعليم فيها مختلطا في المرحلة الابتدائية.

كما أن تلك المعارضة أوجدت نظاماً تعليمياً، يتمثل في الاستقلالية التامة لتعليم البنات عن تعليم البنين، وهذا ما أنجاه من بلية الاختلاط الذي بُليت به العديد من الدول العربية والإسلامية، سواء في التعليم الابتدائي، أو التعليم الجامعي. وهو نموذج لم يوجد مثله على مستوى العالم بهذا الشكل المنظم والمقنن على مستوى أعلى جهة تشريعية في الدولة.

وما حدث من نتائج في موضوع تعليم البنات لا يخرج عن سياق الخصوصية التي سبق الحديث عنها للمجتمع السعودي، بل هو المتوقع أن يتم في مثل مجتمع يتسم بخصائص يمكن

رصد فروقها بوضوح عن المجتمعات الأخرى القريبة منه، كما أنه يؤكد وفق ما يرى (الزنيدي: ١٤١٤هـ، ص ٤٤٥) أن "للمجتمع السعودي عناصر تفرد كثيرة اكتسب بها طابعا خاصا انعكس على تفاعله مع المؤثرات الوافدة فأثمر نتائج يتسم كثير منها بالخصوصية".



خامساً

تعاك الدولة مع معارضي افتتاح مدارس تعليم البنات

تعامل الدولة مع معارضي افتتاح مدارس تعليم البنات

حينما نذكر الدولة هنا فنحن نقصد الملك سعود، وولي عهده الأمير فيصل والحكومة وعلى رأسها وزارة الداخلية وأمراء المناطق والأجهزة الأمنية بعمومها، فهم المعنيين بالتصدي لهذا الأمر، وبعد ذلك يمكن القول: إن مما لاشك فيه أنه كان هناك توجهها لدى الدولة لإقرار تعليم البنات ولكنها كانت تتحين الوقت المناسب لذلك، بدليل دعمها بشكل مباشر، وغير مباشر لمدارس البنات التي كانت قائمة وقتها في بعض مناطق المملكة، وبخاصة منطقة الحجاز، ومن هنا كان أمام الدولة آنذاك أربعة جوانب من التحديات التي لا بد أن تتعامل في ضوءها وهي العوامل: السياسية، والدولية من جانب، والتنمية، والاجتماعية، من جانب آخر. وقد استطاعت التعامل معها جميعا في وقت

واحد، بالرغم من تضاد بعض هذه الاتجاهات إلى حد ما،
ومن ذلك:

١. رغبة الدولة في توفير هذا الحق الأساسي لنصف المجتمع وهو تقديم التعليم للمرأة، باعتبار مسؤولية الدولة السياسية والشرعية عن مواطنيها، وبخاصة مع وجود أصوات مطالبة بفتح التعليم للمرأة من بين أفراد المجتمع، وهي أصوات كانت قوية، ولها صداها في المجتمع، وبعض هذه المطالبات كان على مستوى الأسرة المالكة نفسها، وبعضها الآخر اتضح من الكتابات الصحفية والشعرية، أو من خلال المطالبات المكتوبة التي كانت ترد إلى الملك سعود من بعض مدن المملكة وقراها، لفتح مدارس للبنات لديهم، فعلى سبيل المثال، تذكر (البكر: ١٤٢٢هـ، ص ٤١) أن جمعاً من شباب القطيف ممن تعلموا خارج البلاد راسلوا الملك سعود في شأن افتتاح مدرسة للبنات منذ بداية الخمسينات الميلادية وتحديدًا عام ١٩٧٣هـ، وقد قام أولئك الأهالي باستئجار مبنى خاصاً بالمدرسة. ومن الواضح أنه كان هناك فئة أخرى لم تكن راضية عن عدم إعطاء الفتاة حقها من التعليم النظامي، وإن كانت لم تطالب به بصوت مرتفع في الصحافة أو

الخطابات، فالمجالس العامة كانت تروج فيها مثل هذه الهمهمات وإن كانت بصوت خفيض.

٢. رغبة الدولة في شمول التنمية الاجتماعية التي بدأتها لتغطي جميع قطاعات المجتمع ذكورا وإناثا. فمن الواضح أن الدولة اتخذت من التعليم مدخلا للعملية التنموية، وهذا المدخل هو أحد المداخل النظرية لتنمية المجتمع التي كانت سائدة في تلك الفترة وهي ما يُسمى في مجالات بحوث التنمية بنظرية (رأس المال البشري) "وهي مبنية على الافتراض بأن الاستثمار في تعليم الإنسان والذي يزيد بدون شك في فعالية إنتاج الأيدي العاملة.. وأن ينظر إليه على أنه من المصادر المساهمة في النمو الاقتصادي للدولة مثله مثل المصادر الطبيعية كالمناجم والمصانع والموارد المعدنية" (الحامد: ١٤١١، ص ٣١٤)، وقد كان هذا واضحا إبان حكم الملك سعود، ففي تلك الفترة الزمنية تزايد الاهتمام لإيجاد مؤسسات تعليمية، متعددة المستويات، فكان حينئذ إنشاء وزارة المعارف، وإنشاء جامعة الملك سعود بالرياض، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وكلية البترول والمعادن بالظهران وكليتي الشريعة واللغة بالرياض، وإنشاء كلية التربية بمكة المكرمة، وإنشاء معاهد المعلمين ومعاهد

المعلمات، وإنشاء معهد الإدارة العامة، وتعميم نظام محو الأمية، والبدء بتأسيس رياض الأطفال من خلال مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، ولاشك أن افتتاح مدارس نظامية للبنات جزء أساس من منظومة العملية التنموية الشاملة التي كانت ترمي لها الدولة آنذاك، وكان منطلقها الرئيس تكثيف المؤسسات التعليمية لتكون وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة للدولة.

٣. التوجه نحو مسايرة الواقع العالمي الذي كان من أولوياته موضوع المرأة بشكل عام وتعليمها بشكل خاص^(١).
فالتمييز ضد المرأة في العمل والتعليم والأجر والدور

(١) انظر في ذلك التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بعنوان (استراتيجيات تعليم الإناث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، حيث يقول نائب المدير الإقليمي: "إن منظمة اليونيسف تضع مسألة الارتقاء بتعليم الفتيات في مقدمة أولوياتها في الشرق الأوسط"، ولتحقيق ذلك تمّ طرح قرابة عشرين استراتيجيه لنشر التعليم بين الفتيات بشكل موسع في دول الشرق الأوسط، ومن هذه الخطوات إنشاء مدارس غير مختلطة، وأخذ خصوصية الجنس بعين الاعتبار. (منظمة الأمم المتحدة للطفولة: ١٩٩٤م، ص ٧-٥٠ - ٥٨).
وطرح المدارس غير المختلطة، وأخذ خصوصية الجنس بعين الاعتبار من قبل المنظمة يأتي ضمانا لتجاوب الناس مع هذا التوجه ضمان لعدم فشل تلك البرامج، فيما لو تصادمت مع ثقافة المجتمعات وما تعتقده.

الاجتماعي كما يرى (النفيسي: ١٩٨٦م، ص ١١) كان موضوع اهتمام عالمي حيث إنه ظاهرة عالمية، فلجنة المرأة في الأمم المتحدة وبالتعاون مع هيئة اليونسكو أولت اهتماما بالغا بتأكيد حق المرأة في التعليم. وهو حق يرى (النفيسي) أنه انتهك في كثير من المجتمعات. مع الأخذ بالاعتبار ضرورة المواءمة في أثناء مساهمة ذلك الواقع العالمي أن تتفق مع عقيدة البلد وثقافته وخصوصيته، وكما يرى (آل سعود: ٢٠٠٥م، ج ٣، ص ٩٤) "أن تعليم البنات الحكومي يُعدُّ من أبرز معالم عهد الملك سعود، كما يبرز ذلك الحدث انفتاح في شخصيته نحو مواكبة التطور والتقدم الحضاري، والسير مع روح العصر، بما يتفق مع الشريعة الإسلامية الغراء".

٤. وجود أصوات معارضة في المجتمع، وقد اختلط فيها الجانب الاجتماعي بالجانب الشرعي. وصعوبة هذا التحدي الأخير تكمن في كونه أخذ بعدا شرعيا وشكلا دينيا في بعض طروحاته، وبعض وسائله كذلك، حيث استخدم المنبر فيها بشكل كبير، إضافة إلى وجود بعضا من طلبة العلم بين هذه الأصوات، وإن كان التحفظ منها على آليات التعليم وليس مبدأ تعليم الفتاة، ولكن يظهر أن الأمر اختلط في معمة المعارضة، وجلبت الأصوات المزدحمة من جميع الأطراف،

فلم يكن ثمة تحرير واضح للمسألة آنذاك، حسبما يتضح من الكتابات التي كانت متداولة في الصحافة بين المطالبين جدا والمتحفظين جداً.

ومن خلال الاستقراء يمكن القول أن الدولة استطاعت التعامل مع هذه التحديات بدرجة مقبولة - إلى حد كبير - لدى جميع الفئات المتباينة في الرأي في موضوع تعليم الفتاة فمن جانب استطاعت إقرار مبدأ التعليم للفتاة، كما تريد، وفي الوقت نفسه حاولت أن تخفف من حدة معارضته من خلال جعل رأس المؤسسة الدينية في حينه وهو سماحة المفتي الشيخ محمد بن إبراهيم يشرف على المشروع برمته، فقد سلم إليه الموضوع كاملاً، ليتصرف فيه بشكل يجعله مقبولاً لدى المجتمع، ويحقق الهدف الأساس له. وبكل حال يمكن إجمال المراحل التنفيذية التي اتخذتها الدولة للتعامل مع هذا الموضوع في خطوات متدرجة ومراحل متتابعة وفق سياسة التدرج وإن كانت هذه المراحل لا تخلو من التداخل بين كل مرحلة وأخرى، ومن ذلك:

أ) كان هناك دعم مباشر ظاهر، ومعلن، ودعم آخر غير مباشر من قبل الدولة لمدارس البنات التي كانت قائمة في بعض مناطق المملكة، فيشير (السلطان: ١٤١٩هـ،

ص ١٧٨) أن مدارس البنات الأهلية التي كانت في منطقة مكة المكرمة كانت مدعومة من قبل الحكومة، وإن كان لم يبين طبيعة هذا الدعم، والمتوقع أن يكون دعما ماديا. ويؤكد ذلك ما يشير إليه (الضوزان: ١٤٠١هـ، ص ٣٤٣)، و(البكر: ١٤٠٨هـ، ص ٢٨) من أن مدرسة البنات الأهلية في مكة المكرمة التي ظهرت إلى حيز الوجود عام (١٣٦٢هـ/١٩٤٣م) كانت تتلقى بعض الإعانات من وزارة المعارف، كما يذكر (البلوي: ١٤٢٧هـ، ج ١، ص ٣١٤) أن مديرة أول مدرسة للبنات في تبوك (الأستاذة كاملة فتح الله بخاري) والتي وجدت عام (١٣٧٥هـ/١٩٥٥م) قد خصص لها راتب شهري قدره (٣٠٠) ريال وأنها معينة بأمر من الملك سعود في خطاب أرسل إلى أمير المنطقة الشمالية. وبكل حال فإن مجرد الموافقة على استمرار هذه المدارس نلمس فيه نوعا من الدعم المعنوي لها، كما أن الموافقة على استفادة بعض هذه المدارس من مناهج وزارة المعارف وكتبها نوعا من الدعم كذلك، إضافة إلى أن إجراء اختبارات لطالبات هذه المدارس، واعتماد نتائجها وشهاداتها من قبل وزارة المعارف نوعا ثالث من الدعم، كما وجد دعم من نوع آخر وهو

ضم بعض الطالبات السعوديات اللواتي كنّ يدرس في الخارج إلى نظام البعثات والصرف عليها، وهذا ما حدث بالفعل مع الدكتورة ثريا عبيد فكانت بهذا أول فتاة سعودية تحصل على منحة دراسية في الخارج، رغم أن المنح الدراسية كانت محصورة في الطلاب فقط في ذلك الوقت (منير: ٢٠١٠م، ص ٦٤). فهذه الخطوات مجتمعة كانت مؤشرا قويا من لدن الدولة أنها في طريقها لنشر تعليم الفتاة حالما تتوافر الأجواء المناسبة للبدء به.

ب) افتتاح مدارس خاصة ببعض أفراد الأسرة المالكة ومنح الفرصة لبقية أفراد المجتمع لمن أراد الاستفادة منها كما في مدرسة كريمات الملك سعود بالرياض، ودار الحنان في جدة، ومبرة الكريمت بالرياض، ومبرة الملك عبدالعزيز بالرياض. فهذه الخطوة تمثل إعلانا من قبل الدولة، ومن قبل رموز الأسرة المالكة أنها تؤيد تعليم الفتاة ولكنها لم تصل به بعد إلى مرحلة إلزام الآخرين به، بل يشير (آل سعود: ٢٠٠٥م، ج ٣، ص ٨١) إلى أن الملك سعود قام بافتتاح مدرسة الكريمت حتى يتقبل المجتمع فكرة تعليم المرأة، وكان من أهم أهدافه في تعليم بناته هو تأييد تعليم الفتيات

بشكل عملي، وتزامن مع هذه المرحلة قبول عدد من الفتيات من بنات المواطنين ممن كان لهم علاقة قريبة أو بعيدة بالأمراء أصحاب تلك المدارس أو من كان لهم علاقة بالقصور الملكية وساكنيها، وقد ضمن أصحاب هذه المدارس الحماية لهم من الاعتراضات التي تبدت من بعض أفراد المجتمع فيشير (آل سعود: ٢٠٠٥م، ج٣، ص٨٣) إلى أن بعض الأهالي قدموا خطابات اعتراض للملك سعود إثر افتتاح مدرسة للبنات وهي (مبرة الكريمات)، إلا أنه لم يحدد طبيعة المعارضين ولا طبيعة الاعتراض، إلا أن الذي يظهر أن الاعتراضات كون المدرسة عامة ولم تكن خاصة ببنات الملك سعود أو لمن يعمل في قصره. ولكن هذه المعارضات لم يكن لها ثمة صدى أو تجاوب من لدن الملك سعود وقد يكون لمحدوديتها أو كونها لم تكن صادرة من ذات وزن علمي أو مركز قيادي في المجتمع، وبذلك استمرت المبرة في عملها وتدريسها واستقبال الفتيات حتى ضمت إلى الرئاسة العامة لتعليم البنات في عام (١٣٨٥هـ/١٩٦٥م).

(ج) إعطاء الأذن الرسمي وإن كان يحمل الصفة الشخصية أحيانا من الملك سعود مباشرة إلى بعض المواطنين

بافتتاح مدارس للبنات، وكانت أذونات شخصية كما ذكر، وأحيانا غير معلنة فيشير (السبيعي: ١٤٠٩هـ، ص ٩١) إلى أن مجموعة من أهالي مدينة (الخُبر) تداعوا لافتتاح مدرسة للبنات عام ١٣٧٩هـ وقد بدءوا بالفعل بعد أن حصلوا على إذن من الملك سعود شخصيا، وكان هذا قبل إنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات، إضافة إلى موافقة الملك سعود لمجموعة من أهالي مدينة عنيزة لافتتاح مدرسة خاصة بالبنات. وفي تلك الخطوة يتضح استشعار الدولة لنتائج التعامل الهادئ مع الموضوع وفق المراحل السابقة الممهدة لإقرار تعليم البنات ونشره بين أفراد المجتمع بشكل موسع وإن لم يكن بشكل رسمي على الأقل في بداياته، تمهيدا لقبول المجتمع له، والتعود عليه.

(د) عدم مصادمة الدولة أو أجهزتها التنفيذية مع المعارضين، وحتى ما ذكرته بعض الروايات الشفهية، أو الكتابية من أن افتتاح بعض مدارس البنات في بعض المناطق كان بحراسة الشرطة، أو تحت مظلتها فهذه المظلة الأمنية كما تذكر الروايات التاريخية، إنما كانت تحرس فقط، ولا تقبض على من اعترض، ولم يتعد الأمر من قبل الشرطة عن مجرد الحفاظ

على الأمن أثناء قيام مناديب الرئاسة العامة لتعليم البنات بتجهيز المواقع واستئجار المنازل، وذلك لضمان عدم الاعتداء عليهم من قبل بعض العامة أو الغوغاء في أثناء افتتاح المدارس ولم يتجاوز الأمر كما قد يتصوره البعض إلى درجة الاعتقالات أو خلافه، وبخاصة أن جزءاً من المعارضة أخذ رايتها بعض من ينتمي إلى طلبة العلم، أو محسوب عليهم بشكل أو بآخر، وهو ما جعل الدولة بجميع أجهزتها، تتأني كثيراً في اتخاذ أي إجراء حاسم من خلال اتخاذ قرار إداري لفرض الأمر، ويرى (ساعاتي: ١٤٠٧هـ، ص ٩٧) أن الحكومة السعودية حريصة على عدم اتخاذ قرار يتعارض مع توجيهات علماء الدين حتى لا تجرح الشرعية، وبخاصة أن وضوح خطوط السلطة المدنية، والسلطة الدينية بين الملك وعلماء الشريعة أسهمت في إقرار تلك الشرعية للحكومة وبالتالي ليس من المصلحة إيجاد أزمة في الشرعية بتصادم تلك السلطتين، بل إن الأمر الملكي الصادر بإنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات عام (١٣٧٩هـ/١٩٥٩م) ينص صراحة على أن فتح مدارس البنات جاء تنفيذاً لرغبة

علماء الدين الحنيف في المملكة^(١). وهذا يؤكد المقولة التي نصها أنه لا يمكن إدراك طبيعة السلطة في المجتمع السعودي بشكل مستقل عن الدين، فالسلطة والدين في المجتمع السعودي بينهما الكثير من التلازم (الخليفة: ١٤٢٨هـ، ج ١٢، ص ٤٧١).

ويمكن أن نلاحظ هنا الفرق في التعامل مع قضيتين متشابهتين في بعض جوانبها إلى حد كبير، أحدها هذا القضية (افتتاح مدارس رسمية للبنات). والقضية الأخرى (افتتاح دار التوحيد) في الطائف عام (١٣٦٤هـ/١٩٤٥م) وكيف أجبر الملك عبدالعزيز الطلاب من منطقة نجد على الالتحاق بها، حيث ساءه حرمان المواطنين في نجد من التعليم بسبب صعوبة افتتاح مدرسة فيها، فافتتحت في الطائف وكما يذكر (المارك: ١٣٩٨هـ، ج ٣، ص ٣٣٢) أنه جيء بالطلاب من أهلهم بقوة الترهيب والترغيب، وأرسك الملك مندوبين ليحضروا الطلاب من مدن نجد وقراها بما يشبه القوة والقصص في ذلك مشهورة، ومتداولة وقيلت في ذلك قصائد عربية ونبطية، ويؤكد ذلك

(١) راجع البيان صفحة في المبحث (رابعاً) من هذه الدراسة.

الشيخ محمد بن جبير وقد كان من طلاب الدار حيث قال عن طلاب الدار: "أن أكثرتهم أتوا إلى الدار بالقوة ولم يأتوا برغبتهم" (الشبيلي: ١٤٢٣هـ، ص ٥٣)، كما أكد ذلك الوالد ناصر بن عبد الله السدحان - حفظه الله -، حيث كان ممن أخذوا عنوة هو وقرابة ثلاثين طالبا من المتميزين في مدينة شقراء للدراسة في دار التوحيد بالطائف عام (١٣٦٤هـ)^(١). وبادرت

(١) وكان ممن أخذ عنوه في تلك المجموعة: معالي الشيخ صالح الحصين الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، والأستاذ سعد أبو معطي (رحمه الله). والأديب سعد البواردي، والشاعر عبدالرحمن بن عبد الله العبدالكريم والأستاذ عبد الله بن مساعد الفايز (وهو والد الأستاذة/نورة الفايز نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات حاليا) وأضاف الوالد - حفظه الله - القول: إنهم في الإجازات الصيفية يعودون إلى أهلهم لقضاء الإجازة معهم، وحينما تنتهي الإجازة، تبدأ عملية إعادتهم مرة أخرى بالقوة، وقد تصل إلى إرسال بعض أفراد الشرطة لإحضارهم، وهذا ما حدث مع الوالد شخصيا حين إعادته للدار لإكمال السنة الثالثة، ويبرر إحجام الأهالي عن إرسال أبنائهم للدراسة في دار التوحيد، خوفهم أن يتم إلحاقهم في العسكرية حيث شاع ذلك بين الأهالي في نجد بشكل قوي. وانظر تفصيل أكثر عن ظروف إنشاء دار التوحيد في الطائف، وكيفية إحضار الطلاب من مدن نجد وقرائها في (الjasر: ١٤٢٧هـ، ج ٢، ص ٦٠٠ وما بعدها). وللتفصيل عما يخص أخذ الطلاب من مدينة شقراء تحديدا انظر (الشويمر: ١٤٢٤هـ، ج ٢، ص ١٦٣ وما بعدها)

أكثر من أسرة مستشفة بالملك عبدالعزيز، أو بعض من حوله ليترك ابنهم ولا يؤخذ ومع ذلك كان هناك تصميم قوي من الملك وتعامل بحزم. وكما يذكر (الوشمي: ٢٠٠٩م، ص ٨١) فهو يظهر "عزم الملك عبدالعزيز على فك الطوق المغلق والفكر المتحجر في نجد عامة". وللدلالة على ذلك انظر خطاب الملك عبدالعزيز للشيخ عبدالرحمن بن علي بن عودان قاضي شقراء، حيث تضمن الكثير من المبررات الشرعية، والسياسية والاجتماعية، لافتتاح دار التوحيد في الطائف وعناية الملك الشخصية والقوية لهذا الموضوع تحديداً^(١).

وبكل حال فهذا التعامل الحزم المتصف بمنهج القوة مع موضوع أخذ الطلاب بالقوة العسكرية أحياناً إلى (دار التوحيد بالطائف) لم يتكرر هنا عندما كان الأمر يتعلق بالمرأة، وحينما كانت المعارضة ذات رموز اجتماعية وشرعية. وهذا يرسل دلالات اجتماعية واعتبارات سياسية مهمة في تباين منهج الدولة في التعامل مع القضايا بحسب الظروف المحيطة بها،

(١) انظر نص الخطاب ومصورة عنه في (الشويعر: ١٤٢٤هـ، ج ٢، ص ١٦٦)

والذي يظهر للمتأمل أنه لم يكن من المتوقع، بل من المستبعد جدا لمن يعرف واقع التعامل المتزن من قبل الدولة السعودية، مع الأحداث المستجدة، أن تُفتح مدارس تعليم البنات بالقوة العسكرية، أو أن تبادر الدولة بإجبار أحد إلى إرسال بناته إلى مدارس البنات بأي حال من الأحوال، وهذا الرأي أجلاه بتفصيل مُشبع (الوشمي: ٢٠٠٩م، ص ٤٣)، ويمكن للمستزيد أن يعود إلى المرجع المذكور.

(هـ) إعطاء المطالبة بافتتاح مدارس للبنات في المملكة صفة الرغبة الشعبية القوية، وكأنها مطالبة مجتمعية شاملة، وذلك من خلال السماح للصحافة بالكتابة في موضوع تعليم البنات والمطالبة به، بل تجاوز الأمر إلى دفع الكتاب إلى طرح الموضوع وإبراز المطالبات بافتتاح مدارس للبنات، وتكثيف طلب الفتوى في المستويات التي ينبغي للفتاة أن تتوقف عندها في التعليم وهذا ما يشير له صراحة (أمين: ١٩٧٢، ص ١٦٩) من أن الدولة راحت تدفع المواطنين إلى المطالبة به من وراء حجاب، وتشجيع الصحف على الخوض فيه وإثارة المناقشات، وتمّ للدولة ما أرادت فكثرت الاستفتاءات والمطالبات. فكان هذا الانفتاح الإعلامي بمثابة

التمهيد لافتتاح المدارس، ومهد للإرادة الملكية بافتتاح مدارس البنات وواكبها. وليس هذا فحسب، بل كانت الدولة حريصة كل الحرص بعد ذلك ألا ينشر في الإعلام ما يشوش على هذا المشروع ولعل في إيراد هذا القصة التي أوردتها (صحيفة عكاظ: ١٤٢٩هـ، صفحة الشؤون المحلية) ما يؤكد ذلك فيروي الأستاذ عبدالله خياط تلك الحادثة التي تؤكد ذلك التوجه من الدولة:

"ولعل مما لا أنساه أنني كنت مسافراً بالخارج، ويوم وصولي إلى جدة نشرت صحيفة عكاظ خبراً بعنوان: "فاتن أمين شاكر تحضر مؤتمراً للحب" .. ولم يكذ يؤذن الظهر حتى أبلغني الأستاذ عزت مفتي مدير إدارة الإعلام بفرع وزارة الإعلام بجدة أن معالي وزير الإعلام يطلب حضوري للرياض هذا المساء. وبالفعل توجهت إلى مكتب وزير الإعلام، فوجهني بمراجعة معالي الشيخ محمد النويصر.. فذهبنا إلى مكتب الملك بالمعذر.. وجلست بمكتب الشيخ محمد النويصر حتى وصول الملك رحمه الله، وبعد حين أخذني الشيخ النويصر لمكتب معالي الدكتور رشاد فرعون الذي قال: ربنا

أكرمك اليوم فقد جاء نضر من طلبة العلم وبيدهم
عكاظ المنشور على صفحتها الأخيرة هذا الخبر -
خبر فاتن شاكر - وهم يحتجون على تعليم البنات
الذي وصل بنا لحضور مؤتمر للحب!! . فقلت
لمعالیه: يشهد الله أني لم أسمح بنشر الخبر فقد
جئت من لبنان البارحة.. وقد حققت فيه اليوم
قبل حضوري فعلمت أن الخبر هو عن مؤتمر
التعاطف ولكن المترجم استبدل الكلمة بالحب.
قال: كيف ما كان.. لقد أخرجتمونا وقد لا تعرفون
أن جلالة الملك بذل الكثير من الجهد وقدم الشيء
الكثير لتعليم الفتيات.. وكم عانى من أجل تعيين
ممرضات في المستشفيات حتى أصبح ذلك شيئاً
مألوفاً، وإن تعليم البنات يحتاج لشيء من التعاون
لكي ينتشر التعليم الذي ينهض بالمرأة. قلت: هذا
صحيح. قال: طيب كيف ذلك وأنتم تنشرون مثل
هذه الأخبار التي تعرقل مسيرة تعليم البنات..
خذوا بالكم من هذه المعوقات ولا تقدموا عليها...
وبعد قليل جاءني الشيخ محمد النويصر وأخذني
لمكتب الملك الذي كان يطالع المعاملات. بعد حين
رفع الملك رأسه وقال: " علمك الأخ رشاد ". قلت:

نعم مولاي. قال: "تعليم المرأة سيساعد على نهضة بلادكم فلا تعرقلوه بهذه الأخبار هداكم الله".

(و) قامت الدولة بإجراء يتصف بالحنكة في مجال السياسية الشرعية، والسياسة الاجتماعية، لتجاوز تلك اللازمة وذلك أن وضعت على رأس هذا الجهاز الوليد المعني بالإشراف على تعليم البنات (الرئاسة العامة لتعليم البنات) سماحة مفتي عام المملكة الشيخ محمد بن إبراهيم، إضافة إلى تشكيل هيئة من كبار العلماء الذين يتحلون بالغيرة على الدين لتشرف على نشء المسلمين في تنظيم هذه المدارس، فقد نص البيان على أن تكون هذه الهيئة المكونة من كبار العلماء المسؤولة عن تعليم البنات مرتبطة بوالدهم حضرة صاحب السماحة المفتي الأكبر الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وبلور هدف وضع المفتي في هذا المنصب الكلمة التي قالها الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن حسن آل الشيخ حين كان وزيراً للمعارف حيث قال: إن إقامة الرئاسة العامة لتعليم البنات بإشراف سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم ومعه مجموعة من العلماء كان إجراء موفقاً، سدَّ الطريق والمنافذ على المعارضين، خصوصاً أولئك

الذين عارضوا تعليم المرأة باسم الدين والغيرة على الإسلام. (آل سعود: ٢٠٠٥م، ج ٣، ص ٩٣).

ومثل هذه الخطوات العملية لتجاوز مثل هذه الأزمات المجتمعية سبق له النجاح في بعض المجتمعات الإسلامية، فتذكر (القاسمي: ١٩٩٨م، ص ١٣٧) أن حكومة الشارقة استطاعت تمرير مشروع افتتاح مدارس للفتيات بالاستعانة بالموجهين الدينيين، وكان ذلك الحدث في إمارة الشارقة في عام (١٣٧٥هـ/١٩٥٥م). وهو الأمر المتكرر في دولة قطر كذلك عندما استعانت حاكمها آنذاك بفتوى من الشيخ محمد بن مانع في الموضوع ذاته والعام ذاته (١٣٧٥هـ/١٩٥٥م). ولم يتوقف الأمر في المملكة العربية السعودية عند وضع سماحة مفتي عام المملكة على رأس الجهاز فحسب، بل نجد أن الدولة كانت تتعامل مع الشكاوى تجاه مدارس البنات للمطالبة بإغلاقها من خلال العلماء وبعض القضاة، ولعل ما ذكر سابقا من تكليف الملك فيصل للشيخ محمد ابن جبير بمقابلة أحد الوفود المعارضة^(١)، والذهاب

(١) انظر تفصيلا أكثر عن هذه المهمة في صفحة رقم (١١٦) من هذا الكتاب.

إلى مدينتهم للتحقق من الشكوى ما يؤكد الحكمة في امتصاص موجات الاعتراض، من خلال جعل المباشرين لمعالجة الموضوع في الميدان هم من العلماء الشرعيين لمخاطبة المعارضين باللغة نفسها التي يتحدثون بها، وبالحجة الشرعية نفسها التي يتمسك بها المعارضون.

(ز) استفادت الدولة في تعاملها مع موضوع إقرار افتتاح المدارس النظامية لتعليم البنات وقبوله في المجتمع من عامل الزمن، ولم يطل الأمر عليها كثيرا في ذلك، فواقع الحال أظهر أن خلال سنة واحد خفت أصوات المعارضة بشكل لم يعد لها وجود إلا في كتب الذكريات، بل على العكس من ذلك تعالت أصوات المطالبين بها في بقية مناطق المملكة بشكل أقوى. وفي اعتقادي أن سبب ذلك، هو كون المعارضة لم تكن لها مقومات المعارضة القوية المؤثرة، فهي هشّة ابتداءً، حيث أن استقرار المشهد الاجتماعي يظهر أنه لم يكن ثمة عمل منظم بين المعارضين في مناطق المملكة أو منسق أو توازع أدوار، ولم يأخذ في أي مراحل شكلا من أشكال العنف، فضلا عن كونه لم يجد الدعم من القوى المؤثرة في المجتمع وهي المؤسسة الدينية آنذاك.

وكل هذه الصفات جعلت عامل الزمن حاسم في تمرير المشروع، فلم يكن يحتاج أكثر من طول النفس السياسي، والاجتماعي من قبل الدولة، وقليلًا من التعقل في مقابلة موجة المعارضين، وقد وجد كل ذلك من جانب التعامل الرسمي لذا كانت المعارضة أقرب ما تكون إلى سحابة صيف عما قليل انقضت. وهذا ما يجعل المؤلف في موقف المتحفظ من وصف (الوشمي: ٢٠٠٩م، ص ٤٣) تلك الموجة المعارضة في بريدة خصوصًا بأنه "موقف منهجي مرحلي تنظيمي"، فلم تتوفر فيه أدنى مقومات العمل التنظيمي ليكون منهجي أو مرحلي، فالأمر من وجهة نظر المؤلف لا يعدو كونه صوتًا تعاليًا مستندًا إلى الغيرة على الدين بزعم المعارض، ووجد في ظاهرة الفزعة التي اشتهر بها المجتمع السعودي، وبخاصة العوام منهم، مجالًا خصبا لقوته بشكل مؤقت، سرعان ما تلاشى وخفت لهشاشة ما قام عليه ابتداءً.

(ح) تقديم التطمينات من قبل الدولة إلى المواطنين في خطوات عملية تقوم بها الرئاسة العامة لتعليم البنات تتضمن الحرص الكبير على الطالبات وسترهن وحشمتهن، ومن ذلك كما يرى (الدريبي: ١٣٨٥هـ:

ص ٢٣) تأمين الحافلات الخاصة بنقل الطالبات من بيوتهن إلى المدارس والعكس، وهذا يفسر وجود النقل المدرسي لدى البنات في المدن والقرى بشكل ظاهر وكبير حتى وقتنا الحالي، وعدم وجوده في مدارس البنين إلا في وقت متأخر جداً، وبشكل محدود، ولا يمكن مقارنته بما هو موجود في مدارس البنات. ومن حرص الرئاسة على ترغيب الناس في التعليم، القصة التي يوردها (الشويعر: ١٤٢٨هـ، ص ٢٢) من "أن شخصاً في بريدة كان عنده (٢٢) اثنتان وعشرون بنتاً، ولم يدخلهن المدارس متأثراً بالدعاية التي حصلت في بريدة عند بدء فتح المدارس.. وحاول الناس إقناع هذا الرجل بإدخال بناته ويبينون له فائدة تعليم البنات، ولما كان بيته في وسط البلد وفي منطقة السوق فكان تشدده أكثر، لكن مع الإكثار عليه اقتنع وأعطى شرطاً هو: أن يقف الأتوبيس لنقلهن للمدرسة أمام بيته، وكذا في العودة، وإلا لن يوافق، فأعطي وعداً بذلك، لكن الأتوبيسات كبيرة لا تستطيع الوصول لبيته، وحتى تحل المشكلة وافقت الرئاسة من باب تأليف القلوب على شراء أتوبيس صغير حمولة (٢٤) راكب فصار يصل إلى بيته، صباحاً عند

الذهاب، وظهراً عند العودة من المدرسة، فتحقق بذلك مصلحة ذات أثر عند أهل البلد".

(ط) وتواصلت مع منهج خط التطمينات الذي اختطه الرئاسة لنفسها نجد أنها قامت بالتوكيد المتواصل على الطالبات والمعلمات وجميع منسوبات المدارس بالمحافظة على الملابس المحتشمة، كما قامت بتعيين حارس لكل مدرسة من الرجال كبير في السن، ولا بد أن تكون معه زوجته، لتكون وسيطة بينه وبين القطاع النسائي في داخل المدرسة. مع التأكيد القوي على عدم افتتاح أي مدرسة بنات بجوار مدرسة للبنين، ومن اللافت للنظر أن هذا الشرط مازال موجوداً حتى الآن في نظام استئجار المدارس. وإن كان حدث له خروقات من قبل بعض المدارس الأهلية التي تقوم بافتتاح مجمعات ضخمة تكون مدارس البنين والبنات في محيط واحد مع الفصل الكامل بينهم بطبيعة الحال. ومن صور الحرص أن الشيخ ناصر بن راشد الرئيس العام لتعليم البنات في فترة رئاسته لها كان يقوم بخطوات رقابية بنفسه، كما يذكر (الشويعر: ١٤٢٨هـ، ص ٢٢) أنه إذا كان بعد صلاة الفجر يتلثم ويركب السيارة مع سائقه ليدور على المدارس كل يوم

في جهة لمراقبة دخول المعلمات والطالبات، وليتصدى للشباب الذي يعترضونهن أو يحاولون مضايقتها.. وطالما تصادم مع بعضهم، وكثير من الناس يعتقد أنه من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(ي) الفصل الكامل بين تعليم البنين والبنات، في الإشراف والإدارة ابتداءً، وكذلك في المباني، وأخيراً في المناهج، فكل مناهجه الخاصة وإن كانت لا تختلف عن بعضها البعض إلا اختلافاً يسيراً. وكذلك في المناشط. ويمكن ملاحظة ذلك بشكل جلي إلى يومنا الحاضر، وحتى بعد قرار دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات وضمها إلى وزارة التربية والتعليم حالياً^(١).

(ك) البدء بالمرحلة الابتدائية فقط وهي خاصة بالبنات صغيرات السن، على الرغم من وجود بعض الطالبات ممن يستحق الالتحاق في المرحلة المتوسطة أو المرحلة الثانوية وقت نشأة الرئاسة العامة لتعليم البنات، بخاصة في منطقة الحجاز التي وجد فيها

(١) صدر أمر ملكي بدمج الرئاسة العامة لتعليم البنات مع وزارة المعارف (وزارة التربية والتعليم) حالياً في ١٠/١/١٤٢٣هـ (٢٠٠٣م)، وذلك بعد حادث حريق في إحدى مدارس البنات في مكة المكرمة، وذهب ضحيته عدد من الطالبات.

مدارس للبنات قبل وقت مبكر من إنشاء الرئاسة، فالتعليم في المرحلة المتوسطة لم يبدأ إلا في عام (١٣٨٤هـ/١٩٦٤م) أي بعد خمس سنوات من البداية الرسمية لتعليم الفتاة، وفي ذلك نوعاً من التدرج في القبول، حيث بدأ الأمر وهو خاص للصغيرات فقط مما يعطي نوعاً من الاطمئنان للأهالي وللمعترضين ثم يكون التوسع بعد التقبل للمشروع بشكل عام.

ومما سبق يمكن ملاحظة التدرج في إقرار تعليم الفتاة، والاستفادة من عامل الزمن لحل الخلاف بين المعارضين والمؤيدين، من جهة، وبين المعارضين والدولة من جهة أخرى، فقد بدأت الدولة بتأييد المدارس التي كانت قائمة في منطقة مكة المكرمة ودعمها مادياً ومعنوياً، ثم انتقلت إلى مرحلة افتتاح مدارس خاصة بالأسرة المالكة وتحت رعايتها، بعد ذلك بدأت مرحلة جديدة وهي إعطاء أذونات لمن يرغب في فتح مدارس للبنات في المدن كما في مدينة الخبر ومدينة عنيزة، وبعد ذلك بدأت مرحلة جديدة وهي دفع الناس إلى المطالبة بتعليم الفتاة، لينتهي الأمر بصدور البيان بإنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات، وتعميم التعليم، ولم تتوقف سياسة الدولة التدرجية، حيث فتحت المدارس ولم تجبر أحداً على إلحاق بناته فيها، وتركت الأمر يفرض نفسه،

فقد هيأت المدارس للراغبات في الالتحاق بها بيسر، وأمان وتركت للمعارض الحرية في الإحجام، وهذا ما جعل الناس يتسابقون لتسجيل بناتهم فيها لدرجة أن الرئاسة العامة لتعليم البنات عجزت في بداياتها عن تلبية طلبات الافتتاح في بعض المناطق، ثمَّ بلغ عدد المدارس التي افتتحتها الرئاسة العامة لتعليم البنات بعد عشر سنوات فقط من قيامها (٣٧٨) مدرسة (أمين، ١٩٩٦م، ص ١٧١).

وخلاصة القول أن الدولة استطاعت تجاوز هذا الموقف المحرج وهو تنافر القيم الاجتماعية التقليدية، وتجاوزها من ناحية، والتغيير الذي ترغب القيام به من ناحية أخرى، ولاشك أن منهج الحكومة المتوازن بين الميراث والتحديث قد أسهم بشكل كبير في تجاوز هذه الأزمة المجتمعية بشكل فعال يحقق ما هو مطلوب من واجبات على الدولة تجاه مواطنيها، ويراعي إلى حد كبير تلافي الصدمات الاجتماعية التي قد يواجهها المجتمع في أثناء حركة التغيير التي مرَّ بها المجتمع السعودي، فقد استطاعت الدولة الاستفادة من الإمكانيات المجتمعية، وبخاصة القيادات الشرعية المحلية وعلى رأسها سماحة المفتي العام في تجاوز تلك اللازمة أو التخفيف منها ومن ردود الأفعال فيها، فلم تتجاوز أصوات معارضة هنا وهناك مدى بعيد،

ولكن سرعان ما خبت حينما كان التعامل معها بشكل مسؤؤل وعقلاني تفهمت فيه القيادة السياسية في المملكة واقع المعارضة التي تقوم بها الشعوب المحافظة في عمليات التغيير الاجتماعي التي تمر بها المجتمعات عامة وليس المجتمع السعودي بنشاز عن هذه الصفة الاجتماعية، وإن كان قد يزيد من مستوى محافظته الظروف الجغرافية التي أدت إلى انزاله عن المؤثرات الخارجية بشكل كبير.

ومن هنا يمكن القول: إن هذه الحوادث التي شكلت بعض المنعطفات في مسيرة المجتمع نحو التكامل والاستقرار تبرهن ما يؤكد عليه علماء الاجتماع الديني المتمثل في أن الدين "يصبح أمراً أكثر أهمية ومصداقية في أوقات الضغوط والأزمات والصراعات؛ ولهذا السبب فإن جزءاً كبيراً يعتمد على التفسير الديني، وعلى من يقوم بعملية التفسير إذ يشكل ذلك محدداً أساساً في إعادة الأمور إلى مجاريها أو إلى استفحال هذه الآراء أو المواقف وتحولها إلى حركة مناوئة للنظام. (ال خليفة: ١٤٢٨هـ: ج ١، ص ٤٨٤)

ومما ذكر أنفا يمكن التوكيد على أن المعارضة لتعليم الفتاة إنما خرجت من بعض طلبة العلم أو من بعض العوام المتحمسين، ولم تتبناها المؤسسة الدينية الرسمية في المملكة، وعلى رأسها

سماحة المفتي العام بدليل قبوله شخصياً لرئاستها والإشراف عليها، ولو كان يعارضها لرفض تولي الإشراف عليها ابتداءً، وقد كان يستطيع الاعتذار عن الإشراف عليها، ذلك لما عُرف عنه من القوة في الحق فيذكر عنه الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ في ترجمته أنه "كان شجاعاً قوياً الشكيمة، لا يتردد في إعلان الحق أياً كان المخاطب به" (آل الشيخ: ١٤١٩هـ، ص ٣١)، وحتى لو افترضنا أنه إنما قبل بهذه المهمة مجاملة للملك سعود فإنه كان بإمكانه تعطيل مسيرتها، أو تأخير عمل ذلك الجهاز الجديد - الرئاسة العامة لتعليم البنات - عندما كُلف بالإشراف عليه. ومن هنا يمكن القول: إن مجرد موافقة سماحته على تولي الإشراف على الرئاسة إشارة كافية إلى نوع المعارضة التي كان يبديها سماحته وأنها لم تكن في يوم من الأيام منطلقة من مبدأ رفض تعليم البنات لذاته. بقدر ما كانت لأسباب أخرى.

إن معارضة سماحة مفتي عام المملكة السابقة لم تكن على المبدأ بقدر ما كانت على الطريقة والآلية، من حيث الإشراف، وضمن عدم تدخل تعليم البنات مع البنين في بوتقة واحدة مع مرور الزمن مما استلزم إحداث جهاز إداري مستقل لكل واحد منهما، وفق نظرة كان يراها شخصياً. ومن هنا يمكن القول: أنه لا عبرة ببعض الحوادث الفردية التي خرجت معارضة متلبسة

بالثوب الشرعي أو تبناها بعض طلبة العلم، فالمحك الحقيقي هو رأي العلماء المعبرين، والمؤسسة الدينية بشكل عام وعلى رأسها سماحة المفتي. بل مما تحسن الإشارة إليه، هو وجود بعض الروايات التي تذكر أن الشيخ محمد ابن إبراهيم مفتي عام المملكة أمر بجلد وتأديب من يعارض تعليم البنات ويضع العقبات أمامه، ولكن لم أستطع التثبت منها بشكل مؤكد، وإن كان ذلك هو المتوقع من سماحته.

إن الإنصاف التاريخي يستلزم القول: إن سماحة المفتي العام ومعه عدد من العلماء لم يكن من المتحفظين على المبدأ بقدر ما كان على الآليات والوسائل وجهة الإشراف، ويؤكد ذلك ما ورد في فتوى لسماحته حول تعليم البنات وهل له حد ومتى تكف عن الدراسة إذا بلغت من العمر. ذكر إجابة على هذا السؤال الآتي: " ليس للدراسة حد في ابتدائها ولا في انتهائها، فما دامت الفتاة تستفيد من دراستها علما نافعا ولا يترتب عليه أي مفسدة فلا مانع من مواصلة الدراسة. وإذا كانت الدراسة لا تزيدها إلا نقصا في دينها وانحلالا في أخلاقها وتبرجا وتهتكاً تعين حينئذ منعها منها " (ابن قاسم: ١٣٩٩هـ، ج ١٣، ص ٢٢٢). إضافة إلى وضوح رأيه في المسألة من خلال خطاب كتبه إلى وزير المعارف حول علاقة وزارة المعارف بمدارس البنات التي كانت قائمة قبل إنشاء الرئاسة العامة

لتعليم البنات يقول فيه: " فضيلتكم يعرف أصل ما أذن فيه من تعليم البنات في المملكة واختيار الشيخ عبدالعزيز بن رشيد لرئاستها آنذاك من قبلنا، وعن علم واتفاق من المشايخ معنا، وذلك على أسس موجودة ومعلومة ومعروفة مغزاها الحيطرة على البنات حتى لا يتسرب إليهن الفساد وأسبابه ما تسرب إلى البلاد الأخرى.. ". (ابن قاسم: ١٣٩٩هـ، ج ١٣، ص ٢٢٠)، بل الأمر أوسع من ذلك حيث يشير المفتي في أحد خطاباته لمعالي وزير الصحة إلى موافقته السابقة لفتح مدارس للتمريض، بل تحبيذ تدريس التمريض للفتيات حتى يقمن بتمريض النساء طالما كانت المعلمات صالحات ومأمونات وأن البنات المتعلمات مستلزمات الآداب المطلوبة شرعا في الملابس والأخلاق وغيرها وأن يكن متسترات متحجبات، وأن يكون ذلك التعليم تحت إشراف الرئاسة العامة لتعليم البنات (ابن قاسم: ١٣٩٩هـ، ج ١٣، ص ٢٢١-٢٢٢).

ومن كل ذلك يمكن القول: إن هذه الاعتراضات التي سادت عشية إنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات كما يذكر (الخليفة: ١٤٢٨هـ: ج ١، ص ٤٨٤-٤٨٧) " لم تكن تشكل إلا اجتهادات فردية، إذ لم تلق الدعم والتأييد من كبار علماء الدين الذين قاموا في أغلب الأحيان بتفنيد تلك التفسيرات والتصورات، بل بشجبها وعدّها مظهرا أو نمطا من نمط

الخروج عن طاعة ولاة الأمر.. وهي في مجملها ظواهر حاولت أن تجد لها منطلقات ومسوغات دينية، ولكنها بقيت محصورة في نطاق ضيق لدى بعض طلاب العلم والمتشددين، ولم تحض بتأييد السواد الأعظم من علماء الشريعة". ومما يعزز ذلك الرأي ما يؤكدُه (الوشمي: ٢٠٠٩م، ص ٤٥) من مصادر عدة من أن سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز الذي يُعد أحد أبرز أعلام المؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية آنذاك قد ألحق بناته في المدارس النظامية في المدينة المنورة عندما كان رئيساً للجامعة الإسلامية ولم يحدد تاريخ الإلحاق، ومن المعلوم أن الشيخ عبدالعزيز بن باز كانت فترة وجوده في المدينة المنورة بين عامي (١٣٨١-١٣٩٥هـ) وفق ما يورده (الشويعر: ١٤٢٧هـ، ص ٦٣) في سيرة الشيخ، ولو كان الشيخ بن باز معارضا لذات التعليم لبدأ بنفسه ومنع بناته من الذهاب إلى المدارس التي افتتحتها الدولة.

ومن هنا يستغرب المتابع لبعض الطروحات في وقتنا المعاصر والتي تحمل في طياتها تلميحا أو تصريحاً تشنيعات من بعض الكتاب في الصحافة أو في غيرها من وسائل الإعلام على المؤسسة الدينية السعودية أو على علمائها ورموزها، وأنهم كانوا سببا في تأخر المجتمع بمواقفهم الراضية لتطويره، وكثيرا ما يستشهدون بموضوع تعليم الفتاة، وأن

المؤسسة الدينية والعلماء كانوا هم المعترضين عليه، نعم كان هناك معارضة ولكن من الظلم تحميل المؤسسة الدينية أو كبار العلماء هذه المعارضة، بل كانت من بعض طلبة العلم، ومن أفراد، ومن بعض عوام المجتمع. وكثيراً ما تتخذ هذه المعلومة التاريخية المغلوطة متكئاً للمطالبة بمشروعات فيها مخالفات شرعية واضحة، ومطالبة الدولة بإقرارها وعدم الالتفات إلى الاعتراضات التي يطرحها العلماء من منطلق شرعي بحت. جاعلين من قضية تعليم الفتاة وما صاحبها من اعتراضات دليلاً على عدم صحة هذه الاعتراضات الجديدة متناسين أن " الدين الإسلامي في المجتمع السعودي كان ولا يزال عاملاً مهماً ليس في فهم مظاهر الاستقرار والتوازن والتنمية والتكامل فحسب، بل في استيعاب مظاهر التغيير والصراع، ومن ذلك تتبين مدى أهمية الدين الإسلامي في كونه بناء وإطاراً مرجعياً وأديولوجياً ليس فقط في مسألة تأسيس المجتمع وتماسكه، بل أيضاً في إضفاء الشرعية على الكثير من الأمور التنظيمية والاجتماعية والتنمية المختلفة في الواقع الاجتماعي " (الخليفة: ١٤٢٨هـ: ج١، ص٤٨٧).





المراجع

المراجع

١. ابن بشر، عثمان (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق: عبدالرحمن ابن عبداللطيف آل الشيخ، دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
٢. ابن خلدون، عبدالرحمن. (١٩٨٦م/١٤٠٦هـ) مقدمة ابن خلدون، تحقيق: حجر عاصي، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
٣. ابن قاسم، محمد بن عبدالرحمن (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة.
٤. ابن ماجه، محمد بن يزيد (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، سنن ابن ماجه، دار السلام، الرياض.
٥. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (بدون تاريخ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
٦. أبو حمدان، سمير (١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، قاسم أمين: جدلية العلاقة بين المرأة والنهضة، الشركة العالمية للكتاب، بيروت.
٧. أبوداهش، عبدالله، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) الحياة الفكرية والأدبية في جنوبي البلاد السعودية، نادي أبها الأدبي، أبها.
٨. أبو داود، سليمان بن الأشعث (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، سنن أبي داود، الرياض، دار السلام.

٩. أبو زيد، بكر بن عبدالله، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، خصائص جزيرة العرب، وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض..
١٠. أبو علي، عبدالفتاح حسن، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م) الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبدالعزيز، دار المريخ، الرياض.
١١. أبو علي، عبدالفتاح، (بدون تاريخ) الدولة السعودية الثانية، مؤسسة أنوار الرياض، بيروت.
١٢. أبو لغد، ليلي، (١٩٩٩م/١٤١٩هـ)، الحركات النسائية والتطور في الشرق الأوسط، ترجمة: عبدالحكيم حسان وزملاؤه، المجلس الأعلى للثقافة.
١٣. آل الشيخ، صالح بن عبدالعزيز بن محمد. (١٤١٩هـ/١٩٩٩م). رواد في تاريخنا الحديث: محمد بن إبراهيم آل الشيخ، مجلة الدارة، العدد الثالث والرابع، السنة الرابعة والعشرون، دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
١٤. آل سعود، سلمان بن سعود، (٢٠٠٥م/١٤٢٥هـ)، تاريخ الملك سعود: الوثيقة والحقيقة، دار الساقى، بيروت
١٥. آل سعود، فهده بنت سعود بن عبدالعزيز (١٤١٨هـ/١٩٩٨م). مقابلة هاتفية يوم ٨/٣/١٤١٨هـ.
١٦. آل سعود، موضي بنت منصور بن عبدالعزيز (١٩٩٣م/١٤٢٣هـ). الهجر ونتائجها في عصر الملك عبدالعزيز، دار الساقى، بيروت.
١٧. آل عبدالقادر، علي بن عبدالعزيز. (١٤١٩هـ/١٩٩٩م). رواد في تاريخنا الحديث: محمد بن عبدالله آل عبدالقادر، مجلة الدارة، العدد الثالث والرابع، السنة الرابعة والعشرون، دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
١٨. آل عبدالله، إبراهيم بن محمد المنصور (١٤١٩هـ/١٩٩٩م).

- التغير الاجتماعي في المملكة العربية السعودية: دراسة وصفية تحليلية لمسيرة التغير الاجتماعي، مجلة جامعة الإمام، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الرياض العدد ٢٤.
١٩. آل عمر، سعيد بن عمر. (١٤٢٤هـ/١٩٩٤م)، رحلة على ظهر جمل من الكويت إلى القصيم والرياض والأحساء. ضمن بحوث ندوة (الرحلات إلى شبه الجزيرة العربية). دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
٢٠. الأغا، فريدة، المانع، عائشة (١٩٨٤م/١٤٠٤هـ)، (دراسة استقصائية بشأن البحوث المعدة عن المرأة في منطقة الخليج العربي) ضمن (الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالتعاون مع اليونسكو، بيروت.
٢١. الألباني، محمد ناصر الدين (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٢. الأنصاري، عبدالقدوس (١٣٨٧هـ/١٩٦٧م)، مجلة المنهل، العدد الحادي عشر، المجلد ٢٨، المملكة العربية السعودية.
٢٣. الأنصاري، ناجي محمد حسن، (١٤١٤هـ/١٩٨٤م)، التعليم في المدينة المنورة من العام الهجري الأول إلى ١٤١٢هـ، دار المنار، القاهرة.
٢٤. البخاري، محمد بن إسماعيل (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، صحيح البخاري، دار السلام، الرياض.
٢٥. البكر فوزية بنت بكر (١٤٠٨هـ/١٩٧٨م) المرأة السعودية والتعليم - بحث في التطور التاريخي لتعليم المرأة السعودية عبر المراحل الدراسية المختلفة، الدائرة للإعلام، الرياض.
٢٦. البكر، فوزية بنت بكر، (١٤٢٢هـ/١٩٩٢م)، الحياة التعليمية

- للمرأة في الجزيرة العربية ما قبل التعليم النظامي:
١٣١٩هـ/١٣٨٠هـ. في (مسيرة المرأة السعودية والتنمية في مائة
عام)، مركز البحوث بمركز الدراسات الجامعية للبنات، جامعة
الملك سعود، الرياض.
٢٧. البلوي، مطلق بن صيَّاح (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، التعليم في منطقة
تبوك في عهد الملك سعود، ندوة (تاريخ الملك سعود بن عبدالعزيز
آل سعود)، دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
٢٨. التركي، ثريا وكول، دونالد (١٩٩١م/١٤١١هـ)، عنيزة: التنمية
والتغير في مدينة نجدية عربية، مؤسسة الأبحاث العربية،
بيروت.
٢٩. الترمذي، أبي عيسى محمد (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، جامع الترمذي،
دار السلام، الرياض.
٣٠. التويجري، حصة بنت محمد (١٤١٨هـ/١٩٩٨م) تقرير كتبه
للباحث في بتاريخ ١٢/٣/١٤١٨هـ.
٣١. الثاقب، فهد ثاقب (١٩٨٦م/١٤٠٦هـ)، التحضر وأثره على
البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض
وتقييم لنتائج البحوث، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت،
الكويت، المجلد ١٤، العدد ٤.
٣٢. الجاسر، حمد. (١٤٢٢هـ/١٩٩٢م)، مدينة الرياض عبر أطوار
التاريخ. دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
٣٣. الجاسر، حمد. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، من سوانح الذكريات. دار
اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض.
٣٤. الجندي، أنور (١٩٨٥م/١٤٠٥هـ)، إعادة النظر في كتابات
العصريين في ضوء الإسلام، دار الاعتصام للنشر والتوزيع،
القاهرة.

٣٥. الجهيمان، عبد الكريم. (١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، رسائل لها تاريخ من شخصيات بارزة في المجتمع. بدون ناشر.
٣٦. الجهيمان، عبد الكريم. (بدون تاريخ)، دخان ولهب: كلمات سياسية واجتماعية وثقافية وصحية واقتصادية. بدون ناشر.
٣٧. الجوير، إبراهيم بن مبارك. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م). الثوابت والمتغيرات في المجتمع السعودي، ضمن بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، داره الملك عبدالعزيز، الرياض.
٣٨. الحامد، محمد بن معجب، (١٤١١هـ/١٩٨١م)، التعليم والتنمية في العالم الثالث: أزمة المنطلقات النظرية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الرابع، الرياض.
٣٩. الحربي، دلال بنت مخلد (١٤٢٢هـ/١٩٩٢م). هل يحتاج تاريخ المملكة إلى مزيد من الدراسات؟، مجلة الدرعية، العدد الثالث عشر، السنة الرابعة، الرياض.
٤٠. الحربي، دلال، (١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، نساء شهيرات من نجد، داره الملك عبدالعزيز، الرياض.
٤١. الحسيني، عائشة (١٩٨٧م/١٤٠٧هـ)، المرأة السعودية العاملة في التعليم العالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٤٢. الحسيني، عبدالله بن محمد (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، مقابلة في مجلة اليمامة، الرياض، العدد ٢٠٠٠، الصادر في يوم: ١٢/٣/١٤٢٩هـ الموافق: ٢٠/٣/٢٠٠٨م.
٤٣. الخريجي، عبدالله بن محمد. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م) توطين البدو في المجتمع العربي السعودي في عهد الملك عبدالعزيز، ضمن بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، داره الملك عبدالعزيز، الرياض.

٤٤. الخطيب، حنيفة (١٩٨٤م/١٤٠٤هـ)، تاريخ تطور الحركة النسائية في لبنان وارتباطها بالعالم العربي، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت.
٤٥. الخليفة، عبدالله بن حسين. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م). الثوابت والمتغيرات في المجتمع السعودي، ضمن بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
٤٦. الخويطر، عبدالعزيز بن عبدالله. (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، المصادر المحلية لتاريخ المملكة العربية السعودية، مجلة الدارة، العدد الثالث، السنة ٢٦، دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
٤٧. الداود، بصيرة بنت إبراهيم (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، تاريخ التعليم في عهد الملك فيصل ابن عبدالعزيز آل سعود، دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
٤٨. الدخيل، وفيقة بنت عبدالمحسن (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، عمل المرأة السعودية: دراسة لتطور وضعها الوظيفي في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية للفترة بين (١٣٠٠-١٤١٧هـ)، مكتبة الملك عبدالعزيز، الرياض.
٤٩. الدريبي، سعد بن عبدالرحمن، (١٣٨٥هـ/١٩٦٥م)، فتاة الجزيرة، مطابع النفال، دمشق.
٥٠. الرشدان، عبدالله زاهي، (بدون تاريخ)، علم الاجتماع التربوي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان.
٥١. الرويشد، عبدالرحمن بن سليمان. (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، الرياض المسيرة التاريخية والتقدم الحضاري، مجلة الدرعية، السنة الثالثة، العدد التاسع، الرياض.
٥٢. الزبيدي، عبدالرحمن بن زيد، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، العصرانية

- في حياتنا الاجتماعية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد العاشر.
٥٢. الزهراني، حصة بنت جمعان (١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م). الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة السعودية الثانية، دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
٥٤. الزهراني، حصة بنت جمعان (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). التعليم في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود: دراسة تاريخية وثائقية، دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
٥٥. السباعي، احمد، (بدون تاريخ) تاريخ مكة، مطبوعات نادي مكة الثقافي، مكة المكرمة.
٥٦. السبيعي: عبدالله بن ناصر (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م) الحياة العلمية والثقافية والفكرية في المنطقة الشرقية، مطابع الشريف، الرياض.
٥٧. السبيعي، عبدالله بن ناصر (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاجتماعية في المنطقة الشرقية، بدون ناشر.
٥٨. السدحان، عبدالعزيز بن محمد (١٤٣٠هـ/٢٠١٠م)، أمثال شعبية من الجزيرة العربية مقتبسة من نصوص شرعية، دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
٥٩. السدحان، عبدالله بن ناصر (١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م)، الترويج في المجتمع السعودي في عهد الملك عبدالعزيز، دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
٦٠. السدحان، عبدالله بن ناصر (١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م)، مقال عقلية الجماهير، مجلة الفيصل، الرياض، عدد شهر ذي الحجة، العدد رقم ٣٦٦.
٦١. السدحان، عبدالله بن ناصر، (١٤١٩هـ/١٩٩٩م) رعاية الأيتام

- في المملكة العربية السعودية، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، الرياض.
٦٢. سلمان، محمد بن عبد الله، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) الأحوال السياسية في القصيم في عهد الدولة السعودية الثانية، بدون ناشر.
٦٣. سلمان، محمد بن عبد الله، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م). الكتاتيب في عهد الملك عبدالعزيز، ودورها الثقافي في نجد، محمد سلمان، مجلة الفيصل، عدد ١٩١، الرياض.
٦٤. سلمان، محمد بن عبد الله، (١٤١٩هـ/١٩٩٩م). التعليم في عهد الملك عبدالعزيز، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، الرياض.
٦٥. السليطي، مريم (١٩٨٨م/١٤٠٨هـ)، تطور نظم تعليم الفتاة في دولة البحرين: عرض تاريخي، مركز المعلومات والتوثيق، وزارة التربية والتعليم، البحرين.
٦٦. السندي، عبدالله بن راشد، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، مراحل تطور تنظيم الإدارة الحكومية في المملكة العربية السعودية ولمحات من منجزاتها، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض.
٦٧. الشامخ، محمد عبدالرحمن، (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) متى يكتب تاريخ التعليم في بلادنا؟، مجلة الفيصل، العدد ٦٢، الرياض.
٦٨. الشبلي، عبدالرحمن، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير: جوانب من سيرة حياته الشخصية كما رواها في مقابلة تلفزيونية، مجلس الشورى، الرياض.
٦٩. الشبلي، عبدالرحمن، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م)، الأمير مساعد بن عبدالرحمن آل سعود في حوارات تلفزيونية توثيقية وقرارات في سيرته وشخصيته، بدون ناشر.

٧٠. الشوكاني، محمّد بن علي، (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، فتح القدير، الجامع بين فن الرواية والدراية، دار ابن حزم، بيروت.
٧١. الشويعر، محمّد بن سعد، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م) شقراء مدينة وتاريخ، بدون ناشر، الرياض.
٧٢. الشويعر، محمّد بن سعد، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م) عبدالعزيز بن باز: عالم فقدته الأمة: مقتطفات من سيرته.. مكاتبه العلمية، مطابع الحميضي، الرياض.
٧٣. الشويعر، محمّد بن سعد، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م) من الذاكرة: محطات في بدايات تعليم البنات في المملكة، محاضرة غير منشورة ألقاها في نادي مكة الثقافى الأدبي يوم الثلاثاء ١٥/٨/١٤٢٨هـ.
٧٤. العثيمين، عبد الله الصالح (١٤١٩هـ/١٩٩٩م) تاريخ المملكة العربية السعودية، مطابع العبيكان، الرياض.
٧٥. العريني، عبدالرحمن بن علي (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، بادية نجد من القرن العاشر الهجري إلى سقوط الدرعية ١٢٣٣هـ/١٨١٨م، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الرياض
٧٦. العريني، عبدالرحمن بن علي (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م)، الأساليب التربوية المستمدة من دعوة الشيخ محمّد بن عبدالوهاب، دار الملك عبدالعزيز، سلسلة كتاب الدارة، الكتاب ٢، الرياض
٧٧. العمرو، علي بن عبدالرحمن (١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م). تعليم البنات في المملكة العربية السعودية: بداياته - أسسه - أهم إنجازاته، ضمن بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
٧٨. الغادري، نهاد (بدون تاريخ)، التحدي الكبير. بدون ناشر.
٧٩. الغدامي، عبد الله بن محمّد، (٢٠٠٤م/١٤٢٤هـ)، حكاية

- الحدائثة في المملكة العربية السعودية، المركز الثقافي العربي،
الدار البيضاء، المغرب.
٨٠. الفقير، بدر بن عادل (١٤١٩هـ/١٩٩٩م) عناصر القوة في توحيد
المملكة العربية السعودية، الرياض: الأمانة العامة للاحتفال
بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، مطابع
الفرزدق، الرياض.
٨١. الفقير، بدر بن عادل (١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م) تغير الأنماط السكنية
في مدينة الدرعية: دراسة تحليلية في الجغرافيا الحضرية، دارة
الملك عبدالعزيز، الرياض.
٨٢. الفوزان، إبراهيم (١٤٠١هـ/١٩٨١م) إقليم الحجاز وعوامل
نهضته الحديثة، مطابع الفرزدق، الرياض.
٨٣. القاسمي، هند عبدالعزيز (١٩٩٨م/١٤١٨هـ)، الثابت والمتغير في
ثقافة المرأة في الإمارات، جمعية الاجتماعيين، الشارقة.
٨٤. المحميد، خديجة عبدالهادي، (٢٠٠٣م/١٤٢٣هـ)، حركة تغريب
المرأة الكويتية، شركة مطابع المحميد العالمية، الكويت.
٨٥. الموقع الرسمي لجلالة الملك سعود على شبكة المعلومات الإنترنت:
www.kingsaud.net
٨٦. النعيم، مشاري بن عبدالله. (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، المقاومة
الثقافية في المجتمع السعودي المعاصر: دراسة للبيئة السكانية،
مجلة الدارة، العددان (١-٢)، السنة السادسة والعشرون، دارة
الملك عبدالعزيز، الرياض.
٨٧. النعيم، موزي بنت فهد (١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م)، التعليم العام
للبنات: بداياته - مسيرته - حاضره - مستقبله، ضمن بحوث
مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الأمانة العامة
للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، الرياض.

٨٨. النفيسي، عبدالله بن فهد (١٩٨٦م/١٤٠٦هـ)، العمل النسائي في الخليج: الواقع والمرتجى، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.
٨٩. النملة، علي بن إبراهيم (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م) السعوديون والخصوصية الدافعة: وقفات مع مظاهر التميز في زمن العولمة، مكتبة العبيكان، الرياض.
٩٠. الهاجري، سعيد بن حمد (١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م). تطور التنظيم الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، ضمن بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
٩١. الهطلاني، مضاوي بنت حمد (١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، مدينة الرياض: دراسة تاريخية في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مكتبة العبيكان، الرياض.
٩٢. الهويميل، حسن بن فهد. (١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، النزعة الإسلامية في الشعر السعودي المعاصر، المهرجان الوطني للتراث والثقافة (الجنادرية)، الحرس الوطني، الرياض.
٩٣. الوشمي، احمد بن مساعد بن عبدالله (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م) الرياض: مدينة وسكاناً كيف كانت وكيف عاشوا، مكتبة العبيكان، الرياض.
٩٤. الوشمي، عبدالله بن صالح (١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م) فتنة القول بتعليم البنات في المملكة العربية السعودية، المركز الثقافي العربي، بيروت.
٩٥. أمين، بكري شيخ (١٩٧٢م/١٣٩٢هـ)، الحركة الأدبية في المملكة العربية السعودية، دار العلم، بيروت.
٩٦. باروم، محسن أحمد. (١٤١٩هـ/١٩٩٩م). رواد في تاريخنا

- الحديث: محمد طاهر الدباغ، مجلة الدارة، العدد الثالث والرابع، السنة الرابعة والعشرون، دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
٩٧. بدوي، أحمد زكي (١٩٨٧م/١٤٠٧هـ)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
٩٨. ابن خميس، عبدالله بن محمد (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، على ربي اليمامة، مطابع الفرزدق، الرياض.
٩٩. ابن دهيش، عبداللطيف بن عبدالله (١٤١٢هـ/١٩٩٢م) الكتاتيب في الحرمين الشريفين وما حولها، بدون ناشر.
١٠٠. ابن دهيش، عبدالملك بن عبدالله (١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م). تعليم البنات في المملكة العربية السعودية: بداياته - مسيرته - حاضره، ضمن بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، دار الملك عبدالعزيز، الرياض.
١٠١. ابن قاسم، عبدالرحمن بن محمد (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م) الدرر السنية في الأجوبة النجدية، بدون ناشر.
١٠٢. جمال، أحمد محمد، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، تعليم البنات بين ظواهر الحاضر ومخاطر المستقبل، نادي الطائف الأدبي، الطائف.
١٠٢. جنيد، يحيى محمود (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)، الحياة الثقافية في مكة المكرمة في القرن التاسع عشر الميلادي، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض.
١٠٤. دار الحنان (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، دار الحنان على مدى تسعة عشر عاماً، جده.
١٠٥. دار الحنان (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، دار الحنان في ٣٢ عام، جده.
١٠٦. دار الحنان (بدون تاريخ)، النظام الأساسي لدار الحنان، جدة.
١٠٧. دييلي، إيزابيل (١٩٨١م/١٤٠١هـ)، تعليم البنات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والعلم والثقافة، باريس.

١٠٨. رابح، تركي (١٩٨٤م/١٤٠٤هـ)، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، عدد ٢، الكويت.
١٠٩. رسالة الفيصلي (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، مقابلة مع معالي الأستاذ عبدالعزيز التويجري نائب رئيس الحرس الوطني، نادي الفيصلي، العدد ٦، سدير.
١١٠. رضا، محمد رشيد (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م)، حقوق النساء في الإسلام، دار الهجرة للطباعة والنشر، بيروت.
١١١. ساعاتي، أمين (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، التطورات السياسية في المملكة العربية السعودية، دار العمير للثقافة والنشر، جدة.
١١٢. سالم، لطيفة محمد (١٩٨٤م/١٤٠٤هـ)، المرأة المصرية والتغير الاجتماعي ١٩١٩م-١٩٤٥م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
١١٣. سيد، مفرح إدريس أحمد (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، الشعر الاجتماعي في المملكة العربية السعودية منذ نشأتها حتى عام ١٣٩٥هـ: دراسة تحليلية فنية، نادي المدينة المنورة الأدبي، المدينة المنورة.
١١٤. شلبي، علي، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية، دار القلم، الكويت.
١١٥. صحيفة الشرق الأوسط السعودية، مقابلة مع الكاتبة (سارة أبو حيمد)، العدد (١١٣١١) الصادر في يوم: ٢٠/١١/١٤٢٠هـ الموافق ١٦/نوفمبر/٢٠٠٩م.
١١٦. صحيفة أم القرى عدد يوم ١٣/٨/١٣٧٦هـ — الموافق: ١٥/٣/١٩٥٧م، مكة المكرمة.
١١٧. صحيفة أم القرى، العدد (١٧٩٠) الصادر في يوم: ٢١/٤/١٣٧٩هـ الموافق: ٢٣ أكتوبر ١٩٥٩م، مكة المكرمة.

١١٨. صحيفة عاجل الالكترونية (٢٠٠٨م/١٤٢٩هـ)، منصور النقيدان، مقال بعنوان (رحلتي مع الكتاب: سنوات التأسيس) www.burnews.com/articles.php?action=show&id=
١١٩. صحيفة عكاظ، (مقابلة مع الأستاذ عبدالله خياط)، العدد ٢٥٢١ الصادر في يوم الاثنين: ١٤٢٩/٥/٧هـ الموافق: ١٢ مايو ٢٠٠٨م، جده.
١٢٠. عبدالحميد، محسن (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، منهج التغيير الاجتماعي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٢١. عثمان، إبراهيم (١٩٩٩م/١٤١٩هـ)، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
١٢٢. عفيفي، محمد (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) المرأة وحقوقها في الإسلام، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.
١٢٣. عقاد، آمنة بنت عبدالحميد، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، محمد حسن عواد شاعرا، دار المدني، جده.
١٢٤. غنيم، عادل حسن وزملاؤه (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة.
١٢٥. كامل، نفيسة، (١٩٩٤م/١٤١٤هـ) المرأة السودانية بين الماضي والحاضر، مطابع مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، الخرطوم.
١٢٦. لطفي، طلعت إبراهيم (١٩٩٦م/١٤١٦هـ) مبادئ علم الاجتماع، بدون ناشر.
١٢٧. لوبون غوستاف (١٩٩١م/١٤١١هـ)، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح، دار الساقى، بيروت.
١٢٨. محرز، زينب (١٩٦٨م/١٣٨٨هـ)، تعليم الفتاة في الوطن العربي. وزارة التربية والتعليم، القاهرة.

١٢٩. مشخص، محمّد عبدالحميد. (١٤١٦هـ/١٩٩٦م). الجغرافية البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية، مكتبة دار زهران، جدة.
١٣٠. معهد الإدارة العامة، (١٣٩٨هـ/١٩٧٨م)، قرار مجلس الوزراء رقم: ٢٠٧ المؤرخ في ٦/٢/١٣٩٨هـ، الرياض.
١٣١. ملحقه مجلة العرب، (١٣٩١هـ/١٩٧١م) جزء ٦، عدد ذو الحجة، دار اليمامة للبحث والترجمة، الرياض.
١٣٢. منظمة الأمم المتحدة (اليونيسف)، (١٩٩٤م/١٤١٤هـ)، إستراتيجيات تعليم الإناث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عمان، الأردن.
١٣٣. منير، راني، (٢٠١٠/١٤٣١هـ)، ثريا عبيد من الكُتاب في مكة المكرمة إلى الأمم المتحدة، مجلة القافلة، المجلد ٥٩، العدد ١، شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، الظهران.
١٣٤. ناصر، إبراهيم (بدون تاريخ) علم الاجتماع التربوي، دار الجيل، بيروت.
١٣٥. وهبه، حافظ (١٣٧٥هـ/١٩٥٥م). جزيرة العرب في القرن العشرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

الفهرس

تمهيد	٥
أولاً: مقدمات أساسية	٢١
أ) التغير والتغيير	٢٣
ب) تعليم المرأة في الإسلام	٣٢
ج) تعليم المرأة في العالم العربي	٣٥
د) تعليم المرأة في الدولة السعودية الثانية	٤٠
ثانياً: خصائص المجتمع السعودي	٤٩
ثالثاً: تعليم المرأة في بداية الدولة السعودية الثالثة	٧١
أ) مرحلة الكتابيب	٧٥
ب) مرحلة المدارس شبه النظامية	٧٨
رابعاً: افتتاح مدارس تعليم البنات وموقف المعارضين لها	٩٣
خامساً: تعامل الدولة مع معارضي افتتاح مدارس البنات	١٥٩
المراجع	١٩٣
الفهرس	٢١٠